

البنك السعودي البريطاني

إفصاحات الركن الثالث الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2022



The Saudi British Bank

PUBLIC

جدول المحتويات

الصفحة	الجدول والقوالب
4	KM1 – المقاييس الرئيسية (على مستوى المجموعة الموحدة)
6	OVA – طريقة إدارة المخاطر البنكية
19	OV1 – لمحة عامة حول الأصول مرجحة المخاطر
20	LIA – إيضاح الفروق بين مبالغ المخاطر المحاسبية والتنظيمية
22	LI1 – الاختلافات بين النطاقات المحاسبية والتنظيمية لتوحيد وتخطيط القوائم المالية مع فئات المخاطر النظامية
23	LI2 – المصادر الرئيسية للاختلافات بين مبالغ المخاطر التنظيمية والقيم الحالية في القوائم المالية
24	CC1 – تكوين رأس المال التنظيمي
28	CC2 – تسوية رأس المال التنظيمي في الميزانية العمومية
30	CCA1 – الملامح الرئيسية لأدوات رأس المال التنظيمي والأدوات الأخرى المؤهلة للقدرة على استيعاب الخسارة الكلية
31	CCyB1 – التوزيع الجغرافي لحالات التعرض للمخاطر الائتمانية المستخدمة في عازلة مواجهة التقلبات الدورية
32	LR1 – ملخص مقارنة الموجودات المحاسبية مقابل قياس تعرض معدل الرفع
33	LR2 – نموذج الإفصاح المشترك لمعدل الرفع
34	LIQA – إدارة مخاطر السيولة
37	LIQ1 – معدل تغطية السيولة (LCR)
38	LIQ 2 – نسبة صافي التمويل الثابت (NSFR)
40	CRA – معلومات نوعية عامة حول المخاطر الائتمانية
44	CR1 – النوعية الائتمانية للموجودات
44	CR2 – التغير في أسهم القروض المتعثرة وسندات الدين
45	CRB – الإفصاحات الإضافية المتعلقة بالنوعية الائتمانية للموجودات
47	التحليل الجغرافي
48	تحليل القطاعات الصناعية
49	تحليل الاستحقاقات التعاقدية المتبقية
50	مبالغ المخاطر والمخصصات والشطب الموزعة حسب القطاعات
50	مبالغ المخاطر والمخصصات والشطب الموزعة حسب النطاق الجغرافي
51	تحليل التقادم للمخاطر المحاسبية السابقة
52	CRC – متطلبات الإفصاح النوعي المتعلق بطرق تخفيف المخاطر الائتمانية
53	CR3 – أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية – لمحة عامة

جدول المحتويات

الصفحة	الجدول والقوالب
54	CRD – الإفصاح النوعي المتعلق باستخدام البنك لتصنيفات ائتمانية خارجية بموجب الطريقة المعيارية للمخاطر الائتمانية
57	CR4 – الطريقة المعيارية – التعرض للمخاطر الائتمانية وآثار تخفيف المخاطر الائتمانية
58	CR5 – الطريقة المعيارية – الانكشاف لفئات الأصول المرجحة بالمخاطر
59	CCRA – الإفصاح النوعي المتعلق بالمخاطر الائتمانية للأطراف المقابلة
60	CCR1 – تحليل المخاطر الائتمانية للطرف المقابل (CCR) حسب الطريقة
60	CCR2 – تعديل القيم الائتمانية - رأس المال
61	CCR3 – الطريقة الموحدة، التعرض للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل حسب المحفظة النظامية وأوزان المخاطر
62	CCR5 – مكونات الضمانات الإضافية لمخاطر الطرف المقابل الائتمانية
63	CCR8 – الانكشاف للأطراف المقابلة المركزية
64	MRA – متطلبات الإفصاح النوعي المتعلق بمخاطر السوق
65	MR1 – مخاطر السوق بموجب الطريقة الموحدة
66	الإفصاح النوعي للمخاطر التشغيلية
67	IRRBB – الإفصاح النوعي والكمي المرتبط بمخاطر نسبة الفائدة في المحفظة البنكية
73	REMA – سياسة المكافآت
83	REM1 – المكافآت الممنوحة خلال السنة المالية
84	REM2 – المدفوعات الخاصة
84	REM3 – المكافآت المؤجلة

KM1: المقاييس الرئيسية (على مستوى المجموعة الموحدة) " بآلاف الريالات"

	أ	ب	ج	د	هـ
	ديسمبر 2022	سبتمبر 2022	يونيو 2022	مارس 2022	ديسمبر 2021
رأس المال المتاح (المبالغ)					
1 الأسهم العادية فئة 1 (حقوق المساهمين)	45,236,926	44,117,150	44,847,812	44,157,187	44,263,704
1أ نموذج المحاسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة المحملة بالكامل	43,846,169	42,552,549	43,109,367	42,514,409	42,620,927
2 الفئة 1	45,236,926	44,117,150	44,847,812	44,157,187	44,263,704
2أ نموذج المحاسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة المحملة بالكامل الفئة 1	43,846,169	42,552,549	43,109,367	42,514,409	42,620,927
3 إجمالي رأس المال	51,032,068	49,770,293	50,538,135	49,881,532	50,114,484
3أ نموذج المحاسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة المحملة بالكامل لإجمالي رأس المال	49,641,312	48,205,693	48,799,690	48,238,755	48,471,707
الأصول مرجحة المخاطر (المبالغ)					
4 إجمالي الأصول مرجحة المخاطر	256,252,391	245,627,470	244,067,818	238,126,804	229,416,073
نسب رأس المال المبنية على المخاطر كنسبة من الأصول مرجحة المخاطر					
5 نسبة الأسهم العادية فئة 1 (%)	17.65%	17.96%	18.38%	18.54%	19.29%
a5 نموذج المحاسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة المحملة بالكامل للأسهم العادية فئة (1) - (%)	17.11%	17.32%	17.66%	17.85%	18.58%
6 إجمالي نسبة رأس المال (%)	17.65%	17.96%	18.38%	18.54%	19.29%
6أ نموذج المحاسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة المحملة بالكامل للفئة (1) - (%)	17.11%	17.32%	17.66%	17.85%	18.58%
7 نسبة إجمالي رأس المال - (%)	19.91%	20.26%	20.71%	20.95%	21.84%
7أ نموذج المحاسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة المحملة بالكامل لنسبة إجمالي رأس المال - (%)	19.37%	19.63%	19.99%	20.26%	21.13%
متطلبات حفظ رأس المال الإضافية من أسهم الفئة 1 كنسبة مئوية من الأصول مرجحة المخاطر					
8 متطلبات احتياط المحافظة على عازلة رأس المال المضادة للتقلبات الدورية (2.5%) (من 2019) - (%)	2.50%	2.50%	2.50%	2.50%	2.50%
9 متطلبات احتياط المحافظة على رأس المال الإضافي (2.5% اعتباراً من 2019) - (%)	0.01%	0.03%	0.01%	0.02%	0.06%
10 متطلبات إضافية للبنوك المؤثرة على النظام المحلي و/ أو العالمي - (%)	0.50%	0.50%	0.50%	0.50%	0.50%
11 مجموع متطلبات البنك المحددة من الفئة 1 من الأسهم العادية لمواجهة التقلبات الدورية (%) (سطر 8 + سطر 9 + سطر 10)	3.01%	3.03%	3.01%	3.02%	3.06%

12	الفئة 1 من الأسهم العادية المتاح بعد استيفاء الحد الأدنى لمتطلبات رأسمال البنك (%)	14.64%	14.93%	15.36%	15.53%	16.24%
نسبة الرافعة المالية بموجب بازل 3						
13	مجموع مقياس تعرض نسبة الرافعة المالية بموجب بازل 3	439,898,722	417,332,704	369,852,938	346,205,752	335,107,914
14	المقاييس الاحترازية لنسبة الرافعة المالية بموجب بازل 3 (%) (سطر 2/ سطر 13)	10.28%	10.57%	12.13%	12.75%	13.21%
14أ	نموذج المحاسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة المحملة بالكامل لنسبة الرافعة المالية بموجب بازل 3 (%) (سطر a2 / سطر 13)	9.97%	10.20%	11.66%	12.28%	12.72%
معدل تغطية السيولة بموجب بازل 3						
15	مجموع الأصول السائلة عالية الجودة	87,322,535	84,144,949	73,765,644	69,018,562	71,615,328
16	مجموع التدفق النقدي الصافي إلى الخارج	50,793,513	46,968,532	46,747,709	44,102,748	40,190,858
17	معدل تغطية السيولة (%)	171.92%	179.15%	157.80%	156.49%	178.19%
معدل صافي التمويل الثابت						
18	مجموع التمويل الثابت المتاح	203,404,980	200,745,200	205,608,674	199,093,997	196,618,655
19	مجموع التمويل الثابت المطلوب	158,908,356	158,411,135	153,855,597	154,327,427	148,768,866
20	معدل صافي التمويل الثابت	128.00%	126.72%	133.64%	129.01%	132.16%

OVA: طريقة إدارة المخاطر البنكية

(أ) تحديد طريقة العمل وبيانات المخاطر

تتمثل الأهداف الرئيسية للبنك في تقديم مجموعة متعددة ومتكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية للعملاء من الأفراد والشركات عبر شبكة قوامها 109 فروع (2021: 108 فروع) في المملكة العربية السعودية، ويعمل بها 5,341 موظفًا كما في 31 ديسمبر 2022 (مقارنة بعام 2021: 5,287 موظفًا). علمًا بأنه ليس للبنك شركات تابعة مؤسسة أو تعمل خارج المملكة.

يقدم البنك منتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة ومعتمدة من قبل لجنة شرعية مستقلة وتحت إشرافها. كما يقدم البنك لعملائه مجموعة كاملة من المنتجات المصرفية التقليدية التي تشمل الحسابات الجارية والادخارية والودائع لأجل والتمويلات الائتمانية للشركات والقروض الشخصية والسكنية والمستحقات التجارية وحلول تمويل سلاسل التوريد وإدارة النقد والمدفوعات وأعمال الخزينة وبطاقات الائتمان.

ترتبط البنك شراكة استراتيجية وثيقة مع مجموعة إتش إس بي سي، وهي إحدى أكبر المجموعات المصرفية وأكثرها انتشارًا حول العالم. وتعطي هذه الشراكة الاستراتيجية سببًا مميّزًا تنافسيًا تمكنه من الوصول إلى أفضل عروض للخدمات في السوق على المستويين المحلي والعالمي يضعها في متناول عملائه، حيث تمتلك مجموعة إتش إس بي سي 31% من أسهم سب.

يتكون الهيكل التنظيمي للبنك من قطاعات العمل الرئيسية التالية:

تقدم إدارة الثروات والمصرفية الشخصية الخدمات والمنتجات لعملائها من الخدمات المصرفية الشخصية والخاصة، ويشمل ذلك الودائع لأجل والحسابات الجارية والادخارية والتمويل العقاري وقروض الاستهلاك وبطاقات الائتمان حيث يحتل البنك مركزًا رائدًا في السوق على هذا الصعيد في المملكة. وتقدم الخدمات المصرفية طيفًا واسعًا من الحلول الرقمية للعملاء بما يمكنهم من الوصول إلى حساباتهم في أي وقت ومن أي مكان إضافة لإمكانية التعامل مع شبكة الفروع التقليدية.

تشمل شرائح العملاء تقسيمات الأثرياء "بريميير" و"بريفيرد (أعلى الأثرياء)" و"ادفانس" و"براويريتي" (الأثرياء) و"الرواد" (الجمهور الأرقى) وسوق عموم العملاء. تساعد مراكز وصالات خدمات "البريميير" و"الادفانس" المخصصة في تقديم المنافع وتوفير الخدمات ذات الأولوية لهذه الشرائح الثرية، مع دعم احتياجات العملاء من خلال مدراء علاقات مدربين تدريبًا عاليًا، موجودين داخل شبكة الفروع والقنوات الافتراضية. ويبرز تركيز سب في الوقت الحاضر على الأفراد من ذوي المراكز المالية المرموقة من واقع عدد مراكز "البريميير" و"البريفيرد" التي تم إنشائها في المملكة. وهذه المراكز الحصرية تقدم لعملاء خدمات "بريميير" و"بريفيرد" خدمات ومنتجات مصممة حسب احتياجاتهم الخاصة، وتلبي احتياجاتهم العالمية من خلال التعاون مع الشبكة العالمية لمجموعة إتش إس بي سي.

يتم عرض مزيد من المعلومات حول الخدمات المصرفية للأفراد في القسم "أبرز النقاط في أداء قطاع الأعمال" في التقرير السنوي والحسابات 2022.

الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات تعد واحدة من أكبر أقسام الخدمات المصرفية التجارية في المملكة من حيث إيرادات التشغيل وحجم الميزانية العمومية. يخدم البنك عملاء الخدمات المصرفية للشركات من خلال فرق متخصصة من مديري العلاقات (RMs) يكون مقرها في المراكز التجارية الرئيسية في المملكة. تقوم تلك الفرق من خلال إقامة علاقة وثيقة على المدى البعيد مع عملائها بتكوين فهم شامل للمتطلبات المالية للعملاء الأفراد لتقديم حلول مصممة من مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات المصرفية التقليدية أو الإسلامية للشركات. ويمكن لمديري العلاقات بهدف خدمة عملائهم، الاستعانة بفرق متخصصة في مجالات الخزينة والسيولة وإدارة النقد، وتمويل التجارة والذمم المدينة والاستثمارات المصرفية والتأمين. وبالإضافة إلى هذه المجموعة الشاملة من المنتجات والخدمات المحلية، يحتل ساب مركزاً فريداً يتيح الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية العالمية من خلال شراكته مع مجموعة إنتش إس بي سي. وتنقسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات إلى أربعة أقسام: الخدمات المصرفية المؤسسية (IBB)، والشركات متعددة الجنسيات (MNC)، والشركات الكبرى (LCB) والأسواق المتوسطة (MMK).

تعمل الخدمات المصرفية المؤسسية على تخصيص مديري العلاقات للعمل مع الحكومة والوزارات السعودية، فضلاً عن العديد من الهيئات الأخرى ذات الصلة بالحكومة والمؤسسات والشركات العالمية في المملكة العربية السعودية. بالإضافة إلى ذلك، تدير هذه الشريحة جميع العلاقات مع المؤسسات المالية، على سبيل المثال البنوك وبيوت الأوراق المالية والوسطاء التجاري وشركات التأمين. ومن خلال العلاقات القوية لساب مع مجموعة إنتش إس بي سي والشركة المشتركة، تحتل كل من شركة إنتش إس بي سي العربية السعودية وفريق الخدمات المصرفية المؤسسية مركزاً فريداً في تقديم حلول مصممة طبقاً لاحتياجات عملائها محلياً وعالمياً. ومن خلال توليفة خبراتها ومواردها التي لا مثيل لها، تمكنت الخدمات المصرفية المؤسسية من دعم مشاريع البنية التحتية الرئيسية في المملكة، ومساندة الشركات السعودية في توسعها دولياً، والاستفادة من السيولة من خلال المؤسسات المالية غير السعودية بطريقة التمويل عبر وكالات انتمانات التصدير، أو السندات العالمية والصكوك.

تتم إدارة الشركات متعددة الجنسيات التي يقع مقرها الرئيسي خارج المملكة العربية السعودية والتي لها عمليات واسعة في المملكة من قبل مديري العلاقات المتخصصين ضمن شريحة الشركات متعددة الجنسيات، حيث تركز فرق مديري العلاقات المخصصين على دعم احتياجات العملاء الباحثين عن الخبرة المحلية وجودة الخدمات الدولية المتوقعة.

ويكون قسم الشركات الكبرى (LCB) مسؤولاً عن تقديم مجموعة كاملة من الخدمات والحلول المالية من ساب إلى "الشركات الكبرى" المحلية. يتم تعيين مدير علاقات مخصص إلى عملاء قسم الشركات الكبرى لهيكله الحلول التي تلبي احتياجاتهم المصرفية. وبصفته بنكاً شريكاً لمجموعة إنتش إس بي سي، يمكن لساب مساعدة العملاء من الشركات الكبرى في خطط التوسع عبر الحدود من خلال إيجاد الحلول المناسبة لتمكينهم من النمو إقليمياً وعالمياً.

يتم اختيار عملاء الأسواق المتوسطة (MMK) من قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة، حيث يسعى البنك للحفاظ على التزامه طويل الأجل تجاه العملاء من الشركات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، وتحقيق فعالية المشاركة في برنامج "كفالة"؛ وهو برنامج ضمانات حكومي يشجع البنوك على إقراض الشركات الصغيرة.

يتم تضمين مجموعات المنتجات التالية أيضاً ضمن مجموعة منتجاته وخدماته:

إدارة النقدية والسيولة العالمية (GLCM)، والتي تقدم مجموعة واسعة من حلول الأعمال الرقمية والإلكترونية المتكاملة للعملاء لتلبية احتياجاتهم من عمليات الدفع والذمم المدينة وإدارة السيولة.

تقدم التجارة العالمية وتمويل الذمم المدينة (GTRF) مجموعة شاملة من المنتجات التجارية الأساسية (خدمات الاستيراد والتصدير والضمانات) وحلول منظمة، مثل حلول تمويل الذمم المدينة وسلسلة التوريد. كما تقدم هياكل تمويل فعالة وكاملة (سواء تقليدية أو إسلامية) للعملاء لدعم التجارة وتحسين رأس المال العامل مع تقليل مخاطر السوق.

يتم عرض مزيد من المعلومات حول الخدمات المصرفية للشركات في القسم "أبرز النقاط في أداء قطاع الأعمال" في التقرير السنوي والحسابات 2022.

الخزينة تتولى إدارة الخزينة وظيفتين أساسيتين في ساب، حيث تقدم الخزينة بصفة رئيسية لعملاء الخدمات المصرفية للشركات وعملاء المؤسسات والخدمات المصرفية الخاصة مدخلاً لأسواق رأس المال وحلول العملات الأجنبية والمشتقات من خلال فريق المبيعات والمتاجرة الخاصة بها، إلى جانب ما تقوم به في الوقت ذاته بإدارة مخاطر السيولة والأسواق بالبنك، بما في ذلك توظيف الفائض التجاري للبنك من خلال محفظتها الاستثمارية المدارة من قبل وحدة إدارة الميزانية العمومية.

يتم عرض مزيد من المعلومات حول الخزينة المصرفية للشركات في القسم "أبرز النقاط في أداء قطاع الأعمال" في التقرير السنوي والحسابات 2022.

أسواق رأس المال تعد قطاع العمل الجديد التي تجمع بين الإقراض بالهامش والوساطة وإدارة الأصول التي تم الاستحواذ عليها من جانب بنك إتش إس بي سي السعودية في سبتمبر 2022 مع الشركة التابعة المملوكة بالكامل لنا، وهي الأول للاستثمار. وبالنظر إلى الهدف المشترك لهذه الأعمال، في إدارة، ترتيب، تقديم المشورة والحفظ في أعمال الأوراق المالية، فإن عملية الاستحواذ تجمع مصالح ساب في هذه الأنشطة وتسمح للبنك بتوسيع نطاق استراتيجيته لتحقيق أغراض أكبر.

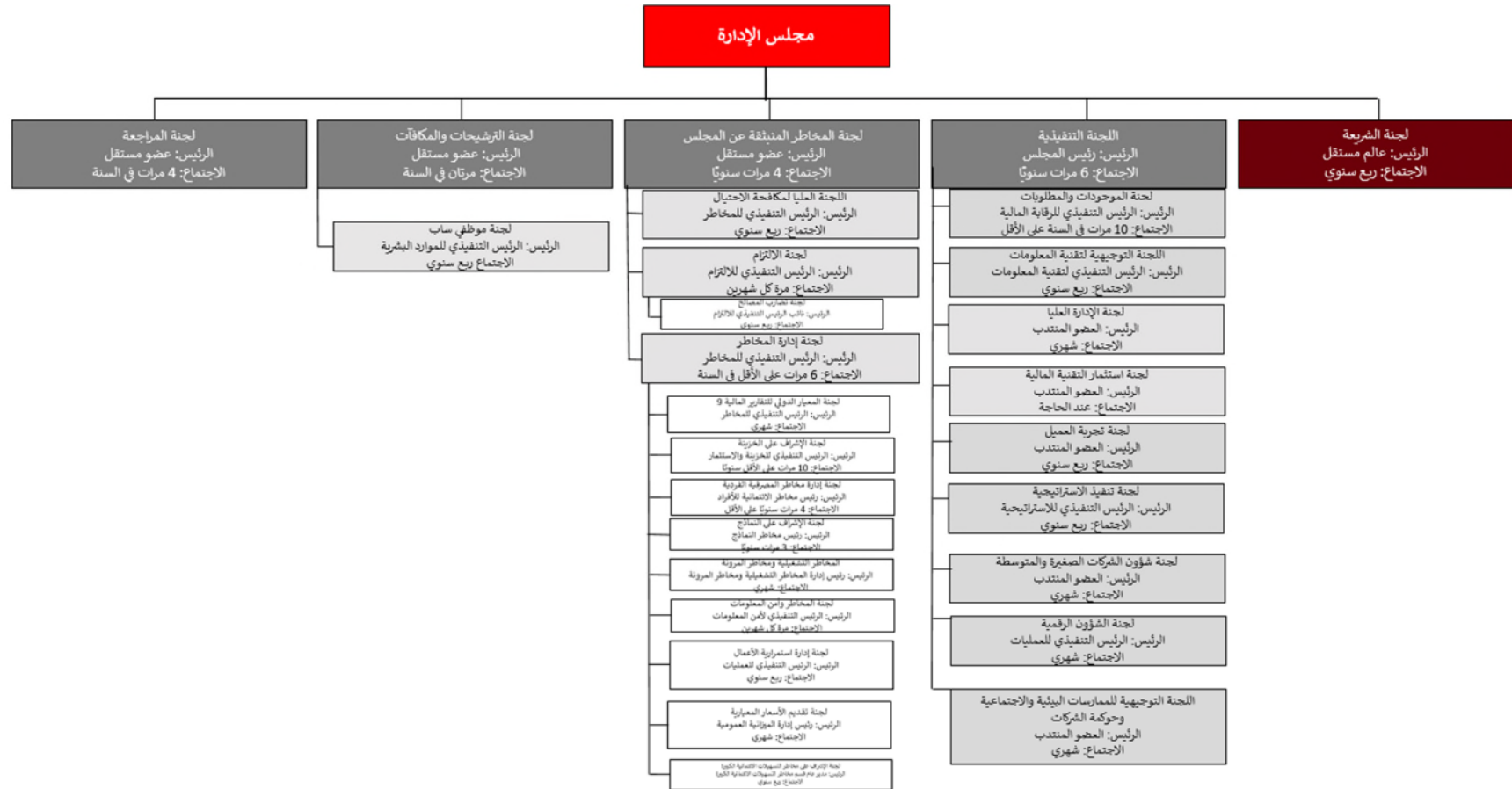
أخرى: تشمل شريحة "أخرى" بشكل رئيسي أنشطة استثمارات البنك، ومشروعه المصرفي الاستثماري المشترك، وبنك إتش إس بي سي فرع المملكة العربية السعودية، واستثمارات الأسهم. إن شركة إتش إس بي سي العربية السعودية عبارة عن بنك استثماري رائد في المملكة ويتصدر بثبات جداول التصنيف الرئيسية، مستفيداً من قوة امتياز ساب في المملكة والقدرة الدولية لشركة إتش إس بي سي عالمياً.

(ب) هيكل حوكمة المخاطر

تعتبر الإدارة في نطاق إطار واضح للمخاطر أحد الأركان الأساسية للحوكمة في ساب.

تواصل لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة عملها ك لجنة معينة من قبل مجلس الإدارة لمراجعة واعتماد المسائل المتعلقة بالمخاطر. وتجتمع اللجنة 4 مرات سنوياً، وتتكون من 5 أعضاء، من بينهم أعضاء من مجلس الإدارة غير التنفيذيين وأعضاء من خارجه. وقد أسند لهذه اللجنة مهمة الإشراف على مجلس الإدارة وتقديم المشورة له بشأن كافة المسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر، وأيضاً تقديم التوجيه الاستراتيجي لإدارة المخاطر على مستوى ساب، بما في ذلك تحديد الأولويات والإشراف على تنفيذ مبادرات مخاطر التحول الرئيسية.

يطبق بنك ساب إطاراً قوياً لحوكمة المخاطر لتحل محل المساءلة المعمول بها على مستوى البنك:



يطبق ساب نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة" حيث تكون وحدات العمل مسؤولة عن المخاطر المقلبة لمجالاتها ذات الصلة، ويتعين عليها ضمان تحديد كافة المخاطر الرئيسية وتخفيفها ومراقبتها من خلال وضع الضوابط المناسبة. ويشكل الامتثال (بما في ذلك مخاطر الاحتيال)، والشؤون القانونية، والموارد البشرية، والإدارة التشغيلية والمرونة، والشؤون المالية، ومخاطر النموذج جزءاً من خط الدفاع الثاني وتقع عليها مسؤولية توفير الضمان ومواجهة التحديات والإشراف على تضمين سياساتهم داخل خط الدفاع الأول. وتمثل إدارة المراجعة الداخلية خط الدفاع الثالث، حيث توفر ضماناً مستقلاً للإدارة العليا ومجلس الإدارة حول فعالية الضوابط الداخلية.

يتولى الرئيس التنفيذي للمخاطر رئاسة قسم إدارة المخاطر في ساب، والذي تتمثل وظيفته في تقديم تقارير إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة (BRC). جميع المجالات الواقعة ضمن إدارة المخاطر تقدم تقاريرها مباشرة إلى الرئيس التنفيذي للمخاطر، وهي مستقلة عن وحدات الأعمال.

تخضع أدلة سياسة حوكمة ساب الأساسية التي تشمل مبادئ ساب، وإطار إدارة المخاطر، وسياسة الانتماء لمراجعة سنوية من قبل مجلس الإدارة أو اللجان المعنية. قد استكملت لجنة المخاطر المنبثقة عن المجلس المراجعة السنوية لإطار حوكمة المخاطر وقامت باعتماده في ديسمبر 2021.

وقد تضمن إطار الإبلاغ عن المخاطر المعتادة إلى مجلس الإدارة جملة أمور منها بيانات تقبل المخاطرة، والخريطة اللونية لتوزيع المخاطر، والمخاطر الكبيرة والناشئة. ويتم تجميع هذه البيانات وتقديمها إلى لجان حوكمة المخاطر ذات الصلة، حيث تتم مناقشة التقارير والاتفاق على خطط العمل.

(ج) قنوات إبلاغ وعدم قبول المخاطر وتطبيق ثقافة المخاطر

تنقسم إدارة المخاطر في ساب بين المخاطر المالية والمخاطر غير المالية، تحت رئاسة الرئيس التنفيذي للمخاطر (CRO)، وكلاهما يقدم تقارير مباشرة إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

على الرغم من أن وحدات العمل تتحمل مسؤولية رئيسية في إدارة المخاطر الخاصة تحت إشراف الرئيس التنفيذي للمخاطر ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، إلا أن لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة (BRC) ولجنة إدارة المخاطر (RMC) ولجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO) تتحمل مسؤولية رئيسية في ضبط مسألة تقبل المخاطر بشكل عام في ساب.

فيما يلي وصف موجز لتكوين اللجان الرئيسية:

- **مجلس الإدارة (BOD)** - يجتمع مجلس الإدارة بشكل عام أربع مرات سنوياً. ويتكون من أحد عشر عضواً ("أعضاء مجلس الإدارة") بمن فيهم رئيس المجلس والعضو المنتدب. يجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً غير تنفيذي، ويكون سعودي الجنسية، بينما يتم اختيار العضو المنتدب من بين أعضاء مجلس الإدارة الذين يتم تعيينهم من جانب إتش إس بي سي القابضة بي. في. وفقاً للوائح ساب، يجب تعيين ثمانية (8) أعضاء من قبل الجمعية العامة العادية لمدة ثلاث سنوات بطريق الانتخاب وفقاً لطريقة التصويت التراكمي ("أعضاء مجلس الإدارة المنتخبون")، وثلاثة (3) منهم يعينهم المساهم مجموعة إتش إس بي سي القابضة بي في ("أعضاء مجلس الإدارة المعينون")، بعد الحصول على تأكيد بعدم الممانعة من جانب البنك المركزي السعودي قبل القيام بأي عملية تعيين. ويجوز إعادة تعيين جميع أعضاء مجلس الإدارة لمدد جديدة. ويختص مجلس الإدارة بإدارة ساب ومراقبة الإدارة التنفيذية له.
- **لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة (BRC)** - أسند لهذه اللجنة مهمة الإشراف على مجلس الإدارة وتقديم المشورة له بشأن كافة المسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر، وأيضاً تقديم التوجيه الاستراتيجي عن المخاطر على مستوى ساب، بما في ذلك تحديد الأولويات والإشراف على تنفيذ مبادرات مخاطر التحول الرئيسية. وتتكون هذه اللجنة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء، والذين يجب أن يكونوا من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين. وتجتمع اللجنة أربع مرات سنوياً، ويرأسها أحد المديرين غير التنفيذيين يعينه مجلس إدارة بنك ساب. لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة عبارة عن لجنة من لجانها وترفع تقاريرها إليه مباشرة.
- **اللجنة التنفيذية (EXCOM)** - وفقاً للوائح البنك الداخلية، تتألف اللجنة التنفيذية من ثلاثة إلى خمسة أعضاء، ويجب أن تجتمع ست مرات على الأقل سنوياً. تساعد اللجنة العضو المنتدب في حدود الصلاحيات التي يحددها له المجلس، وتتعامل مع الأمور المحالة إليها منه أو من مجلس الإدارة، شريطة ألا يكون للجنة التنفيذية صلاحية تغيير أي قرار أو قواعد أو لوائح يتخذها أو يضعها مجلس الإدارة. يشمل هذا التفويض إقرار خطة التشغيل السنوية والخطة الاستراتيجية، وتقييم فرص الاستثمار، والتسهيلات الائتمانية / المسائل الائتمانية بما يتجاوز حدود المخاطر والنفقات ضمن حدود النفقات التي يحددها مجلس الإدارة، والإشارة إلى القضايا الرئيسية التي تعرض على عناية العضو المنتدب أو الإدارة التنفيذية من قبل لجان الإدارة.

- **لجنة المراجعة (AUCOM) -** يتم تعيين اللجنة من قبل الاجتماع العام السنوي، وتجتمع على الأقل أربع (4) مرات سنوياً، بالإضافة إلى أي اجتماعات أخرى تعقد عند الحاجة، وتتكون اللجنة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في ساب ومن خارج أعضاء مجلس الإدارة الذين يجب أن يشكلوا أغلبية الأعضاء. وتشرف اللجنة على إدارة المراجعة الداخلية، وتراقب وتشرف على أداء مدير عام المراجعة الداخلية والأنشطة التي يقوم بها، وتستعرض نقاط ضعف الرقابة وأوجه القصور في النظام. كما إنها مسؤولة عن مراجعة البيانات المالية المرحلية والسنوية، بما في ذلك الامتثال للسياسات المحاسبية، وتزويد مجلس الإدارة بتعليقاتها وملاحظات. تقوم اللجنة باستعراض تقارير المراجعة وتقديم توصياتها بشأنها، وتوصي إلى مجلس الإدارة أيضاً بتعيين مراجعي الحسابات للبنك، وتحديد أتعابهم، ومراجعة خطة المراجعة، ومتابعة أعمال مراجعي الحسابات وملاحظاتهم، مع الموافقة على أي عمل يتجاوز أعمال المراجعة العادية، وأي مهام أخرى على النحو المنصوص عليه في لائحة عمل اللجنة التي أقرها مجلس الإدارة ووافقت عليها الجمعية العامة العادية.
- **لجنة الترشيحات والمكافآت (NRC) -** تتألف اللجنة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء، وتجتمع مرتين على أساس نصف سنوي أو أكثر من ذلك إذا اقتضى الأمر. توصي اللجنة مجلس الإدارة بالترشيحات لعضوية مجلس الإدارة بما يتماشى مع سياسات ومعايير عضوية مجلس إدارة ساب التي أقرها مجلس الإدارة ووافقت عليها الجمعية العامة العادية، وتستعرض اللجنة سنوياً المهارات والقدرات المطلوبة من أولئك الذين تنطبق عليهم شروط عضوية مجلس الإدارة بما في ذلك الوقت ما يحتاجه عضو مجلس الإدارة لأعمال مجلس الإدارة، وتستعرض هيكل مجلس الإدارة، وتقيم فعالية ذلك بالإضافة إلى الأعضاء واللجان، وتضمن استقلالية الأعضاء المستقلين وعدم وجود تضارب محتمل في المصالح. وتتولى أيضاً مراجعة نطاق وحدود حوكمة ساب، بالإضافة إلى وضع واعتماد سياسات وخطط المكافآت والترشيحات، وتقديم التوصيات اللازمة في هذا الصدد، وأي واجبات أخرى على النحو المنصوص عليه في لائحة عمل اللجنة التي أقرها مجلس الإدارة ووافقت عليها الجمعية العامة العادية. يرأس اللجنة عضواً مستقلاً في مجلس الإدارة، وتتألف من أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين وأعضاء من خارج المجلس.
- **اللجنة الشرعية (SC) -** تجتمع اللجنة بشكل دوري لتوفير آراء الشريعة إلى "ساب" والشركات التابعة له في جميع الأعمال والاستفسارات والمسائل والمشكلات المتعلقة بالشريعة، والتي تقدمها "الخدمات المالية الإسلامية". تتمتع لجنة الشريعة في ساب بصلاحيات الإشراف على ساب والشركات التابعة له. لجنة الشريعة في ساب هي لجنة مستقلة تتألف من أبرز علماء الشريعة المرموقين من المملكة العربية السعودية لإبداء رأي الشريعة إلى ساب والشركات التابعة له في جميع الاستفسارات والمسائل والقضايا المتعلقة بالشريعة المقدمة إليه من قبل "الخدمات المالية الإسلامية". يلتزم ساب بشكل صارم بالامتثال لقرارات لجنة الشريعة. ويتم ترشيح لجنة الشريعة من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت في ساب، ويتم تعيينها من قبل مجلس الإدارة. تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بتقييم أداء أعضاء اللجنة بناءً على كفاءتهم ومعرفتهم ومؤشر المساهمة الفعالة. ترفع اللجنة الشرعية تقاريرها ومحاضر اجتماعاتها إلى مجلس الإدارة. تخضع العلاقة بين اللجنة الشرعية وساب للائحة عمل اللجنة الشرعية (TOR).

(د) النطاق والسمات الأساسية لأنظمة قياس المخاطر

- يتم تحديد المخاطر الكبيرة التي قد تؤثر على عمليات ساب وتقييمها بشكل دقيق وقياسها تحت الضغط كما ونوعاً، وتتم دورة مراجعة المخاطر كما يلي:
- إجراء مراجعة شهرية للمخاطر الكبيرة والناشئة ومناقشتها في لجنة إدارة المخاطر من خلال إعداد تقرير مخاطر المؤسسة وخطط إجراءات التخفيف.
- مراجعة إجراءات تقبل المخاطر بصفة مستمرة من قبل لجنة إدارة المخاطر بالتنسيق مع أقسام العمل.
- رفع التقارير لكل فئة من فئات المخاطر إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة على أساس ربع سنوي.
- تحديث سيناريوهات اختبارات الجهد والنتائج نصف سنوياً بناءً على المعايير المعدلة والمراجعة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- مناقشة الإدارة العليا لمنهجيات تقبل المخاطر وتقييمها خلال لجنة إدارة المخاطر.
- قيام لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بمناقشة واعتماد تقبل المخاطر وعمليات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وإجراءات التقييم الداخلي لكفاية السيولة.

المخاطر الائتمانية هي مخاطر الخسارة المالية نتيجة عجز العميل أو الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. تنشأ مخاطر الائتمان في الأساس من إقراض الشركات وإقراض الأفراد والتمويل التجاري وضمان اكتتاب الخزينة والقروض المشتركة. ولكن مخاطر الائتمان تنشأ أيضاً من المنتجات خارج الميزانية العمومية، مثل الضمانات والمشتقات، أو من حيازات ساب من سندات الدين.

تعتبر الثقافة القوية للإقراض الحكيم والمسؤول حجر الزاوية في فلسفة إدارة المخاطر التي ينتهجها بنك ساب. ويتم تحقيق ذلك من خلال الرقابة الفعالة والإدارة للمخاطر والعمل على الحد من الخسائر الائتمانية مع تعزيز العائدات بالتناسب مع المخاطر.

توفر أدلة الائتمان إرشادات وسياسات وإجراءات واضحة ومتناسقة لإدارة محافظ الأصول المصرفية للشركات والأفراد. وتتم مراجعة أدلة السياسة سنوياً من قبل وحدة إدارة المخاطر الائتمانية، وتعتمد من قبل الرئيس التنفيذي للمخاطر / لجنة الإشراف على ائتمان المؤسسات (WCOC)، ولجنة إدارة المخاطر للموافقة عليها لاحقاً من قبل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن المجلس بما يتماشى مع لوائح البنك المركزي السعودي المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان.

يتم تقييم مخاطر الائتمان من خلال وحدة اعتماد الائتمان التي ترفع تقاريرها إلى العضو المنتدب من خلال الرئيس التنفيذي للمخاطر، مما يضمن حصولها على درجة مناسبة من الاستقلالية. وتتولى الفرق مسؤولية اتخاذ قرارات اعتماد الائتمان، فضلاً عن الجوانب الرئيسية لأنظمة تصنيف المخاطر، بما في ذلك الاختيار والتنفيذ والأداء والرقابة.

تتم مراجعة إجراءات الموافقة سنوياً من قبل لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة في حدود التفويضات المنحدرة من مستوى مجلس الإدارة. ويتم التركيز ضمن ساب على مسؤولية الأفراد بالنسبة لاتخاذ القرارات الائتمانية، وبالتالي فإن هناك سلسلة من حدود صلاحيات الموافقة المفوضة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

تمثل الإدارة الفاعلة الاستباقية للمحافظ المالية عنصراً رئيسياً في الثقافة الائتمانية للبنك، ويتحقق ذلك من خلال التالي:

- المراجعة المنتظمة للتسهيلات من قبل مسؤولي القروض والائتمان سنوياً على الأقل.
 - تشغيل قسم لإدارة الأصول الخاصة المستقلة لمعالجة مشكلات عدم الوفاء وغيرها من المشاكل الأخرى ذات العلاقة.
 - المراقبة المركزية لتركيز الائتمان في بعض الدول والقطاعات /الصناعات المتخصصة والمنتجات والعملاء ومجموعات العملاء مع رفع تقارير شهرية إلى لجنة إدارة المخاطر وتقارير ربع سنوية إلى لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة. كذلك تتم جدولة تركيز الطرف المقابل في لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO).
 - التطوير المستمر للتقنيات المحسنة لقياس المخاطر وتقييمها ولتحقيق أقصى قدر من العوائد الموزونة على رأس المال.
 - تطوير واعتماد الأنظمة الآلية لمعالجة الطلبات وأنظمة التقييم، وذلك من أجل تحقيق الاتساق في القرارات وتكريس إطار فعال لإجراءات الطلبات.
 - إطار منظم للتدريب الائتماني والتأهيل وذلك من أجل تحقيق الوعي بالمخاطر وقدرات التقييم الائتماني.
- تستند قرارات الإقراض الشخصي على نماذج التقييم الائتماني واستراتيجيات القرارات، والتي يتم تطويرها باستخدام البيانات الداخلية والمعلومات التي توفرها الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمه)، مع تطبيق درجات السلوكيات من أجل دعم معالجة إجراءات بطاقات الائتمان والتفويض والتحصيلات وقرارات مراجعة حدود الصلاحيات.
- يستند مخصص الخسائر الائتمانية إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، حيث يتعين على البنك الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ("ECL")، ويتم حسابها من خلال عملية تأخذ في الاعتبار الأحداث الماضية والظروف الحالية ومعلومات التنبؤ، ولتحديث الخسائر الائتمانية المتوقعة المعترف بها في كل تاريخ من تواريخ إعداد التقارير لعكس التغيرات في المخاطر الائتمانية.

يدير ساب فرقاً لإدارة الأصول الخاصة والاسترداد وذلك من أجل إدارة الشركات المتعثرة ماليًا، وأيضاً القروض المدعومة بهدف زيادة معدلات الاسترداد. بالنسبة للحسابات عالية القيمة وغيرها من الحسابات التي تعاني من المشاكل، فإن عملية الاسترداد تنطوي على مشاركة مباشرة من جانب "الإدارة القانونية". وفيما يتعلق بالعمليات المصرفية الشخصية، فهناك قسم التحصيلات المتخصص بتقديم المشورة حول الديون وأنشطة الاسترداد في كل مرحلة من مراحل التعثر، ويتم إدراج خدمات وكالات الاسترداد الخارجية والدولية حيثما دعت الحاجة.

تستهلك المخاطر الائتمانية الجزء الأكبر من متطلبات الحد الأدنى لرأس المال في ساب. ويضمن ساب بفضل المبادئ والمؤشرات المعتمدة لديه الحفاظ على انضباط رأسمالي دقيق من خلال التسعير والإدارة الصحيحين للمخاطر الائتمانية ذات العلاقة بمتطلبات رأس المال التنظيمي والاقتصادي.

مخاطر السوق: تتمثل مخاطر الأسواق في أن التقلب في عوامل مخاطر السوق، بما في ذلك أسعار الصرف الأجنبي وأسعار السلع وأسعار الفائدة والأسهم، من شأنها أن تخفض دخل ساب أو قيمة محافظه.

تنشأ مخاطر الصرف الأجنبي من المراكز المفتوحة، سواء طويلة أو قصيرة المدى، بأي عملة أجنبية مما يؤدي إلى نشوء مخاطر التغير في أسعار الصرف.

يصنف ساب مخاطر أسعار الصرف الأجنبي كالتالي:

- **مخاطر محفظة تداول العملات الأجنبية -** تنشأ هذه المخاطر من تداول العملات الأجنبية كالعقود الفورية والآجلة والمبادلات والخيارات. وتتم مراقبة مخاطر التداول من خلال وضع حدود صلاحيات لكل عملة من العملات ومستويات المخاطر الإجمالية، وكذلك من خلال إجراءات قيمة المخاطر واختبار الجهد.
- **مخاطر العملات الأجنبية في المحفظة البنكية -** تنشأ هذه المخاطر من عدم تطابق قيمة العملة/ إعادة التقييم بين الموجودات والمطلوبات، بما في ذلك الفوائد المتراكمة والمصروفات المستحقة. يتم تحويل عدم التطابق إلى الخزينة، وتتم إدارته على أساس يومي من خلال محفظة التداول.

يستخدم ساب سلسلة من الضوابط والإجراءات لإدارة مخاطر السوق التي تتراوح بين ضوابط محددة لوقف الخسارة وحدود تحليل الحساسية، بما في ذلك حركة القيمة الحالية لنقطة الأساس (PVBP) لتقييم تأثير الحركة في أسعار الفائدة، بالإضافة إلى حدود صلاحيات خسائر قيمة المخاطر المحددة لتقدير الخسارة المحتملة من تحركات السوق على مدى فترة زمنية محددة ومستوى معين من الثقة وذلك باستخدام طريقة محاكاة المستويات السابقة. ويميز ساب القيود الموضوعية على قيمة المخاطر، ويكمل تحليلاته باختبارات الإجهاد المالي في السيناريوهات لأجل تقييم آثار الأحداث الصعبة ولكن المقبولة، أو التحركات في متغيرات السوق.

ومع أن ساب يستخدم كلاً من منهجية القيمة المعرضة للمخاطر والقواعد المعيارية في إدارة مخاطر السوق، إلا أن متطلبات رأس المال يتم تقييمها لكافة المراكز باستخدام المعايير والقواعد القياسية المحددة من قبل البنك المركزي السعودي.

المخاطر التشغيلية ومخاطر المرونة (ORR): بصفتها وحدة مشتركة تتولى إدارة مخاطر المرونة والإشراف على المخاطر التشغيلية، فإن الهدف الرئيسي يتمثل في ضمان الحوكمة الفعالة والإدارة الفعالة لمخاطر المرونة والمخاطر التشغيلية. وتقوم وحدة إدارة المخاطر التشغيلية ومخاطر المرونة بذلك من خلال تسليم وتضمين أطر عمل فعالة، والإشراف الشامل على العمليات والمخاطر والضوابط. ويؤدي هذا إلى تمكين الوحدة من تحدي المؤسسة بشكل بناء لفهم آثارها المحتملة والمؤكد من الأحداث الداخلية للمخاطر التشغيلية ومخاطر المرونة.

المخاطر التشغيلية ومخاطر المرونة: يتكون إطار الحوكمة من توجيهات المخاطر التشغيلية وإجراءاتها ومعلومات إدارتها بالنسبة للجان المختلفة والإشراف عن طريق لجنة المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية. ويتم إجراء عملية تقييم المخاطر التشغيلية بشكل دوري أو مرة واحدة على الأقل سنوياً من قبل كل وحدة من وحدات العمل وقسم الدعم مع مناقشة المخرجات من قبل لجنة المخاطر التشغيلية والمرونة.

تُمكن مخاطر المرونة ساب من تنفيذ أهدافه التجارية في حدود تقبل المخاطر من خلال:

- تكوين وجهة نظر متسقة عبر ستة محاور للمخاطر مدرجة تحت مظلة المرونة، وهي: مخاطر الطرف الثالث؛ وتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني، ومعالجة المعاملات، واستمرارية الأعمال، والأمن المادي، وعدم توفر المباني؛ بالإضافة إلى
- موازنة تركيز البنوك ومهاراتها مع المخاطر المادية، والتغيير الاستراتيجي والابتكار عبر مجالات التركيز التي تكون معرضة بشدة للتهديدات ذات الصلة بالمرونة والأساسية لمنتجات وخدمات ساب التي يتم طرحها في السوق.

لقد صنف ساب المخاطر إلى فئتين رئيسيتين، وهما المخاطر المالية والمخاطر غير المالية. تشكل المخاطر التشغيلية والمرونة جزءاً من المخاطر غير المالية، والتي تم تصنيفها إلى 8 فئات كبيرة من المخاطر على النحو التالي:-

- الجريمة المالية
- مخاطر إعداد التقارير المالية والضرائب
- المخاطر القانونية
- مخاطر النماذج
- مخاطر الشريعة
- مخاطر الأفراد
- مخاطر الالتزام باللوائح التنظيمية
- مخاطر المرونة

أسس البنك وحدة مخاطر أمن المعلومات التي ترفع تقاريرها مباشرة لرئيس إدارة المخاطر. توفر هذه الوحدة ضماناً بأن البنية التحتية للبنك آمنة ومتوافقة مع سياسات أمن المعلومات / الأمن السيبراني من خلال مراقبة تدفقات المعلومات وإدارة مخاطر البيانات وإدارة الوصول عبر أنظمة ساب الأساسية.

تعتبر مخاطر الأمن السيبراني عن احتمالية التعرض لخسارة أو الخسارة الفعلية الناتجة عن هجوم إلكتروني أو اختراق للبيانات على ساب. نواصل تعزيز إطار عمل الرقابة الإلكترونية لدينا وتحسين إمكانات الصمود والمرونة والأمن السيبراني التي نمتلكها، بما في ذلك الكشف عن التهديدات والتحليلات، والتحكم في الوصول، وضوابط أنظمة الدفع، وحماية البيانات، وضوابط الشبكة، والنسخ الاحتياطي والاسترداد. تعد المخاطر الإلكترونية مجالاً ذا أولوية بالنسبة للبنك، ويتم الإبلاغ عنها بشكل روتيني في كل من لجنة إدارة المخاطر ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة لضمان الرؤية المناسبة والحوكمة والدعم التنفيذي لبرنامج الأمن السيبراني المستمر لدينا.

من وجهة نظر تنظيمية للأمن السيبراني، يركز ساب على الحفاظ على الامتثال لأطر العمل والمبادرات التي قدمتها البنك المركزي السعودي (سمه) والهيئة الوطنية للأمن السيبراني (NCA) والتي تساعد في تحسين الوضع العام للأمن السيبراني في ساب. حصل ساب هذا العام مرة أخرى على شهادة معيار أمان بيانات صناعة بطاقات الدفع (PCI DSS). علاوة على ذلك، يوجد برنامج توعية مستمر للأمن السيبراني مع حملة توعية أمنية جذابة لزيادة وعي الموظفين والعملاء وتوفير الحماية ضد المخاطر السيبرانية المحتملة. تم تحسين سياسات منع فقدان البيانات (DLP) لمراقبة حركة معلومات ساب والتحكم فيها، ونشر ضوابط وقائية للتخفيف من أي خرق لأمن البيانات. ويستمر التحكم في إدارة الوصول في ضمان حماية أصول المعلومات من المستخدمين غير المصرح لهم، بما في ذلك مراجعة التحكم في الوصول (إعادة اعتماد الوصول) لأنظمة البنك والمستخدمين.

بالإضافة إلى ذلك، تضمن إدارة مخاطر أمن المعلومات (ISR) إجراء اختبارات الاختراق (PT) وإدارة عوامل الضعف (VM) بشكل منتظم لتحديد التهديدات الرئيسية للأصول. تشير نتائج إدارة عوامل الضعف إلى عدم وجود أي نقاط ضعف على أصول الواجهة الخارجية.

اتخذ البنك إجراءات للتخفيف من المخاطر التشغيلية الحتمية الناشئة عن هذا التغيير في ممارسات العمل، وتمت إدارة المخاطر التشغيلية إلى مستوى مقبول خلال العام.

سيؤدي هذا التصنيف إلى التركيز بشكل أوضح على المخاطر الرئيسية، وتمكين الإدارة الشاملة للمخاطر بشكل أفضل. سيتوفر لكل مخاطرة جديدة من المستوى 1 مسؤول عام عن إدارة المخاطر خاضع للمسألة بغرض التقييم الشامل والإشراف على التعرض للمخاطر المجمع. كل فئة من فئات المخاطر الثمانية من المستوى 1 لها مخاطر مقابلة من المستوى 2 (والتي توفر إرشادات مفصلة حول الجوانب التي يجب تغطيتها)، والمدرجة على النحو التالي.

إعداد التقارير المالية؛ الضرائب؛ النموذج؛ الاحتيال (داخلياً وخارجياً)؛ غسل الأموال المحتمل، أو تمويل الإرهاب أو الإخفاء التجاري وتمويل الانتشار؛ والرشوة والفساد المحتمل أو الفعلي؛ والانتهاكات المحتملة أو الفعلية للعقوبات؛ والتهرب الضريبي المحتمل أو الفعلي؛ التعاقدات؛ إدارة النزاعات؛ وانتهاك قانون المنافسة؛ والملكية الفكرية؛ وممارسات وعلاقات التوظيف؛ وإدارة الأفراد؛ وانتهاك الواجب التنظيمي تجاه العملاء والأطراف المقابلة الأخرى؛ والسلوك غير اللائق في السوق؛ والتراخيص والأذونات والقواعد التنظيمية؛ وعدم توفر المباني، وسلامة مكان العمل؛ والإخفاق في إدارة الأطراف الثالثة؛ ومعالجة المعاملات؛ وتوقف الأعمال والحوادث؛ والعجز عن حماية الأفراد والأماكن من الضارة الخبيثة؛ والتكنولوجيا والأمن السيبراني؛ والبيانات.

تستخدم الإدارة العليا لوحة توزيع للمخاطر التشغيلية ومخاطر المرونة على مستوى البنك من أجل إبراز المخاطر الكبيرة والمخالفات. وتتم مراجعة تقارير اتجاهات الخسارة شهرياً من قبل لجنة المخاطر التشغيلية والمرونة ولجنة إدارة المخاطر مع تقديم تحديث للتقارير إلى لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة على أساس ربع سنوي.

تتيح الأنظمة المعتمدة في تسجيل المخاطر والخسائر من قبل خطوط عمل بازل، وفئات المخاطر، وأحداث الخسارة، لوحات العمل إمكانية إدارة خطط أعمالها وطلب تقارير المعلومات الإدارية. ويتم فصل الالتزامات لضمان سلامة بيانات الخسائر والمخاطر في النظام. ويقوم البنك بتسجيل البيانات والموافقة عليها في النظام. يقوم قسم إدارة المخاطر التشغيلية والمرونة بتنسيق عملية التسجيل وتسوية الملاحظات لضمان تسجيل الخسائر التشغيلية فقط، وأن البيانات تلي المبادئ والتوجيهات النظامية لبنك ساب، بالإضافة إلى ضمان جودة البيانات المدخلة.

واصل ساب تعزيز / تقوية إجراءات إدارة المخاطر التشغيلية والحوكمة كالاتي:

- مراجعة إطار حوكمة المخاطر من قبل لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- مواصلة التركيز على الالتزام بالقوانين واللوائح، ومعاملة العملاء بإنصاف، وحماية معلومات العملاء، ومنع الرشوة والفساد ومنع الجريمة المالية.
- واصل البنك تقييم مستويات الاعتمادية وتحليل آثار العمل، فيما يتعلق بارتباط البنك بمجموعة إتش إس بي سي.
- تم تعزيز نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة" دعماً لنهج البنك في الإدارة القوية للمخاطر. ويحدد نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة" الجهة المسؤولة عن تحديد وتقييم وقياس وإدارة ومراقبة وتخفيف المخاطر التشغيلية وتشجيع التعاون، وتمكين التنسيق الفعال بين أنشطة المخاطر والرقابة.
- يمثل تقييم المخاطر والرقابة (RCA) أحد مكونات إطار إدارة المخاطر التشغيلية (ORMF) المطبق على مستوى ساب. وقد صممت عملية تقييم المخاطر والرقابة لتزويد وحدة العمل/القسم بنظرة مستقبلية حول المخاطر التشغيلية لمساعدتها في التحديد المسبق لما إذا كانت المخاطر التشغيلية الرئيسية يتم التحكم فيها ضمن مستويات مقبولة أم لا.
- استمرت مراجعات مسؤولي إدارة الخط الثاني من مخاطر الدفاع ودور الإشراف على مسؤولي إدارة المخاطر ضمن المخاطر التشغيلية ومخاطر المرونة.
- تم تعقب التنفيذ المستمر لنتائج المراجعات المستقلة باستخدام نظام مستودع المخاطر التشغيلية (هيلوس). يتم تقديم تحديث الحالة وحالة التحقق (التي تجريها إدارة المخاطر التشغيلية ومخاطر المرونة والمراجعة الداخلية) إلى لجنة إدارة المخاطر.

يتم تقييم متطلبات رأس المال باستخدام الطريقة المعيارية، والتي تطبق واحدًا من النسب الثلاث الثابتة على متوسط إجمالي إيرادات آخر ثلاث سنوات مالية موزعة على ثماني خطوط عمل محددة.

(هـ) إجراءات إبلاغ بيانات المخاطر المقدمة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا

يتم إخطار المجلس بشكل مستمر بوضع المخاطر بالبنك من خلال عدة تقارير. وفيما يلي التقارير الرئيسية التي تعتبر شاملة، وبالتالي توفر للمجموعة تقييمًا شاملاً للمخاطر على أساس دوري.

تقرير المخاطر الشهري: يقدم هذا التقرير إلى لجنة إدارة المخاطر، وينطوي على المخاطر المتعلقة بالبنك. ويوفر هذا التقرير لمحة عامة موجزة عن كافة النسب النظامية والحدود القصوى، وكفاية رأس المال، وجودة الأصول وتغطية المخصصات، والعائد على المخاطر، ومركز السيولة بالبنك، ومخاطر السوق الناتجة عن أنشطة التداول، ومعدل مخاطر الفائدة في المحفظة البنكية، وأهم أحداث مخاطر العمليات وإجراءات التخفيف وتقارير أمن المعلومات. كما يشتمل على المسائل المتعلقة بمراجعة إدارة المخاطر، بما في ذلك مراجعة مستوى تقبل المخاطر والمخاطر الناشئة وسياسة المخاطر.

تقرير المخاطر ربع السنوي: يتم رفع هذا التقرير إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، ويشمل المخاطر المتعلقة بالبنك. يوفر هذا التقرير نظرة عامة موجزة عن كافة النسب النظامية، والحدود القصوى، وكفاية رأس المال، وجودة الأصول وتغطية المخصصات، والعائد على المخاطر، ومركز السيولة بالبنك، ومخاطر السوق الناتجة عن أنشطة التداول، ومعدل مخاطر الفائدة في المحفظة البنكية، وأهم أحداث مخاطر العمليات وإجراءات التخفيف وتقارير أمن المعلومات.

مراقبة مستويات تقبل المخاطر: تعتبر هذه العملية جزءاً لا يتجزأ من التقارير الشهرية المرفوعة إلى الإدارة العليا. كما يوفر تقبل المخاطر معلومات عن الاستراتيجية والتخطيط المالي ومراقبة بيان تقبل المخاطر، وبالتالي يدمج حدود المخاطر وأهداف أداء البنك ومجموعات الأعمال، ويضع حدوداً عامة لتحمل المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تسهل قرارات الإدارة بخصوص مختلف أهداف المخاطر من أجل ضمان الامتثال للقيود التنظيمية والظروف الاقتصادية المتغيرة.

اختبارات الجهد: وهي عنصر رئيسي آخر من إجراءات الإبلاغ ربع السنوية للمخاطر إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا. بالإضافة إلى اختبار الإجهاد نصف السنوي الكامل وتمارين اختبار الإجهاد السنوي متعدد السنوات، يتم إنتاج تحليلات حساسية الإجهاد التي تقيم المخاطر المحتملة والأثر الناتج بسبب سيناريوهات التشغيل المجردة، سواء على مستوى الاقتصاد الكلي و/أو الخصوصية كل ثلاثة أشهر. إن إطار اختبارات الجهد في ساب هو إطار شامل ومفصل بشكل معقول، ويمكن الإدارة ومجلس الإدارة من تقييم آثار مختلف السيناريوهات المطبقة على المحافظ الرئيسية والفرعية خاصة فيما يتعلق بالنوعية الائتمانية والسيولة وكفاية رأس المال.

عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وعملية التقييم الداخلي لسيولة رأس المال: تعتبر هذه العمليات أحد أكثر الممارسات شمولية بالنسبة لتقييم مخاطر البنك على أساس مستقبلي، على ضوء خطط العمل وتطلعات النمو والمخاطر التي تتم مواجهتها لتحقيق تلك الأهداف. تتكامل العمليتان مع بعضهما البعض، وتوفر هاتين العمليتين لمحة شاملة حول كفاية رأس المال الحالية ومتطلبات رأس المال المستقبلية لمجلس الإدارة والإدارة العليا، وهو ما يساعد في تعزيز إجراءات إدارة رأس المال والميزانية العمومية وإدارة السيولة على المدى الطويل في البنك.

بالإضافة إلى ذلك، تمارس الإدارة العليا وظيفة إدارة المخاطر على مستوى مختلف اللجان الإدارية، مما يتطلب المزيد من تكرارية رفع التقارير المفصلة حول المخاطر.

(و) المعلومات النوعية حول اختبارات الإجهاد

ينفذ ساب مجموعة من سيناريوهات اختبارات الجهد من أجل تقييم مخاطر وآثار مختلف الأوضاع بالنسبة للربحية أو كفاية رأس المال والسيولة، وهي تشمل اختبار إجهاد على مدى سنوات عديدة يتم إجراؤه سنوياً ويتم إبلاغ نتائجه لكل من عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وسيولة رأس المال. وعلى مستوى الحوكمة، يوجد في بنك ساب لجنة اختبارات الجهد التي يرأسها الرئيس التنفيذي للمخاطر، وتتكون من أعضاء من مختلف الأقسام وفعاليات المساندة للإشراف على تقدم اختبارات الجهد وتنفيذ اختبارات الجهد داخل ساب على مستوى مختلف شرائح العملاء وفئات المخاطر.

أبقى ساب إطار اختبارات الجهد لديه منسجمة مع قواعد اختبارات الجهد المعتمدة من قبل البنوك والصادرة بموجب تعميم البنك المركزي السعودي رقم: 60687 BCS 38747 الصادر في شهر نوفمبر من عام 2011م، وإرشادات بازل مع أفضل الممارسات المطبقة على مستوى القطاع المالي. وضمن إطار منهجيات اختبارات الضغط التي يعتمد عليها ساب، تستند مدخلات كل اختبار من اختبارات الجهد على مجموعة من المدخلات التحليلية ولجان الخبراء للقيام باستعراض البيانات الكمية وإدراج العوامل النوعية. وكجزء من إطار اختبارات الجهد الذي يعتمد عليه ساب، يتم إصدار نوعين من التقارير ترفع إلى البنك المركزي السعودي في شهر مارس (بيانات نهاية العام) وفي شهر سبتمبر (بيانات منتصف العام)، بما في ذلك تفاصيل اختبارات الجهد التي ينفذها البنك أخذاً في الاعتبار مختلف شرائح العملاء وفئات المخاطر. يجري البنك ثلاث سيناريوهات ضغط على الأقل من أجل الوصول إلى النسب الرأسمالية تحت الضغط، وذلك بهدف ضمان توفر رأس المال الكافي والسيولة للبنك في ظل الظروف الصعبة خلال فترات التراجع الاقتصادي أو غيرها من أحداث الإجهاد الأخرى. ويتم أيضاً تطبيق اختبارات الإجهاد المؤقتة والمخصصة من وقت لآخر. هذا ويعتمد البنك إجراءات اختبار ضغط كافية لكل من المخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق (محفظة التداول)، ومخاطر أسعار الفائدة (المحفظة البنكية)، ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية. كما أن كافة المخاطر الأخرى مشمولة في عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وعملية التقييم الداخلي لسيولة رأس المال.

كما يجري ساب سلسلة من اختبارات الجهد العكسي أخذاً في الاعتبار سيناريوهات تتجاوز محاور الأعمال الاعتيادية، وذلك من أجل تقييم نقاط الضعف المحتملة وتقييم إجراءات التخفيف المطلوبة.

(ز) استراتيجيات وإجراءات إدارة المخاطر وتخفيفها والحد منها

يعتبر تخفيف المخاطر الائتمانية مكوناً مهماً من مكونات الإدارة الفاعلة لتلك المخاطر، ويتخذ أشكالاً عديدة.

يمنح ساب التسهيلات الائتمانية طبقاً لقدرة المقترض على السداد بدلاً من الاعتماد على تخفيف المخاطر الائتمانية. وعلى الرغم من ذلك، فإن البنك يقوم بالحصول على مجموعة كبيرة من الضمانات لتخفيض مخاطر الخسارة وتحقيق أقصى قدر من الاسترداد في حال التعثر عن السداد. وتشمل مخففات المخاطر على سبيل المثال لا الحصر، النقدية والأسهم والعقارات والضمانات وغيرها من الضمانات، وحيثما ينطبق، يتم إدراك المزايا بموجب الطريقة المعيارية الموضحة في الركن الأول.

تُحال الضمانات الصادرة عن بنوك محلية وعالمية إلى إدارة الخدمات المصرفية للمؤسسات المالية للموافقة على مخاطر الأطراف النظيرة والبلدان عبر الحدود.

تخضع عملية منح التسهيلات والحصول على الضمانات كمخففات للمخاطر لسياسات وإجراءات محددة ولاستخدام مستندات مصرفية معتمدة تفي بمتطلبات مقاصة الأرصدة الدائنة مقابل التسهيلات الممنوحة، والرقابة على سلامة وقيمة الضمانات والحقوق المطلوبة لإنفاذ الضمانات وتحصيلها.

يعتبر مبدأ الإدارة الفاعلة للمحافظ المالية أحد المكونات الرئيسية للثقافة الائتمانية بالبنك، ويتحقق ذلك من خلال التالي:

- المراجعة الدورية للتسهيلات من قبل موظفي الإقراض والائتمان مرة واحدة على الأقل سنوياً.
- تشغيل قسم لإدارة الأصول الخاصة المستقلة لمعالجة مشكلات عدم الوفاء وغيرها من المشاكل الأخرى ذات العلاقة.
- إجراء مراجعة مستقلة من قبل مراجعة الائتمان والضمانات لكامل عملية إدارة مخاطر الائتمان عبر الشركات، والموافقات الائتمانية وعمليات الائتمان، وتوفير الضمانات ومشورة الخبراء بشأن التصميم والفعالية التشغيلية لإدارة المخاطر الائتمانية.
- المراقبة المركزية لتركيز الائتمان في بعض الدول والقطاعات/الصناعات المتخصصة والمنتجات والعملاء ومجموعات العملاء مع رفع تقارير شهرية إلى لجنة إدارة المخاطر، وأيضاً تقارير ربع سنوية إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة.
- التحسين المستمر للتقنيات المطورة لقياس المخاطر وتقييمها من أجل تحقيق أقصى قدر من عوائد المخاطر على رأس المال.
- تطوير واعتماد الأنظمة الآلية لمعالجة الطلبات وأنظمة التقييم، وذلك من أجل تحقيق الاتساق في القرارات وتكريس إطار فعال لإجراءات الطلبات.
- إطار منظم للتدريب الائتماني والتأهيل وذلك من أجل تحقيق الوعي بالمخاطر وقدرات التقييم الائتماني.

تستند قرارات الإقراض الشخصي على نماذج التقييم الائتماني واستراتيجيات القرارات، والتي يتم تطويرها باستخدام البيانات الداخلية والمعلومات التي توفرها الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمه)، مع تطبيق درجات السلوكيات من أجل دعم معالجة إجراءات بطاقات الائتمان والتفويض والتحصيلات وقرارات مراجعة حدود الصلاحيات.

بالنسبة للعملاء المتعثرين، يتم إعداد مخصصات الانخفاض في القيمة (على أساس التدفقات النقدية الجماعية والمخصومة) وفقاً للمعايير والممارسات المحاسبية المعتمدة عالمياً.

يدير ساب فرقاً لإدارة الأصول الخاصة والاسترداد وذلك من أجل إدارة الشركات المتعثرة مالياً، وأيضاً القروض المدعومة بهدف زيادة معدلات الاسترداد. بالنسبة للحسابات عالية القيمة وغيرها من الحسابات التي تعاني من المشاكل، فإن عملية الاسترداد تنطوي على مشاركة مباشرة من جانب "الإدارة القانونية". وفيما يتعلق بالعمليات المصرفية الشخصية، فهناك قسم "التحصيلات" المتخصص بتقديم المشورة حول الديون وأنشطة الاسترداد في كل مرحلة من مراحل التعثر، ويتم إدراج خدمات وكالات الاسترداد الخارجية والدولية.

وضع ساب بيانات تقبل المخاطر (RAS) لمخاطر السيولة والتمويل التي يتم اعتمادها من قبل لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة (BRC) سنوياً، وتتم مراجعتها شهرياً من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO) ولجنة إدارة المخاطر (RMC) مع تقديم تقارير ربع سنوية إلى لجنة المخاطر.

إدراكاً من ساب لأهمية إدارة السيولة، فقد وضع خطة تمويل طوارئ السيولة (CFP) وذلك لتوفير التوجيه لفريق إدارة أزمات السيولة (LCMT) ولجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO) حول كيفية التعامل مع أي حدث سيولة محتمل وتحديد المسؤوليات، ووضع خطة عمل محددة سلفاً. وتعتبر خطة تمويل طوارئ السيولة وسيلة مهمة من وسائل التخطيط الفعال لمخاطر السيولة والتمويل.

OV1 - لمحة عامة على الأصول مرجحة المخاطر (بآلاف الريالات)

ج	ب	أ	
الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال	الأصول مرجحة المخاطر		
ديسمبر 2022	سبتمبر 2022	ديسمبر 2022	
18,379,375	220,898,517	229,742,175	1 مخاطر الائتمان (باستثناء المخاطر الائتمانية المتعلقة بالطرف المقابل)
18,379,375	220,898,517	229,742,175	2 من بينها : الطريقة المعيارية
-	-	-	3 من بينها : طريقة الأساس القائمة على التقييم الداخلي
-	-	-	4 من بينها :
-	-	-	5 من بينها : الطريقة المتقدمة القائمة على التقييم الداخلي
80,952	1,195,217	1,011,898	6 المخاطر الائتمانية المتعلقة بالطرف المقابل
80,952	1,195,217	1,011,898	7 من بينها : الطريقة المعيارية للمخاطر الائتمانية المتعلقة بالطرف المقابل
-	-	-	8 من بينها : طريقة النموذج الداخلي
-	-	-	9 من بينها : المخاطر الائتمانية الأخرى المتعلقة بالطرف المقابل
8	164,950	102	10 تعديل التقييم الائتماني
-	-	-	11 مراكز الأسهم بحسب طريقة الوزن المبسط للمخاطر
-	-	-	12 إستثمارات أسهم في الصناديق - طريقة look-through
-	-	-	13 إستثمارات أسهم في الصناديق - الطريقة المبينة على التفويض
10,263	128,263	128,288	14 إستثمارات أسهم في الصناديق - طريقة fall-back
-	-	-	15 مخاطر التسويات
-	-	-	16 حالات التعرض لمخاطر التورق في المحفظة البنكية
-	-	-	17 من بينها : طريقة الضمانات المبينة على التصنيفات الداخلية
-	-	-	18 من بينها : طريقة الضمانات المبينة على التصنيفات الخارجية بما في ذلك طريقة التقييم الداخلي
-	-	-	19 من بينها : طريقة الضمانات المعيارية
567,295	3,278,970	7,091,185	20 مخاطر السوق
567,295	3,278,970	7,091,185	21 من بينها : الطريقة المعيارية
-	-	-	22 من بينها : طرق النمط الداخلي
-	-	-	23 التكلفة الرأسمالية للتحويل بين المحفظة التجارية والمحفظة البنكية
1,297,031	16,212,894	16,212,894	24 المخاطر التشغيلية
165,268	3,748,661	2,065,850	25 المبالغ دون حدود الخصم (تخضع لوزن مخاطر بنسبة 250%)
-	-	-	26 تعديل الحد الأدنى
20,500,192	245,627,470	256,252,391	27 الإجمالي (1 + 6 + 10 + 11 + 12 + 13 + 14 + 15 + 16 + 20 + 23 + 24 + 25 + 26)

LIA: إيضاح الفروق بين مبالغ المخاطر المحاسبية والتنظيمية

(أ) إيضاح الفروق المهمة بين المبالغ المذكورة في العمودين (أ) و(ب) في LI1

يوضح هذا القسم الأسباب الرئيسية لعدم قابلية قياس عمليات التعرض التنظيمية بشكل مباشر مقارنةً بالمعلومات المالية المعروضة في التقرير السنوي والحسابات لعام 2022.

إن أسس التوحيد لأغراض المحاسبة المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المبينة في الإيضاح 1 من التقرير السنوي والحسابات لعام 2022، تختلف عن تلك المستخدمة في الأغراض التنظيمية كما هو موضح أدناه.

تم إعداد الإفصاحات الخاصة بالركن الثالث لعام 2022 وفقاً لمفاهيم وقواعد كفاية رأس المال التنظيمي، في حين يتم إعداد التقرير السنوي والحسابات لعام 2022 وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. إن الغرض من الميزانية العمومية التنظيمية هو توفير قيمة الوقت المناسب ("PIT") لجميع أصول الميزانية العمومية. وتتضمن قيمة التعرض التنظيمي تقديراً للمخاطر حيث يتم التعبير عنها كمبلغ متوقع أن يكون مستحقاً في حال كان الطرف المقابل متخلفاً عن السداد.

يتم استبعاد الشركات التابعة العاملة في أنشطة التأمين من التوحيد التنظيمي عن طريق استبعاد الموجودات والمطلوبات واحتياطيات ما بعد الاستحواذ، بما يدع تسجيل الاستثمار في هذه الشركات التابعة للتأمين بنسبة 250% من وزن المخاطر.

يظهر الفرق بين إجمالي الأصول في الميزانية العمومية التنظيمية في الجدول LI1، وتظهر قيم التعرض لمخاطر الائتمان والمخاطر الائتمانية للطرف المقابل في LI2. علاوة على ذلك، تستند فئات التعرض التنظيمية إلى معايير مختلفة عن أنواع الأصول المحاسبية، وبالتالي فلا يمكن مقارنتها على أساس كل بند على حدة.

(ب) إيضاح أصول الاختلافات بين القيم الدفترية والمبالغ المنظورة للأغراض النظامية مبينة في الجدول LI2**البند المدرجة في الميزانية العمومية**

في حالة البنود المدرجة في الميزانية، توجد حاليًا بعض الفروق بين القيمة الدفترية والمبالغ المنظورة للأغراض النظامية، مثل بعض المخصصات والضمانات وعدم دمج منشأة التأمين.

بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية، يسمح بالمعاوضة فقط في حال وجود حق قانوني في المعاوضة وكانت التدفقات النقدية تهدف للتسوية على أساس الصافي. وفقًا لقواعد بازل التنظيمية، يتم تطبيق المعاوضة على حسابات رأس المال في حالة وجود تيقن قانوني وأن إدارة المراكز تتم على أساس صافي الضمانات. ونتيجة لذلك، فقد لاحظ البنك إجراء المزيد من عمليات المعاوضة وفقًا لقواعد بازل، بما يعكس تصفية المخصصات التي ستدخل حيز التنفيذ في حالة تعثر الطرف المقابل وليس فقط تلك المعاملات التي تتم تسويتها فعليًا في سياق الأعمال الاعتيادية.

يتم تعريف القيمة العادلة على أنها أفضل تقدير للسعر المستلم لبيع أصل، أو السعر الذي يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

البند خارج الميزانية العمومية والمشتقات

في حالة توزيع القيم الاسمية للبنود خارج الميزانية والمشتقات المالية كإجمالي القيمة الدفترية / المحاسبية، بينما المبالغ المعادلة للائتمان (أي بعد تطبيق عوامل التحويل بما في ذلك التعديلات الإضافية في حالة تعبئة محفظة المشتقات بموجب الإطار التنظيمي ذي العلاقة).

(ج) منهجيات التقييم

لمعرفة التفاصيل، يرجى الرجوع إلى مذكرة البيان المالي رقم 1-1 المنشورة؛ أساس الإعداد بالقسم (و) 2 قياس القيمة العادلة.

LI1 - الاختلافات بين النطاقات المحاسبية والنظامية للتوحيد والتخطيط للقوائم المالية مع فئات المخاطر النظامية (بآلاف الريالات)

أ	ب	ج	د	هـ	و	ز
القيم الدفترية للبنود						
القيم الدفترية الواردة في القوائم المالية المنشورة	القيم الدفترية بموجب نطاق التوحيد النظامي	تخضع لإطار المخاطر الائتمانية	تخضع لإطار المخاطر الائتمانية للطرف المقابل	تخضع لإطار الضمانات	تخضع لإطار مخاطر السوق	لا تخضع للمتطلبات أو تخضع للحسم من رأس المال
الموجودات						
1	19,258,718	19,258,718	19,258,718	-	-	-
2	5,871,533	5,871,533	5,871,533	-	-	-
3	2,538,073	2,538,073	-	2,538,073	2,538,073	-
4	86,363,159	86,363,159	86,363,159	-	-	-
5	183,132,250	183,132,250	183,132,250	-	-	-
6	599,289	599,289	599,289	-	-	-
7	3,621,644	3,621,644	3,621,644	-	-	-
8	10,837,035	-	-	-	-	10,837,035
9	2,228,976	2,228,976	2,228,976	-	-	-
إجمالي الأصول	314,450,676	303,613,642	301,075,568	2,538,073	2,538,073	10,837,035
المطلوبات						
10	25,517,302	-	-	-	-	25,517,302
11	214,278,851	-	-	-	-	214,278,851
12	1,907,436	-	-	-	-	1,907,436
13	5,114,836	-	-	-	-	5,114,836
14	-	-	-	-	-	-
15	12,949,046	-	-	-	-	12,949,046
إجمالي المطلوبات	259,767,470	-	-	-	-	259,767,470

LI2 – المصادر الرئيسية للاختلافات بين مبالغ المخاطر النظامية والقيم الدفترية في القوائم المالية (بآلاف الريالات)

أ	ب	ج	د	هـ
المجموع	إطار المخاطر الائتمانية	إطار الضمانات	إطار المخاطر الائتمانية للطرف المقابل	إطار مخاطر السوق
303,613,642	301,075,568	-	2,538,073	2,538,073
1 القيمة الدفترية للموجودات ضمن نطاق التوحيد النظامي (حسب النموذج رقم LI1)	-	-	-	-
2 القيمة الدفترية للمطلوبات ضمن نطاق التوحيد النظامي (حسب النموذج رقم LI1)	303,613,642	-	2,538,073	2,538,073
إجمالي صافي المبالغ ضمن نطاق التوحيد النظامي	205,897,253	-	-	-
3 المبالغ خارج الميزانية العمومية	-	-	-	-
4 الاختلافات في القيم	-	-	-	-
5 الاختلافات الناشئة بسبب قواعد المقاصة، خلال تلك المدرجة في الحقل 2	575,937	-	-	-
6 الفروق الناتجة بسبب تجنيب المخصصات	2,751,044	-	-	-
7 الفروق الناتجة بسبب المرشحات الاشرافية	-	-	-	-
8 المشتقات	156,507,681	-	57,669,371	57,669,371
9 مبالغ المخاطر المأخوذة لأغراض تنظيمية	666,018,576	-	60,207,444	60,207,444

CC1 - تكوين رأس المال التنظيمي (بآلاف الريالات)

المصدر مستنداً إلى رسائل التوصية الخاصة بالميزانية العمومية بموجب نطاق الدمج القانوني	مكونات ¹ رأس المال التنظيمي المبلغة من قبل البنك	
		رأس مال الأسهم العادية الفئة 1: الأدوات والاحتياطيات
C	20,547,945	1 رأس مال الأسهم العادية المؤهل والمصدر مباشرة (والمعادل للشركات غير المساهمة) زائد فائض الأسهم ذات العلاقة.
F + G	7,635,536	2 أرباح مبقاة
D + E	27,890,479	3 الدخل الشامل الآخر المتراكم (والاحتياطيات الأخرى)
-	-	4 رأس المال المصدر مباشرة والخاضع للتوقف التدريجي عن رأس مال الأسهم العادية الفئة 1 (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة)
-	-	5 رأس مال الأسهم العامة الصادر عن الشركات الزميلة والمملوك من قبل أطراف أخرى (المبلغ يمكن أن يكون جماعي كرأس المال العادي من الفئة 1)
56,073,960		6 رأس مال الأسهم العادية الفئة 1 قبل التسويات النظامية
		رأس مال الأسهم العادية الفئة 1: التسويات النظامية
-	-	7 تسويات التقييم الإشرافية
9,047,530		8 الشهرة (ناقص الالتزام الضريبي)
1,789,504		9 الموجودات غير الملموسة الأخرى خلافاً لحقوق خدمة الرهن (ناقص الالتزام الضريبي)
-	-	10 الأصول الضريبية المؤجلة التي تعتمد على الربحية المستقبلية باستثناء تلك الناشئة عن الاختلافات المؤقتة (ناقص الالتزام الضريبي ذو العلاقة)
-	-	11 احتياطي حماية التدفقات النقدية
-	-	12 نقص المخصصات عن الخسائر المتوقعة
-	-	13 تأمين أرباح المبيعات (حسب الموضح في الفقرة 562 من إطار بازل 2)
-	-	14 الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في المخاطر الائتمانية الذاتية على المطلوبات المقيمة بالقيمة العادلة.
-	-	15 صافي أصول صندوق التقاعد المحددة
-	-	16 الاستثمار في الأسهم الذاتية (إن لم تكن قد طرحت من رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية المعلنة.
-	-	17 مساهمات متبادلة في رأس مال الأسهم العامة
-	-	18 استثمارات في رؤوس أموال الكيانات المصرفية والمالية والتأمين الواقعة خارج إطار الدمج النظامي ، ناقص المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس المال المصدر (الحد الأقصى للمبلغ الزائد عن 10%)
-	-	19 الاستثمارات المؤثرة في الأسهم العامة للكيانات البنكية والمالية والتأمين الواقعة خارج إطار الدمج النظامي ناقص المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس المال المصدر (الحد الأقصى للمبلغ الزائد عن 10%)
-	-	20 حقوق خدمة التمويل العقاري (الحد الأقصى للمبلغ الزائد عن 10%)

21	أصول ضريبية مؤجلة ناشئة عن الاختلافات المؤقتة (الحد الأقصى للمبلغ الزائد عن 10% ناقص الالتزام الضريبي ذو العلاقة)	-
22	المبلغ المتجاوز لحد 15%	-
23	منه: استثمارات مؤثرة في الأسهم العامة للمؤسسات البنكية	-
24	منه: حقوق خدمة التمويل العقاري	-
25	منه: أصول ضريبية مؤجلة ناشئة عن الاختلافات المؤقتة	-
26	تسويات نظامية محلية محددة	-
	تسويات نظامية مطبقة على رأس مال الأسهم العامة الفئة 1 بالنسبة للمبالغ الخاضعة للمعالجة بموجب ما قبل بازل 3	-
	منه: (أدخل اسم التسوية)	-
	منها:	-
27	التسويات النظامية المطبقة على رأس مال السهم العامة الفئة 1 بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي الفئة 1 والفئة 2 لتغطية الاقتطاعات.	-
28	مجموع التسويات النظامية على رأس مال الأسهم العامة الفئة 1	10,837,035
29	رأس مال الأسهم العامة الفئة 1	45,236,926
	رأسمال الفئة 1 الإضافي: الأدوات	
30	أدوات رأسمال الفئة 1 الإضافي المؤهلة والصادرة مباشرة إضافة إلى فائض السندات ذات العلاقة.	-
31	منه: مصنف كأسهم بموجب المعايير المحاسبية المطبقة	-
32	منه: مصنف كالتزامات بموجب المعايير المحاسبية المطبقة	-
33	أدوات رأس المال الصادرة مباشرة طبقاً للخروج التدريجي من رأسمال الفئة 1 الإضافي	-
34	أدوات الفئة 1 الإضافية (و أدوات رأس مال الأسهم العامة الفئة 1 غير المشمولة في البند 5) الصادرة من قبل الشركات التابعة والمملوكة من قبل أطراف أخرى.	-
35	منه: أدوات صادرة من الشركات التابعة طبقاً للخروج التدريجي	-
36	رأسمال الفئة 1 الإضافي قبل التسويات النظامية	
	رأسمال الفئة 1 الإضافي: التسويات النظامية	
37	استثمارات في أدوات الفئة 1 الإضافية الذاتية	-
38	ملكيات متبادلة في أدوات الفئة 1 الإضافية	-
39	الاستثمارات في رأسمال الكيانات المصرفية والمالية وكيانات التأمين الخارجة عن نطاق الدمج النظامي، ناقص المراكز القصيرة المؤهلة حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس المال العام الصادر للكيان (الحد الأقصى للمبلغ الزائد عن 10%)	-
40	الاستثمارات المؤثرة في رأسمال الكيانات المصرفية والمالية وكيانات التأمين الخارجة عن نطاق الدمج النظامي (ناقص المراكز القصيرة المؤهلة).	-
41	التسويات النظامية الداخلية المحددة	-
	التسويات النظامية المطبقة على رأسمال الفئة 1 الإضافي بخصوص المبالغ الخاضعة للمعالجة ما قبل تطبيق معيار بازل 3	-
	منها: (أدخل اسم التسوية)	-

	-	منها:
42	-	التسويات النظامية المطبقة على رأس مال الفئة 1 الإضافي بسبب عدم كفاية الفئة 2 لتغطية الحسميات
43	-	مجموع التسويات النظامية على رأسمال الفئة 1 الإضافي
44	-	رأسمال الفئة 1 الإضافي
45	45,236,926	رأسمال الفئة 1 (الفئة 1 + رأسمال الفئة 1 الإضافي)
		رأسمال الفئة 2 : الأدوات والمخصصات
46	5,000,000	أدوات رأسمال الفئة 2 الإضافي المؤهلة والصادرة مباشرة إضافة إلى فائض السندات ذات العلاقة.
47	-	أدوات رأس المال الصادرة مباشرة طبقاً للخروج التدريجي من رأسمال الفئة 2 الإضافي
48	-	أدوات الفئة 2 الإضافية (وأدوات رأسمال الأسهم العامة الفئة 1 غير المشمولة في البند 5 أو البند 34) الصادرة من قبل الشركات التابعة والمملوكة من قبل أطراف أخرى (المبلغ مسموح في مجموعة الفئة 2)
49	-	منه: أدوات صادرة من الشركات التابعة طبقاً للخروج التدريجي
50	795,143	المخصصات:
51		رأسمال الفئة 2 قبل التسويات النظامية
	5,795,142	رأسمال الفئة 2: التسويات النظامية
52	-	الاستثمار في أدوات رأسمال الفئة 2 الذاتية
53	-	ملكيات متبادلة في أدوات الفئة 2 الإضافية
54	-	الاستثمارات في رأسمال الكيانات المصرفية والمالية وكيانات التأمين الخارجة عن نطاق الدمج النظامي، ناقص المراكز القصيرة المؤهلة حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس المال العام الصادر للكيان (الحد الأقصى للمبلغ الزائد عن 10%)
55	-	الاستثمارات المؤثرة في رأسمال الكيانات المصرفية والمالية وكيانات التأمين الخارجة عن نطاق الدمج النظامي (ناقص المراكز القصيرة المؤهلة).
56	-	التسويات النظامية الداخلية المحددة
	-	التسويات النظامية المطبقة على رأسمال الفئة 2 الإضافي بخصوص المبالغ الخاضعة لمعالجة ما قبل تطبيق بازل 3
	-	منها: (أدخل اسم التسوية)
	-	والتي منها:
57	-	مجموع التسويات النظامية على رأسمال الفئة 2
58	5,795,142	رأسمال الفئة 2
59	51,032,068	مجموع رأس المال (الفئة 1 + الفئة 2)
	-	أصول المخاطر الموزونة والمتعلقة بالمبالغ الخاضعة لمعالجة ما قبل بازل 3
	-	منها: [أدخل اسم التسوية]
	-	منها:....
60	256,252,391	مجموع أصول المخاطر الموزونة
		النسب الرأسمالية
61	17.65%	رأسمال الفئة 1 العام (كنسبة مئوية من أصول المخاطر الموزونة)

62	رأسمال الفئة 1 (كنسبة مئوية من أصول المخاطر الموزونة)	17.65%
63	مجموع رأس المال (كنسبة مئوية من أصول المخاطر الموزونة)	19.91%
64	متطلبات الاحتياطي الخاص للمؤسسة (متطلبات الحد الأدنى لرأس مال الأسهم العام 1 زائد احتياطي حماية رأس المال زائد متطلبات الحماية من انعكاس الدورة الاقتصادية زائد متطلبات احتياطي G-SIB والمعير عنها كنسبة مئوية من أصول المخاطر الموزونة)	7.54%
65	منه: متطلبات احتياطي حماية رأس المال	2.50%
66	منه: متطلبات احتياطي الحماية من الدورة الاقتصادية المعاكسة	0.04%
67	منه: متطلبات احتياطي G-SIB	0.50%
68	رأس مال الأسهم العامة الفئة 1 المتاح للوفاء بمتطلبات احتياطات الحماية (كنسبة من أصول المخاطر الموزونة).	11.65%
الحدود الدنيا المحلية (إن كانت مختلفة عن بازل 3)		
69	النسبة الدنيا لرأس مال الأسهم العامة الفئة 1 المحلي (إن كانت مختلفة عن بازل 3)	لا ينطبق
70	النسبة الدنيا لرأس مال الفئة 1 المحلي (إن كانت مختلفة عن بازل 3)	لا ينطبق
71	النسبة الدنيا لمجموع رأس المال المحلي (إن كانت مختلفة عن بازل 3)	لا ينطبق
المبالغ التي تقل عن الحدود الدنيا للاقتطاع (قبل وزن المخاطر)		
72	الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى.	-
73	الاستثمارات المؤثرة في الأسهم العامة للمؤسسات المالية	-
74	حقوق خدمة الرهن (ناقص الالتزامات الضريبية ذات العلاقة).	-
75	أصول الضريبة المؤجلة الناشئة عن الفروق المؤقتة (ناقص الالتزامات الضريبية ذات العلاقة).	-
الحدود العليا المطبقة على إدراج المخصصات في الفئة 2		
76	المخصصات المؤهلة للإدراج في الفئة 2 فيما يخص المخاطر الخاضعة للطريقة المعيارية (قبل تطبيق الحد الأعلى)	795,143
77	الحد الأعلى لإدخال المخصصات في الفئة 2 بموجب الطريقة المعيارية	2,911,854
78	المخصصات المؤهلة للإدراج في الفئة 2 فيما يخص المخاطر الخاضعة لطريقة التقييم الداخلي (قبل تطبيق الحد الأعلى)	-
79	الحد الأعلى لإدخال المخصصات في الفئة 2 بموجب طريقة التقييم الداخلي	-
أدوات رأس المال الخاضعة لترتيبات الخروج التدريجي (والتي تنطبق فقط بين 1 يناير 2018 و 1 يناير 2022م)		
80	السقف الحالي على أدوات رأس مال الأسهم العامة الفئة 1 والخاضعة لترتيبات الخروج التدريجي	-
81	المبالغ المستثناة من رأس مال الأسهم العامة الفئة 1 بسبب السقف (الزيادة على السقف بعد الاسترداد والاستحقاقات)	-
82	السقف الحالي على أدوات رأس مال الفئة 1 الخاضعة لترتيبات الخروج التدريجي	-
83	المبالغ المستثناة من رأس مال الفئة 2 بسبب السقف (الزيادة على السقف بعد الاسترداد والاستحقاقات)	-
84	السقف الحالي على أدوات رأس مال الفئة 2 والخاضعة لترتيبات الخروج التدريجي	-
85	المبالغ المستثناة من رأس مال الأسهم العامة الفئة 2 بسبب السقف (الزيادة على السقف بعد الاسترداد والاستحقاقات)	-

CC2 - تسوية رأس المال التنظيمي في الميزانية العمومية (بآلاف الريالات)

ج	ب	أ	
المرجع	بموجب نطاق الدمج القانوني	الميزانية العمومية في القوائم المالية المنشورة	الموجودات
	19,258,718	19,258,718	نقدية وارصدة لدى البنك المركزي السعودي
	5,871,533	5,871,533	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
	2,538,073	2,538,073	مشتقات القيمة العادلة الإيجابية
	86,363,159	86,363,159	صافي الاستثمارات
	183,132,250	183,132,250	صافي القروض والسلف
A	795,143	2,751,044	منه: مخصصات جماعية
	599,289	599,289	استثمار في شركات زميلة
	3,621,644	3,621,644	صافي ممتلكات ومعدات
	-	10,837,035	الشهرة التجارية والموجودات غير المادية
	2,228,976	2,228,976	موجودات أخرى
	303,613,642	314,450,676	إجمالي الموجودات
			-
	25,517,302	25,517,302	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
	214,278,851	214,278,851	ودائع العملاء
	5,000,000	5,114,836	سندات دين مصدرة
B	5,000,000	5,114,836	منها أدوات رأس مال الفئة 2
	-	-	اقتراض
	1,907,436	1,907,436	مشتقات القيمة العادلة السالبة
	12,949,046	12,949,046	مطلوبات أخرى
	259,652,634	259,767,470	إجمالي المطلوبات
			حقوق المساهمين
	20,547,945	20,547,945	رأس المال المدفوع
C	20,547,945	20,547,945	منه مبلغ رأس المال العام من الفئة 1
	-	-	منه مبلغ الفئة الإضافية 1 المستحق
D	20,547,945	20,547,945	احتياطي نظامي
E	7,342,534	7,342,534	احتياطيات أخرى

F	7,635,536	6,244,780	أرباح مبقاة
G	-	-	أرباح مقترح توزيعها
	56,073,960	54,683,204	إجمالي حقوق المساهمين
	-	-	حقوق الملكية غير المسيطرة
	(10,837,035)	-	الشهرة التجارية والأصول غير المادية
	116,774	-	أخرى (فرق المخصصات تحت المعايير المحاسبية الجديدة)
	305,006,333	314,450,674	إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين

CCA1 الملامح الرئيسية لأدوات رأس المال التنظيمي والأدوات الأخرى المؤهلة للقدرة على استيعاب الخسارة الكلية

معلومات كمية / نوعية	
1	المصدر
2	رمز التعرف الفردي: (مثال : CUSPIN, ISIN أو بلومبيرغ بالنسبة للاكتتابات الخاصة)
3	الأنظمة الحكومية التي تحكم الأداة
3a	الوسائل التي يتم بموجبها تحقيق متطلبات الإنفاذ الواردة في القسم 13 من ورقة استيعاب الخسارة الكلية TLAC (بالنسبة إلى الأدوات الأخرى المؤهلة للقدرة على استيعاب الخسارة الكلية التي يحكمها القانون الأجنبي)
4	قواعد بازل 3 الانتقالية
5	قواعد بازل 3 ما بعد الانتقالية
6	مؤهلة فردية / كمجموعة / كمجموعة وفردية
7	نوع الأداة
8	المبلغ المسجل في رأس المال التنظيمي (العملة بالملايين كما بتاريخ أحدث تقرير)
9	القيمة الاسمية للأداة
10	التصنيف المحاسبي
11	تاريخ الإصدار الفعلي
12	دائم أو مؤرخ
13	تاريخ الاستحقاق الأصلي
14	استدعاء المصدر طبقاً للموافقة الإشرافية المسبقة.
15	تاريخ خيار الاستدعاء، تواريخ الاستدعاء الطارئة ومبلغ الاسترداد
16	تواريخ الاستدعاء اللاحقة إن انطبق ذلك
17	الكوبونات / الأرباح
18	أرباح/كوبون ثابت أو عائم
19	سعر الكوبون وأي مؤشر مرتبط
20	هل يوجد عامل وقف توزيع الأرباح
21	تقديرية بالكامل، تقديرية جزئياً أو إلزامية
22	هل توجد أية زيادة أو أي حافز آخر للاسترداد
23	غير تراكمية أو تراكمية
24	قابلة أو غير قابلة للتحويل
25	إذا كانت قابلة للتحويل، عامل/عوامل إطلاق التحويل
	إذا كانت قابلة للتحويل، كلياً أو جزئياً

26	إذا كانت قابلة للتحويل، تاريخ التحويل	لا ينطبق
27	إذا كانت قابلة للتحويل، تحويل الزامي أم اختياري	لا ينطبق
28	إذا كانت قابلة للتحويل، حدد نوع الأداة التي سيتم التحويل لها	لا ينطبق
29	إذا كانت قابلة للتحويل، حدد مصدر الأداة التي سيتم التحويل لها.	لا ينطبق
30	خصائص تخفيض القيمة الدفترية:	نعم
31	في حالة تخفيض القيمة الدفترية، عامل / عوامل تحفيز التخفيض	توفر شروط عقد الأداة الأساس القانوني للبنك المركزي السعودي لتفعيل تخفيض القيمة الدفترية (طريقة تعاقدية)
32	في حالة التخفيض، كلي أو جزئي	التخفيض كلي أو جزئي
33	في حالة التخفيض، مؤقت أم دائم	دائم
34	إذا كان التخفيض مؤقت، وصف لآلية التخفيض	
35	الموقع في هرم الأولوية عند التصفية (حدد نوع الأداة التي لها أولوية في الدفع قبل الأداة	تألية أحقية الدفع: كبار حملة الصكوك لهم الأولوية المباشرة مباشرة قبل هذه الأداة.
36	خصائص التحويل غير المتوافقة.	لا ينطبق
37	إذا كان الجواب نعم، حدد الخصائص غير المتوافقة.	لا ينطبق

CCyB1: التوزيع الجغرافي لعمليات التعرض الائتمانية المستخدمة في عازلة رأس المال المضادة للتقلبات الدورية

التوزيع الجغرافي	معدل العوائد الرأسمالية في مواجهة التقلبات الدورية	معدل العوائد الرأسمالية في مواجهة التقلبات الدورية الخاصة بالبنك
المملكة العربية السعودية	0.00%	0.000%
دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط	0.0% to 2.5%	0.008%
أمريكا الشمالية	0.0% to 2.5%	0.000%
أوروبا	0.0% to 2.5%	0.000%
جنوب شرق آسيا	0.0% to 2.5%	0.001%
أخرى	0.0% to 2.5%	0.000%
المجموع		0.009%

LR1 - ملخص المقارنة بين الأصول المحاسبية وبين إجمالي الحالات التعرض لمخاطر في معيار الرفع المالي (بآلاف الريالات)

(أ)	
314,452,040	1 إجمالي الأصول المجمعة وفقاً للبيانات المالية المنشورة
-	2 التعديلات المتعلقة بالإستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين والمؤسسات المالية المجمعة للأغراض المحاسبية والتي هي خارج نطاق التجميع الرقابي
-	3 التعديلات المتعلقة بأي أصول ائتمانية مدرجة في الميزانية بموجب السياسة المحاسبية للبنك المطبق وتم استبعادها من قياس الإنكشاف في معيار الرفع المالي
60,207,444	4 تعديلات الأدوات المالية المشتقة
-	5 تعديل معاملات تمويل الأوراق المالية (أي اتفاقيات إعادة الشراء والإقراض المضمون المماثلة)
65,744,821	6 تعديل البنود خارج الميزانية العمومية (أي التحويل إلى مبالغ مكافئة للانتماء خارج حالات التعرض لمخاطر الميزانية العمومية)
(505,584)	7 تعديلات أخرى
439,898,722	8 انكشاف معدل الرفع المالي

LR2 - نموذج الإفصاح المشترك لمعدل الرفع (بالآلاف الريالات)

ب	أ	
سبتمبر 2022	ديسمبر 2022	
الحالات التعرض لمخاطر في الميزانية العمومية		
298,940,434	313,946,457	1 البنود المدرجة في الميزانية العمومية (باستثناء المشتقات و عمليات تمويل الأوراق المالية شاملة الضمانات)
-	-	2 (مبالغ الأصول ذات الصلة المقطوعة عند تحديد رأس المال فئة 1 بموجب بازل 3)
298,940,434	313,946,457	3 إجمالي الحالات التعرض لمخاطر في الميزانية العمومية (باستثناء المشتقات و عمليات تمويل الأوراق المالية (مجموع السطرين 1 و 2))
1,441,448	1,022,378	4 تكلفة الاستبدال لجميع عمليات المشتقات (أي الصافي من هامش ضمان القيمة النقدي المؤهل)
385,500	224,489	5 مبلغ المعامل الإضافي للإكتشاف المالية المحتملة (PFE) لجميع معاملات المشتقات المالية
-	-	6 إجمالي ضمانات المشتقات المقدمة التي تم إستقطاعها من أصول الميزانية بموجب السياسة المحاسبية للبنك
-	-	7 (إقطاعات الأصول المستحقة القبض من هامش ضمان القيمة النقدي المقدم في عمليات المشتقات)
-	-	8 (حالات التعرض لمخاطر للأطراف المقابلة المركزية التي تم إستثناءها)
-	-	9 المبلغ الإسمي الفعلي المعدل لمشتقات الائتمان المصدرة
-	-	10 (التناقص للمبلغ الإسمي الفعلي المعدل وخصم قيمة المعامل الإضافي لمشتقات الائتمان المصدرة)
58,143,791	60,207,444	11 إجمالي حالات التعرض لمخاطر المشتقات (مجموع السطر 4 إلى 10)
-	-	12 إجمالي أصول عمليات تمويل الأوراق المالية (دون الأخذ في الاعتبار أي تناقص) بعد إجراء التعديلات للعمليات المحاسبية للبيع
-	-	13 (صافي الذمم النقدية المدينة والدائنة الناشئة عن أصول عمليات تمويل الأوراق المالية الإجمالية)
-	-	14 إنكشاف معامل التحويل الائتماني من خلال أصول عمليات تمويل الأوراق المالية
-	-	15 حالات التعرض لمخاطر وكيل العمليات
-	-	16 إجمالي الحالات التعرض لمخاطر لعمليات تمويل الأوراق المالية (مجموع الأسطر 12 إلى 15)
192,184,856	205,897,253	17 الإنكشاف خارج الميزانية العمومية بإجمالي القيمة الإسمية
(131,936,377)	(140,152,432)	18 (التعديلات للتحويل إلى مبالغ مكافئة للائتمان)
60,248,479	65,744,821	19 البنود خارج الميزانية (مجموع الأسطر 17 و 18)
44,117,150	45,236,925	20 فئة 1 من رأس المال
417,332,704	439,898,722	21 إجمالي الحالات التعرض لمخاطر (مجموع الأسطر 3 و 11 و 16 و 19)
10.57%	10.28%	22 معيار الرفع المالي بموجب بازل 3

LIQA - إدارة مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم امتلاك البنك السعودي البريطاني (ساب) موارد مالية كافية للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، أو أنه سيتعين عليه الوفاء بتلك الالتزامات بتكلفة زائدة. ويمكن أن تنشأ هذه المخاطر من عدم التطابق في توقيت التدفقات النقدية. وتنشأ مخاطر التمويل (وهي شكل معين من مخاطر السيولة) حينما لا يمكن الحصول على السيولة اللازمة لتمويل مراكز الأصول غير السائلة خلال الفترات المتوقعة وعند الحاجة.

لدى البنك إطار داخلي لمخاطر السيولة والتمويل مستخدمًا نسبة تغطية السيولة الخارجية والإطار التنظيمي الخارجي لمؤسسة النقد لمتطلبات صافي التمويل الثابت كأساس، ولكن بإضافة مقاييس / حدود إضافية وتغطيات لمعالجة المخاطر التي يرى البنك أنها لم يتم عكسها بشكل كافٍ من خلال الإطار التنظيمي الخارجي.

إن قرار إنشاء إطار داخلي على غرار الإطار التنظيمي الخارجي كان مدفوعًا بالحاجة إلى التأكد من أن الأطر الخارجية والداخلية تتماشى مع توجه الإطار الداخلي للتأكد من أن إطار تسعير تحويل الأموال الداخلية للبنك يحفز خطوط الأعمال على الالتزام الإجمالي بكل من المخاطر الخارجية (التنظيمية) والتحمل الداخلي للمخاطر.

الهدف من معدل تغطية السيولة هو الحد من مخاطر التدفقات النقدية الشديدة الناجمة عن الإفراط في الاعتماد على مصادر التمويل المتقلبة وبعض الالتزامات المتعلقة بالإقراض. وطبقًا لمعدل تغطية السيولة يتعين على ساب الاحتفاظ بحد أدنى من الأصول السائلة عالية الجودة غير المقيدة بأعباء لتحمل سيناريو ضغط حاد متواصل لمدة 30 يومًا. وقد تم تصميم معدل تغطية السيولة بشكل خاص لتحسين المرونة لدى البنك على المدى القصير في مواجهة صدمات السيولة. وعلى النقيض من ذلك، فإن متطلبات صافي التمويل الثابت مصممة للحد من المخاطر الناجمة عن عدم التطابق المفرط في الاستحقاقات على المدى المتوسط والطويل. وبشكل أكثر تحديدًا، تقتضي متطلبات صافي التمويل الثابت من ساب تمويل الأصول غير السائلة بحد أدنى من المطلوبات المستقرة على مدى سنة واحدة.

ويعرف إطار معدل تغطية السيولة ومتطلبات صافي التمويل الثابت ودائع العملاء على أنها "مستقرة" أو "شبه مستقرة" أو "غير مستقرة". وتعرف الأموال المستقرة وشبه المستقرة على أنها الودائع التي يقل احتمال إدارتها بشكل نشط من قبل العملاء، ويرجع بالتالي بقاؤها لدى البنك خلال فترة الضغط. وبالمثل، تعرف الأموال غير المستقرة على أنها الودائع التي يديرها العملاء بشكل أكثر فعالية مع احتمال سحبها مبكرًا مع مؤشرات ضغوط السوق، وهي تشكل جزءًا من حسابات معدل تغطية السيولة.

كسياسة عامة، يسعى ساب إلى الاكتفاء ذاتيًا فيما يتعلق بتمويل العمليات الخاصة به من الودائع "المستقرة". ويُسمح بالاستثناءات لتسهيل التمويل الفعال لبعض متطلبات الخزينة قصيرة الأجل والمشاريع الناشئة التي لا تتوفر لها إمكانية الوصول إلى أسواق الودائع.

ويتم من خلال اختبار الجهد تقييم التدفقات النقدية والتي تأخذ بعين الاعتبار التأثيرات السلبية الحادة وغير الموازية المحتملة على الأرباح والخسائر وعلى الرأسمال وأزمات السيولة بهدف تقييم قدرة البنك على الاحتفاظ بوضع رأسمالي كافٍ في حال تطبيق هذا السيناريو.

وقد أعد بنك ساب "بيانات تقبل المخاطر" التي تغطي المخاطر المرتبطة بالسيولة، التي تعتمدها سنويًا لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتراجعها شهريًا لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO) ولجنة إدارة المخاطر (RMC) مع رفع تقارير ربع سنوية إلى لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة (BRC).

يدير بنك ساب سيولة الميزانية العمومية، ويعد تقارير عنها في ضوء النسب الرئيسية التالية:

- نسبة الأصول إلى الودائع (ADR) - ترصد مدى تغطية ودائع العملاء لسُلف العملاء.
- شرط احتياطات السيولة من البنك المركزي السعودي (ساما) — امتلاك حد أدنى مقداره 20% من خصوم الودائع في شكل أصول سائلة تُستحق في أقل من شهر واحد، وفي شكل أدون خزينة وسندات حكومية وفقًا للمادة 7 من نظام مراقبة البنوك.

- **نسبة تغطية السيولة (LCR)** - حد أدنى من المتطلبات مقداره 100% يستلزم امتلاك بنك ساب أصولاً سائلة يمكن، في حالة الحاجة إليها، تحويلها بسهولة إلى نقد يُضخ في الأسواق الخاصة للصمود أمام سيناريو إجهاد مدته 30 يومًا.
 - **نسبة صافي التمويل الثابت (NSFR)** - حد أدنى من المتطلبات مقداره 100% - يستلزم امتلاك بنك ساب حدًا أدنى من التمويل الثابت مقارنة بمستويات السيولة الخاصة بأنشطة الأصول على مدى سنة واحدة.
- يقيم بنك ساب المخاطر المرتبطة بالسيولة، ويديرها عبر سياسات محددة بوضوح للسيولة تشكل جزءًا من إطار عمل أوسع للسيولة والتمويل وخطة تمويل تراجعها لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO) ولجنة المخاطر المنيقة عن مجلس الإدارة (BRC).
- تُعد الإدارة المالية تقرير سيولة على مستوى البنك، يحظى برصد يومي في ضوء الحدود المعتمدة والمتطلبات التنظيمية التي أقرتها الإدارة العليا، بالإضافة إلى إعدادها، على أساس شهري، لميزانية عمومية متوقعة لمدة مقدارها 18 شهرًا توضح النمو المتوقع في القروض والودائع.
- ويدير بنك ساب تركيز سندات الديون والمودعين ويرصده لتجنب الإفراط في الاعتماد على كبار المودعين المنفردين، ولضمان وجود توليفة تمويلية مريحة ووضع مريح لأجل استحقاق سندات الديون والودائع.
- يحتفظ بنك ساب باحتياطي من الأصول السائلة غير المرهونة ذات الجودة العالية التي تتكون بالأساس من ودائع لدى البنك المركزي، في شكل نقد أو ديون سيادية غير مرهونة، يمكن تصفيتها أو مصادرتها في أوقات نقص السيولة. وتتولى لجنة الموجودات والمطلوبات، على أساس شهري، تحديد ورصد حد تحمل المخاطر بالنسبة للموجودات.
- تُستخدم كل من نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل الثابت لتقييم وضع السيولة عبر مجموعة من نطاقات آجال الاستحقاق وعن طريق تطبيق سيناريوهات خاصة بالبنك وعلى مستوى السوق.
- تشكل ودائع الادخار والحسابات الجارية مستحقة الدفع عند الطلب أو بناءً على إخطار قصير المدى جزءًا كبيرًا من تمويل بنك ساب، وهناك اهتمام كبير بالحفاظ على ثبات هذه الودائع. ويدير بنك ساب تركيز سندات الديون والمودعين ويرصده لتجنب الإفراط في الاعتماد على كبار المودعين المنفردين، ولضمان وجود توليفة تمويلية مريحة ووضع مريح لأجل استحقاق سندات الديون والودائع.
- يضع بنك ساب "خطة طوارئ تمويلية" شاملة وجاهزة وتُختبر سنويًا. وتحدد هذه الخطة أول المؤشرات الدالة على ظروف الإجهاد المالي، وتنص على الإجراءات التي يتعين اتخاذها في حالة مواجهات صعوبات ناشئة عن الأزمات النظامية أو غيرها، مع الوصول بالآثار السلبية طويلة الأجل على الأعمال إلى الحد الأدنى.
- فينك ساب لديه، تحت تصرفه المباشر، مجموعة واسعة من مصادر رؤوس الأموال والأسواق النقدية بغية الوفاء باحتياجات التمويل. يواصل "ساب" رصد الحاجة إلى زيادة تنويع مصادره ومدة التمويل من خلال إصدارات الدين في الأسواق المحلية والدولية. لا يؤثر مؤشر تعرضات المشتقات المتوازنة للبنك تأثيرًا كبيرًا على إدارة السيولة.
- ووفقًا لتوجيهات البنك المركزي السعودي، تعتبر العملة "ذات أهمية" إذا بلغ مجموع الخصوم المصدرة بتلك العملة خمسة في المائة أو أكثر من إجمالي الخصوم للبنك. فالريال السعودي والدولار الأمريكي دون غيرهما يمثلان عملتين مهمتين، ويجري رصدهما تبعًا لذلك.
- تعد العوامل المساهمة الرئيسية في نسبة تغطية السيولة للبنك بمثابة الأصول السائلة عالية الجودة غير المقيدة (HQLAs)، وصافي التدفقات النقدية الخارجة الناشئة بشكل أساسي عن ودائع العملاء.

بلغ متوسط نسبة تغطية السيولة لمدة 3 أشهر 172% اعتبارًا من 31 ديسمبر 2022 بعد تراجعها من 179% في 30 سبتمبر 2022، ويرجع ذلك أساسًا إلى زيادة صافي التدفقات النقدية الخارجة التي تم تعويضها جزئيًا عن طريق زيادة الأصول السائلة عالية الجودة على مدى 30 يومًا من الإجهاد.

شهد معدل صافي التمويل الثابت تحسنًا اعتبارًا من 31 ديسمبر 2022 بنسبة تراوحت من 1.28% إلى 128.00% مقارنة بنسبة 126.72% كما في 30 سبتمبر 2022، ويرجع ذلك أساسًا إلى زيادة تمويل الأفراد والشركات، والذي قابله جزئيًا زيادة في الإقراض بين البنوك والأصول السائلة عالية الجودة.

LIQ1 - معدل تغطية السيولة (بآلاف الريالات)

أ	ب
إجمالي القيمة غير الموزونة (متوسط)	إجمالي القيمة الموزونة (متوسط)
الأصول السائلة عالية الجودة	
1 إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة	87,322,535
التدفقات النقدية	
2 ودائع التجزئة والودائع من عملاء الأعمال الصغيرة، منها :	5,173,072
3 الودائع المستقرة	-
4 الودائع الأقل استقراراً	5,173,072
5 التمويلات الكبيرة غير المضمونة- منها :	61,950,878
6 الودائع التشغيلية (جميع الأطراف المقابلة) والودائع من خلال شبكات البنوك التعاونية	-
7 الودائع غير التشغيلية (جميع الأطراف المقابلة)	61,950,878
8 الديون غير المضمونة	-
9 التمويلات الكبيرة المضمونة	-
10 المتطلبات الإضافية ، منها :	6,656,797
11 التدفقات الخارجة المتعلقة بحالات التعرض لمخاطر المشتقات والمتطلبات الضمانية الأخرى	108,604
12 التدفقات الخارجة المتعلقة بخسائر تمويل منتجات الدين	-
13 تسهيلات الائتمان والسيولة	510,727
14 التزامات تمويلية تعاقدية أخرى	66,797
15 التزامات تمويلية طارئة أخرى	5,970,669
16 إجمالي التدفقات النقدية الخارجة	73,780,747
إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	
17 الإقراض المضمون (مثل إعادة الشراء العكسي)	-
18 تدفقات داخلية من حالات التعرض لمخاطر منتظمة بالكامل	22,655,434
19 تدفقات نقدية خارجة أخرى	331,800
20 إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	22,987,233
21 إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (بعد التعديلات)	87,322,535
22 صافي التدفقات النقدية الخارجة	50,793,513
23 نسبة تغطية السيولة (%)	171.92%

LIQ2 - نسبة صافي التمويل الثابت (بآلاف الريالات)

أ	ب	ج	د	هـ
القيمة غير الموزونة حسب الإستحقاق المتبقي				
لا يوجد استحقاق	أقل من 6 شهور	من 6 شهور إلى سنة	سنة 1 ≥	القيمة الموزونة
بنود التمويل الثابت المتاح				
56,073,960	-	-	5,000,000	61,073,960
56,073,960	-	-	-	56,073,960
-	-	-	5,000,000	5,000,000
61,010,093	12,503,049	1,963,034	2,314,063	70,242,622
-	-	-	-	-
61,010,093	12,503,049	1,963,034	2,314,063	70,242,622
88,962,815	67,766,968	892,468	4,383,664	72,088,398
-	-	-	-	-
88,962,815	67,766,968	892,468	4,383,664	72,088,398
-	-	-	-	-
13,580,563	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-				

21	جهات ذوي وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقا لمنهج بازل 2 المعيارى لمخاطر الائتمان	-	-	-	-
22	الرهونات السكنية العاملة، منها:	-	-	-	-
23	جهات ذوي وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقا لمنهج بازل 2 المعيارى لمخاطر الائتمان	-	-	-	-
24	الأوراق المالية الغير متأخرة السداد وغير المؤهلة كأصول سائلة عالية الجودة بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	9,400,035	7,812,467	384,506	4,115,578
25	الأصول ذات الالتزامات المتكافئة و المترابطة	-	-	-	-
26	أصول أخرى	19,274,431	13,375,109	3,621,644	2,277,678
27	السلع المادية المتداولة، بما في ذلك الذهب	-	-	-	-
28	الأصول المعلنة كهامش أولي لعقود المشتقات وكمساهمات في صناديق التعثر لحالات التعرض لمخاطر الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-
29	نسبة استقرار التمويل الصافي للموجودات المشتقة	2,538,074	2,538,074	-	-
30	نسبة استقرار التمويل الصافي للمطلوبات المشتقة قبل خصم الهامش المتغير المعلن	-	-	-	-
31	جميع الأصول الأخرى غير المشمولة ضمن الفئات أعلاه	16,736,357	10,837,035	3,621,644	2,277,678
32	البند خارج الميزانية	255,058	214,305,801	-	-
33	إجمالي التمويل الثابت المطلوب	158,908,356	-	-	-
34	نسبة صافي التمويل الثابت	128.00%	-	-	-

CRA: معلومات نوعية عامة حول المخاطر الائتمانية

(أ) كيفية تحول نموذج الأعمال إلى مجموعة من عناصر المخاطر الائتمانية للبنك

تمثل مخاطر الائتمان أهم متطلباتنا التنظيمية المتعلقة برأس المال.

الأهداف الرئيسية لوحدة إدارة مخاطر الائتمان لدينا هي:

- الاحتفاظ بثقافة قوية للإقراض المسؤول ووضع سياسة مخاطر ائتمان وإطار المراقبة؛
- الاشتراك مع شركائنا والدخول في تحدٍ معها فيما يتعلق بالتنفيذ والمواظبة على إعادة تقييم درجة تقبل مخاطر الائتمان لدينا في ظل ظروف السيناريوهات الفعلية وسيناريوهات الإجهاد؛ و
- ضمان وجود مراجعة مستقلة يجريها خبراء المخاطر الائتمانية وتكاليفها والحد منها.

المخاطر الائتمانية هي المخاطر التي تنشأ من عدم قدرة أي من طرفي المستندات المالية على الوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر خسائر مالية. تنشأ مخاطر الائتمان بشكل رئيسي من أنشطة الإقراض التي تنشأ من القروض والسلف والأنشطة الاستثمارية. وهناك أيضًا مخاطر ائتمانية على الالتزامات المتعلقة بالائتمان والالتزامات الطارئة والمشتقات.

إن إدارة "مخاطر الائتمان لقطاع الجملة"، وإدارة "مخاطر الائتمان لقطاع التجزئة" و"إدارة الأصول الخاصة" و"إدارة الأعمال المعرضة لمخاطر الائتمان" تمثل مكونات رئيسية من وحدة "إدارة المخاطر الائتمانية" بالبنك، التي تدعم "الرئيس التنفيذي" في الإشراف على المخاطر الائتمانية. وتشتمل الواجبات الرئيسية لهذه الإدارات على: إجراء استعراضات مستقلة لمقترحات الائتمان ذات الخطورة العالية والكبيرة؛ وإدارة مخاطر الائتمان لقطاع التجزئة؛ والإشراف على سياسة التعرض الكبير؛ وامتلاكنا برامج لأنظمة الائتمان وسياسات الائتمان؛ والإشراف على إدارة المحافظ البنكية، ورفع تقارير بخصوص المسائل المتعلقة بالمخاطر إلى الإدارة التنفيذية العليا والجهات التنظيمية. وهذه الجوانب من مخاطر الائتمان تعمل عن كثب مع قطاعات أخرى من قسم المخاطر؛ على سبيل المثال، مع "المخاطر التشغيلية" فيما يتعلق بإطار الرقابة الداخلية ومع "إدارة أعمال المخاطر" فيما يتعلق بإجراءات تقبل المخاطر. علاوة على ذلك، فإنها تتعاون مع إدارة مخاطر المؤسسات وقسم التمويل فيما يتعلق باختبارات الإجهاد المالي.

ساب عبارة عن مؤسسة تقدم خدمات مالية متنوعة ويعمل في المملكة العربية السعودية، حيث يقدم مجموعة واسعة من أنشطة الأعمال وعمليات تدفق الدخل. ويقدم ساب مجموعة واسعة من المنتجات والتسهيلات الائتمانية من خلال ثلاثة قطاعات أعمال أساسية؛ الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات (CIB) وإدارة الثروات والمصرفية الشخصية (WPM).

- تلبي الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المتطلبات المصرفية للعملاء من البنوك التجارية، والشركات السعودية الرائدة الناشطة عالميًا؛ والشركات متعددة الجنسيات العاملة في المملكة العربية السعودية ولكن يقع مقرها الرئيسي في الخارج؛ وعملاء المؤسسات مثل الوزارات والهيئات الحكومية والإدارات والبنوك وغيرها من المؤسسات المالية الأخرى. ويشمل ذلك توفير التسهيلات الائتمانية والتمويل التجاري والذمم المدينة والضمانات وغير ذلك من المنتجات الائتمانية الأخرى.

تلبي إدارة الثروات والمصرفية الشخصية المتطلبات المصرفية لعملاء الخدمات المصرفية الشخصية والخاصة، بما في ذلك الحسابات الجارية والتمويل الشخصي والتمويل العقاري وبطاقات الائتمان.

(ب) المعايير والطرق المستخدمة من أجل تحديد سياسة إدارة المخاطر الائتمانية ووضع حدود المخاطر الائتمانية

لقد وضع بنك ساب معايير واضحة يجب على جميع الموظفين الالتزام لها بغرض تطبيقها على مستوى البنك. ويشمل ذلك مجموعة من بيانات تقبل المخاطر المعتمدة من لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، والتي تعكس قدرة البنك على تحمل المخاطر الائتمانية على مستوى مختلف الشرائح والقطاعات والمنتجات وأنواع المقترضين.

توفر أدلة الائتمان إرشادات وسياسات وإجراءات واضحة ومتناسقة لإدارة محافظ الأصول المصرفية للشركات والأفراد. وتتم مراجعة أدلة السياسة هذه سنوياً من قبل وحدة إدارة المخاطر الائتمانية المعنية واعتمادها من قبل لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بما يتوافق مع لوائح البنك المركزي السعودي المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية.

يسعى البنك لمراقبة والسيطرة على المخاطر الائتمانية من خلال مراقبة المخاطر الائتمانية، والحد من المعاملات مع بعض الأطراف المقابلة، والتقييم المستمر للجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة. كما تم إعداد وصياغة سياسات إدارة المخاطر من أجل تحديد المخاطر، ووضع حدود مخاطر مناسبة لها، ومراقبة المخاطر، والالتزام بحدود الصلاحيات الموضوعة.

يقوم البنك بتقييم احتمالية تعثر الأطراف المقابلة مستخدماً أدوات التقييم الداخلي. كما يستخدم البنك تقييمات خارجية، من وكالات تقييم معروفة، متى كان ذلك متوفراً.

كما يسعى البنك لإدارة مخاطر الائتمانية من خلال تنويع أنشطة الإقراض لضمان عدم وجود تركيزات غير مبررة للمخاطر مع أفراد أو مجموعات من العملاء في مواقع أو أعمال محددة.

لقد تم تفويض صلاحيات القيام بمختلف الأنشطة والمسؤوليات المتعلقة بالأداء المالي إلى إدارة ساب ضمن حدود وضعها مجلس الإدارة. كما يتم تفويض صلاحيات الدخول في المخاطر الائتمانية ضمن حدود اللجنة التنفيذية وكبار مديري الإدارة والائتمان المعيّنين. وعلى الرغم من ذلك، فإن موافقة اللجنة التنفيذية تعتبر ضرورية بالنسبة للعروض الائتمانية التي تنطوي على مخاطر ائتمانية عالية.

تتم مراجعة إجراءات الموافقة سنوياً من قبل لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة في حدود التفويضات المنحدرة من مجلس الإدارة. ويتم التركيز ضمن ساب على مسؤولية الأفراد بالنسبة لاتخاذ القرارات الائتمانية، وبالتالي فإن هناك سلسلة من حدود صلاحيات الموافقة المفوضة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

تستند قرارات الائتمان الشخصي على نماذج التقييم الائتماني واستراتيجيات القرارات، والتي يتم تطويرها باستخدام البيانات الداخلية والمعلومات التي توفرها الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمه)، مع تطبيق درجات السلوكيات من أجل دعم معالجة إجراءات بطاقات الائتمان والتفويض والتحصيلات وقرارات مراجعة حدود الصلاحيات.

وضع ساب أنظمة تحديد ومراقبة المخاطر الائتمانية وذلك من أجل تحديد ومراقبة والإبلاغ عن كافة المخاطر الناشئة.

(ج) هيكل وتنظيم قسم إدارة ومراقبة المخاطر الائتمانية

إن مجلس الإدارة مسؤول عن طريقة إدارة المخاطر بشكل عام في ساب وعن مراجعة فعاليتها. وقد تم تشكيل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة لاعتماد وتقديم الإشراف والتوجيه بخصوص إطار إدارة المخاطر في البنك، وخطط وأهداف الأداء التي تشمل إعداد بيانات تقبل المخاطر، واستراتيجيات إدارة المخاطر، وتعيين كبار الموظفين وحدود القطاع، ووضع إجراءات رقابية فعالة.

كما أنشأ البنك أيضاً عدداً من مجموعة من لجان إدارة المخاطر ابتداءً من مستوى مجلس الإدارة وانتهاءً بمستوى الإدارة الوسطى، وذلك لضمان إدارة جميع المخاطر التي يتعرض لها البنك بطريقة فعالة.

يدير ساب قسم إدارة مخاطر مستقلاً يوفر أعلى مستوى من الإشراف والإدارة على مخاطر السوق والمخاطر الائتمانية. وتتولى فرق الائتمان مسؤولية مراجعة الائتمان، واتخاذ قرارات اعتماد الائتمان، فضلاً عن الجوانب الرئيسية لأنظمة تصنيف المخاطر، بما في ذلك الاختيار والتنفيذ والأداء والرقابة.

يقوم فريق مخصص للأصول الخاصة والاسترداد برفع تقاريره إلى الرئيس التنفيذي لإدارة المخاطر، ويتولى إدارة الشركات المتعثرة ماليًا وغير العاملة. وفيما يتعلق بالعمليات المصرفية الشخصية، فهناك قسم "التحصيلات" المخصص بتقديم المشورة حول الديون وأنشطة الاسترداد في كل مرحلة من مراحل التعثر، ويتم إدراج خدمات وكالات الاسترداد الخارجية والدولية.

تتم في ساب إدارة التسهيلات الائتمانية من خلال قسم مستقل لإدارة العمليات الائتمانية للمؤسسات. وهذا القسم مسؤول عن ضمان دقة واكتمال جميع الوثائق وتوافقها مع الأحكام والشروط المتفق عليها بالإضافة إلى تولي إدارة التسهيلات والرقابة عليها.

(د) العلاقة بين أقسام إدارة المخاطر الائتمانية، ومراقبة المخاطر، والالتزام، والمراجعة الداخلية

إن مجلس الإدارة مسؤول أيضًا عن الرقابة الداخلية في ساب وعن مراجعة فعاليتها. كما أن إطار المعايير والسياسات والإجراءات الرئيسية التي وضعها أعضاء مجلس الإدارة مصممة لتحقيق فصل فعال بين الواجبات والرقابة الداخلية في ساب من أجل إدارة المخاطر ضمن حدود تقبل المخاطر المقبولة، بالإضافة إلى استمرار تحديد وتقييم وإدارة المخاطر الكبيرة التي تواجه البنك.

إن إدارة ساب مسؤولة عن وضع نظام كافٍ وفعال للرقابة الداخلية والحفاظ عليه على أن يشتمل على السياسات والإجراءات/العمليات ونظم المعلومات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، والتي تسهل فعالية وكفاءة العمليات. وقد قام البنك بتطبيق نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة" لإدارة المخاطر التي تواجه البنك.

إن إدارة القسم، بصفتها خط الدفاع الأول، مسؤولة عن تحديد الإجراءات والمعايير التشغيلية في جميع المجالات الواقعة تحت مسؤوليتها. وتقوم الأقسام بوضع كتيبات الدلائل الخاصة بأعمالها، وتغطي كافة المخاطر المادية الكبيرة، بما في ذلك مخاطر الائتمان والسوق والسيولة وأمن المعلومات ورأس المال والامتثال والنموذج والسمعة والمخاطر الاستراتيجية والمخاطر التشغيلية الأخرى. كما إن إدارة القسم مسؤولة عن تطبيق آليات رقابة فعالة لتحديد وتقييم وقياس وإدارة ومراقبة وتخفيف المخاطر التشغيلية ومنع أي مخالفات للسياسات الموضوعية والمتطلبات النظامية.

يتكون خط الدفاع الثاني من مختلف أقسام إدارة المخاطر التي تتولى الإشراف على مراقبة مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر القانونية والامتثال وتقنية المعلومات ومخاطر السمعة، فضلاً عن مختلف المخاطر التشغيلية المتعلقة باستمرارية الأعمال والأمن والاحتيايل. وتقوم هذه الأقسام بدور المسؤولين عن إدارة المخاطر الذين يضعون السياسات والمبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر، وتقديم المشورة لدعم تلك السياسات واختبار فعالية إجراءات الخط الأول في الالتزام بالسياسات. كما أنها تناقش "خط الدفاع الأول" للتحقق من عمل أنشطة إدارة المخاطر بفعالية. ويعمل "الخط الثاني للدفاع" بشكل مستقل عن الإدارة التشغيلية في "الخط الأول للدفاع".

يقوم قسم إدارة الائتمان بإجراء مراجعات ائتمانية للتأكد من توافق التسهيلات مع السياسة والإجراءات الائتمانية للبنك وتوجيهات البنك المركزي السعودي، وملاءمة هيكلها تمامًا بما يضمن الاستفادة النهائية من الأموال. كما تقوم هذه الأقسام برصد الشروط والأداء المالي، وشروط الموافقة حيثما انطبق ذلك والمستحقات السابقة بغرض تحديد علامات الإنذار المبكر.

وكجزء من خط الدفاع الثاني، يتولى قسم "الامتثال" الإشراف على العمليات التجارية والإجراءات الإدارية اللازمة لضمان توافيقها مع المتطلبات التنظيمية، لا سيما قواعد فتح الحسابات المصرفية، ولوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولوائح وأنظمة هيئة السوق المالية، وغيرها من المتطلبات النظامية الدولية الرئيسية.

تمثل إدارة المراجعة الداخلية (INA) "خط الدفاع الثالث"، حيث تقوم بشكل مستقل بمراجعة فعالية التصميم والكفاءة التشغيلية لأنظمة وسياسات الرقابة الداخلية، وتركز على مجالات المخاطر الكبيرة التي يتعرض لها البنك على النحو المحدد بموجب طريقة التصنيف على أساس المخاطر. وتشرف لجنة المراجعة على المراجعة الداخلية، وتراجع نقاط الضعف في الرقابة وأوجه القصور في النظام.

(هـ) النطاق والمحتوى الرئيسي للتقارير المتعلقة بالتعرض للمخاطر الائتمانية ووحدة إدارة المخاطر الائتمانية التي يتم رفعها إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة

وضعت الأنظمة والإجراءات لتحديد ومراقبة والإبلاغ عن مشكلات المخاطر الكبيرة التي تواجه ساب. وتشمل تقارير لجنة الحوكمة على مستوى الإدارة العليا بيانات تقبل المخاطر، والخريطة اللونية لتوزيع المخاطر، والمخاطر الكبيرة والناشئة ومراكز مخاطر السوق، واختبار الإجهاد، وتقارير خاصة حول الشرائح أو قطاعات الأعمال. وتتم مراقبة عمليات التعرض للمخاطر الحالية والناشئة من خلال اللجان المختلفة لإدارة المخاطر، ولجنة الموجودات والمطلوبات حيث تتم مساءلة الشركة من قبل الرئيس التنفيذي للمخاطر.

ويتم تقديم المزيد من التقارير التفصيلية الدقيقة لأغراض الرصد والمراقبة على أساس دوري - شهرياً وربع سنوياً - إلى الإدارة العليا. وتغطي تلك التقارير مجموعة من مشكلات المخاطر الجوهرية والتوجهات، بما في ذلك استثناءات المخاطر، وقوائم المراقبة، ونوعية المحفظة الائتمانية، ومخاطر التركيز فيما يتعلق بالصناعات والبلدان والأطراف المقابلة الفردية.

CR1: النوعية الائتمانية - الموجودات (بآلاف الريالات)

أ	ب	ج	د
إجمالي القيم الدفترية		الإعفاءات / الانخفاض في القيمة	صافي القيمة (أ + ب + ج)
المخاطر المتعثرة	المخاطر غير المتعثرة		
1 القروض	8,736,402	6,010,480	183,132,249
2 سندات الدين	-	9,461	86,363,159
3 المخاطر خارج الميزانية العمومية	3,045,373	953,737	98,990,344
4 المجموع	11,781,775	6,973,678	368,485,752

CR2: التغير في أسهم القروض المتعثرة وسندات الدين (بآلاف الريالات)

أ	
1 القروض المتعثرة وسندات الدين في نهاية فترة التقرير السابقة	7,983,143
2 القروض وسندات الدين المتعثرة منذ آخر فترة تقرير	1,128,752
3 البنود المعادة إلى حالة عدم التعثر	(202,066)
4 المبالغ المشطوبة	(597,869)
5 التغييرات الأخرى	(178,149)
6 القروض المتعثرة وسندات الدين في نهاية فترة التقرير (1+2+3+4-5)	8,133,811

CRB: الإفصاحات الإضافية المتعلقة بالنوعية الائتمانية للموجودات

(أ) نطاق وتعريفات مخاطر "فوات السداد" و"انخفاض القيمة" المستخدمة للأغراض المحاسبية والفروق، إن وجدت، بين تعريف "فوات السداد" و"التعثر" للأغراض المحاسبية والنظامية

يبرز نطاق وتعريف "فوات السداد" عند عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته المتمثلة بسداد المبالغ المستحقة في الوقت المحدد، وبالتالي يتم تصنيف المبلغ المستحق على أنه قد فات موعد سداذه. يتم احتساب عدد أيام فوات الاستحقاق، ويطلق عليها فترة فوات الاستحقاق. في حين تقع عملية الانخفاض في القيمة نتيجة الالتزامات الائتمانية التي يحتمل عدم تمكن العميل من سدادها بدون لجوء البنك إلى اتخاذ إجراءات، مثل إنفاذ الضمانات (في حالة وجود ضمانات).

(ب) نطاق حالات التعرض التي فات موعد استحقاقها (أكثر من 90 يوماً) والتي لا تعتبر انخفاضاً في القيمة وأسباب ذلك

يتم تطبيق قاعدة تجاوز الاستحقاق لفترة 90 يوماً ما لم يكن لدى البنك دليل قوي سيدعم تصنيفاً آخر. ولذلك، يتم تقييمها على أساس كل حالة على حدة، وبالنسبة للحالات التي تجاوز موعد استحقاقها 90 يوماً بدون أن يكون هناك دليلاً قوياً بأن الحساب ستم تسويته عاجلاً، فسيتم اعتبارها كحالة انخفاض في القيمة. أما بالنسبة للحالات التي تجاوز موعد استحقاقها 90 يوماً أو أكثر ولكن هناك دليلاً قوياً وواضحاً بوجود مصادر السداد/إعادة الهيكلة، يتم توثيق تلك الحالات والموافقة عليها من قبل السلطات المختصة.

(ج) وصف الطرق المستخدمة لتحديد الانخفاض في القيمة

اعتمد البنك المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (9) - الأدوات المالية اعتباراً من 1 يناير 2018م مستنداً بذلك نموذج "الخسارة المتكبدة" في معيار المحاسبة الدولي (39) بنموذج "الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)". ويتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية (9) أن يقوم البنك بتسجيل مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع القروض والأصول المالية المدينة الأخرى غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، إلى جانب التزامات القروض وعقود الضمان المالي. ويستند المخصص إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة باحتمالية التعثر عن السداد في الاثني عشر شهراً التالية ما لم يكن هناك ارتفاع كبير في المخاطر الائتمانية منذ الإنشاء، وفي هذه الحالة، يستند المخصص إلى احتمالية التعثر عن السداد لمدة عمر الأصل. وإذا استوفى الأصل المالي تعريف انخفاض قيمة الائتمان عند الشراء أو الإنشاء (POCI)، فإن المخصص يستند إلى التغيير في الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة عمر الأصل. أما إذا استوفى الأصل المالي تعريف تقصير شركة عن سداد ديونها، فإن المخصصات تعتمد على الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بمنهجية التدفقات النقدية المخصومة (DCF).

(هـ) تحليل المخاطر حسب المناطق الجغرافية والقطاعات واستحقاقات المبالغ المتبقية

للاطلاع على التحليل، يرجى الرجوع إلى الإفصاح الكمي B.9-1، وB.9-2، وB.9-3 على التوالي.

(و) مبالغ المخاطر المتعثرة (حسب التعريف الذي استخدمه البنك لأغراض محاسبية) والمخصصات والشطب ذات الصلة الموزعة حسب المناطق الجغرافية والصناعة

للاطلاع على التحليل، يرجى الرجوع إلى الجدولين رقم B.9-4 وB.9-5 أدناه.

(ز) تحليل التقادم للمخاطر المحاسبية المتعلقة بفوات السداد:

للاطلاع على التحليل، يرجى الرجوع إلى الجدول رقم B.9-6.

B.9.1 - التحليل الجغرافي (بآلاف الريالات)

التوزيع الجغرافي							المحافظ
الإجمالي	دول أخرى	جنوب شرق آسيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	دول الخليج والشرق الأوسط	المملكة العربية السعودية	
94,962,189	1,705	-	3,066,497	3,121	553,844	91,337,021	المؤسسات السيادية والبنوك المركزية
91,337,021	-	-	-	-	-	91,337,021	البنك المركزي السعودي والحكومة السعودية
3,625,167	1,705	-	3,066,497	3,121	553,844	-	أخرى
-	-	-	-	-	-	-	مصارف التنمية المتعددة الأطراف
7,298,463	-	-	-	-	-	7,298,463	كيانات القطاع العام
23,586,243	3,762,937	13,800	3,025,876	4,519,382	5,204,137	7,060,110	البنوك وشركات الأوراق المالية
185,644,764	1,434,087	189	305,656	86	191,058	183,713,687	الشركات
23,536,743	115,666	80,980	7,850	12,415	38,765	23,281,067	التجزئة غير الرهون العقارية
-	-	-	-	-	-	-	المنشآت الصغيرة المنشآت التجارية
21,712,453	6,002	755	1,845	3,768	1,895	21,698,187	القروض
21,712,453	6,002	755	1,845	3,768	1,895	21,698,187	سكني
-	-	-	-	-	-	-	تجاري
-	-	-	-	-	-	-	الأصول المؤمنة
1,037,233	193,632	-	8,293	1,665	-	833,642	حقوق الملكية
6,108,158	-	-	-	20,108	-	6,088,049	أخرى
363,886,244	5,514,030	95,724	6,416,017	4,560,546	5,989,699	341,310,227	الإجمالي

B.9.2 تحليل القطاعات الصناعية (بآلاف الريالات)

القطاع												
المحافظ	الحكومية والشبه حكومية	البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	الزراعة والأسماك	التصنيع	التعدين والمحاجر	الكهرباء والمياه والغاز والخدمات الصحية	البناء والتشييد	التجارة	النقل والاتصالات	الخدمات	القروض الاستهلاكية وبطاقات الائتمان	أخرى
المؤسسات السيادية والبنوك المركزية	94,962,189	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	94,962,189
البنك المركزي السعودي والحكومة السعودية	91,337,021	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	91,337,021
أخرى	3,625,167	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3,625,167
مصارف التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
كيانات القطاع العام	-	-	-	-	-	469,645	14,071	2,994,949	104,318	496,131	-	3,325,842
البنوك وشركات الأوراق المالية	23,479,750	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الشركات	-	-	589,910	33,060,077	-	20,356,880	37,331,324	52,862,908	14,550,681	12,522,875	-	14,370,109
التجزئة خلاف الرهون العقارية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	23,536,743	-
المنشآت الصغيرة والمنشآت	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الرهن العقاري	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	21,712,453	-
سكني	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	21,712,453	-
تجاري	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الأصول المؤمنة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حقوق الملكية	-	1,037,233	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6,108,158
الإجمالي	94,962,189	24,516,983	589,910	33,060,077	-	20,826,524	37,345,395	55,857,857	14,654,999	13,019,006	45,249,195	23,804,109

B.9.3 تحليل الاستحقاقات التعاقدية المتبقية (بآلاف الريالات)

تحليل الاستحقاق								
المحافظ	أقل من 8 أيام	30-8 يوم	90-30 يوم	180-90 يوم	360-180 يوم	3-1 سنوات	5-3 سنوات	أكثر من 5 سنوات*
المؤسسات السيادية والبنوك المركزية	4,039,485	4,715,713	150,961	721,635	7,650,318	19,951,503	14,425,061	43,307,514
البنك المركزي السعودي والحكومة السعودية	4,039,485	4,668,131	150,961	721,635	7,515,905	19,929,012	14,297,397	40,014,495.84
أخرى	-	47,582	-	-	134,413	22,490	127,664	3,293,018
مصارف التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-	-
كيانات القطاع العام	111,647	578,729	234,225	347,906	1,296,542	1,192,452	471,792	3,171,662
البنوك وشركات الأوراق المالية	2,986,022	183,695	1,259,740	1,526,058	1,270,695	8,298,786	3,964,669	3,990,084.81
الشركات	8,856,292	17,118,725	30,113,054	18,759,151	16,770,722	24,699,422	29,727,408	39,599,990.26
التجزئة غير الرهون العقارية	974,214	2,166,780	605,783	815,123	873,804	968,006.87	16,486,254.44	646,778.32
المنشآت الصغيرة المنشآت التجارية	-	-	-	-	-	-	-	-
القروض	21,712,453	-	-	-	-	-	-	-
سكني	21,712,453	-	-	-	-	-	-	-
تجاري	-	-	-	-	-	-	-	-
الأصول المؤمنة	-	-	-	-	-	-	-	-
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	1,037,233	-	-
أخرى	128,269	-	-	-	-	5,979,889	-	-
الإجمالي	38,808,380	24,763,641	32,363,763	22,169,872	27,862,082	62,127,292	65,075,184	90,716,029

* العناصر ذات الاستحقاقات الثابتة مثل الاحتياطي القانوني النظامي وحقوق الملكية وغيرها من الأصول مضمنة في فترة الاستحقاق الأكثر من 5 سنوات.

B.9.4: مبالغ المخاطر والمخصصات والشطب الموزعة حسب القطاعات

الشطب	المخصصات	التعرض للمخاطر	قطاع الصناعة
-	272	241	الجهات الحكومية وشبه حكومية
-	38,707	32,035	البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
-	12,016	-	الزراعة والأسماك
179,856	565,536	1,184,370	التصنيع
-	7,399	1,574	التعدين والمحاجر
-	102,519	391,743	الكهرباء والمياه والغاز والخدمات الصحية
253,658	1,596,619	1,985,204	البناء والتشييد
164,354	2,440,787	3,462,658	التجارة
-	23,938	6,194	النقل والاتصالات
-	298,174	382,833	الخدمات
-	893,384	534,792	القروض الاستهلاكية وبطاقات الائتمان
-	31,129	152,167	أخرى
597,868	6,010,480	8,133,811	المجموع

B.9.5: مبالغ المخاطر والمخصصات والشطب الموزعة حسب النطاق الجغرافي

الشطب	المخصصات	التعرض للمخاطر	
1,077,482	(6,010,480)	8,133,811	المملكة العربية السعودية
-	-	-	دول الخليج والشرق الأوسط
-	-	-	أوروبا
-	-	-	أمريكا الشمالية
-	-	-	جنوب شرق آسيا
-	-	-	دول أخرى
1,077,482	(6,010,480)	8,133,811	الإجمالي

B. 9.6 - تحليل التقادم للمخاطر المحاسبية السابقة (بآلاف الريالات)

الفترة	الإجمالي
أقل من 90 يوماً	662,097
من 90 إلى 180 يوماً	307,379
من 180 إلى 360 يوماً	533,263
ما يزيد عن 360 يوماً	2,565,127
الإجمالي	4,067,866

CRC: متطلبات الإفصاح النوعي المتعلق بطرق تخفيف المخاطر الائتمانية

(أ) الخصائص الرئيسية للسياسات والإجراءات المتبعة من أجل، وكموشر على الحد الذي يستخدم فيه البنك، إجراءات المقاصة ضمن وخارج الميزانية

يستخدم ساب إجراءات المقاصة لحساب المخاطر الائتمانية للطرف المقابل والمحددة في النظام. وفي جميع الحالات الأخرى، لا يستخدم البنك إجراءات المقاصة ضمن وخارج بنود الميزانية العمومية لرفع تقارير الكفاية الرأسمالية. ويستخدم البنك الودائع/النقد كضمانات إضافية.

(ب) الخصائص الأساسية للسياسات والإجراءات الخاصة بتقييم وإدارة الضمانات

يحتفظ البنك في سياق أنشطة الإقراض العادية بضمانات إضافية من أجل تخفيف مخاطر الائتمان في القروض والسلف. وتشتمل هذه الضمانات في الغالب الودائع لأجل، والودائع النقدية الأخرى، والضمانات المالية، والأسهم المحلية والدولية والعقارات وغيرها من الأصول الثابتة.

تقوم الإدارة بمراقبة القيمة السوقية للضمانات، وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقيات المتاحة. كما يقوم البنك بمراقبة القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال مراجعته لمدى كفاية مخصصات الخسائر الائتمانية.

يتمثل نهج البنك عند منح التسهيلات الائتمانية في القيام بتقييم كل عرض بناء على مزاياه، وليس على توفر الضمانات. وفي حالات توفر تخفيف مخاطر الائتمان في شكل ضمانات غير مالية أو مشتقات ائتمانية مؤهلة، يتم تقسيم المخاطر إلى جزء مغطى وآخر غير مغطى. والجزء المغطى هو الجزء الذي يتم تحديده بعد تطبيق إجراءات التخفيف المناسبة. ويتم تعديل قيمة المخاطر بموجب طرق الضمانات المالية الشاملة.

عند الحصول على التقييمات من القيم المعتمدة لدى البنوك، يتم أخذ أدنى تقييم للضمانات / حساب القيمة الدائمة (LTV). ويتم الحصول على تقييمات محدثة للممتلكات ذات معدل التكرار الأكثر لحصول الصعوبات، وبالتالي يكون الاعتماد على الضمانات عاليًا بشكل متزايد. وفي الحالات التي يقل فيها البنك الموجودات الثابتة، مثل العقارات كضمانات، فإن تلك الضمانات تعتبر كافية للممتلكات المؤمن عليها مع البنك كمستفيد مباشر. وفي حالة قبول ضمانات الشركات، تتم إعادة تقييم صافي قيمتها الملموسة سنويًا مع المراجعة السنوية للتسهيلات.

يتم حفظ كافة الأوراق المالية تحت مسؤولية قسم إدارة الائتمان المستقل.

(ج) معلومات حول تركيزات السوق أو المخاطر الائتمانية في إطار أدوات تخفيف المخاطر الائتمانية المستخدمة (أي حسب نوع الضامن والضمان ومقدمي المشتقات الائتمانية)

يسعى البنك إلى تبني مستوى مناسب من الضمانات من أجل تأمين السلف المقدمة من جانب البنك. ويجب أن تحدد جميع علاقات الاقتراض مصدرًا ثانويًا للسداد. إن طبيعة أنواع الضمانات المتاحة للبنك محدودة، وتشتمل هذه الضمانات في الغالب الودائع لأجل، والودائع بالطلب، والودائع النقدية الأخرى، والضمانات المالية، والأسهم، والعقارات، والأصول الثابتة الأخرى. ويتم احتساب الهامش النقدي وفقاً لذلك مع مراعاة نوع الضمانات المحتفظ بها.

CR3: أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية – لمحة عامة (بآلاف الريالات)

أ	ب	ج	د	هـ	و	ز
المخاطر غير المؤمنة: القيمة الأسمية	المخاطر المؤمنة بالضمانات	المخاطر المؤمنة بالضمانات، ومنها: المبلغ المؤمن	المخاطر المؤمنة بضمانات مالية	المخاطر المؤمنة بضمانات مالية، ومنها: المبلغ المؤمن	المخاطر المؤمنة بمشتقات مالية	المخاطر المؤمنة بمشتقات مالية، ومنها: المبلغ المؤمن
1 قروض	182,556,313	575,937	-	-	-	-
2 سندات الدين	86,372,620	-	-	-	-	-
3 الإجمالي	268,928,933	575,937	-	-	-	-
4 القيمة المتعثرة منها	8,133,811	-	-	-	-	-

CRD: الإفصاح النوعي المتعلق باستخدام البنك لتصنيفات ائتمانية خارجية بموجب الطريقة المعيارية للمخاطر الائتمانية

(أ) أسماء مؤسسات تقييم الائتمانات الخارجية ووكالات ائتمان الصادات التي يستخدمها البنك، وأسباب أي تغييرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير

رشح بنك ساب ثلاثة مؤسسات معتمدة من البنك المركزي السعودي (ساما) تختص بتقييم الائتمانات الخارجية لأجل ذلك الغرض — "موديز إنفيستورز سيرفيس" (موديز لخدمات المستثمرين)، و"ستاندرد أند بورز ريتينجس جروب" (مجموعة التصنيفات التابعة لستاندرد أند بورز)، و"فيتش جروب" (مجموعة فيتش). ونحن لم نرشح أي ووكالات ائتمان صادرات خارجية. ولا توجد أي تغييرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

عند حساب القيمة بعد تقييمها في ضوء المخاطر لأحد سيناريوهات التعرض باستخدام تقييمات مخاطر مؤسسات تقييم الائتمانات الخارجية، تحدد أنظمة إدارة المخاطر العميل المعني، وتبحث عن التصنيفات المتاحة في قاعدة البيانات المركزية وفق قواعد اختيار التصنيفات. بعد ذلك، تقوم الأنظمة بتطبيق التخطيط الموصى به لدرجات جودة الائتمان لكي تستنتج من التصنيف وزن المخاطر ذات الصلة.

(ب) فئات الأصول التي يتم فيها استخدام مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية ووكالات ائتمان الصادات

وفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة عن الجهة الرقابية المحلية، يستخدم البنك مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية كجزء من تحديد أوزان المخاطر لأنواع المخاطر التالية:

- المطالبات ضد المؤسسات السيادية وبنوكها المركزية؛
- المطالبات ضد مصارف التنمية المتعددة الأطراف؛
- المطالبات ضد البنوك وشركات الأوراق المالية؛ و
- المطالبات ضد الشركات.

يتم تحديد التصنيف الائتماني لكافة المخاطر بشكل فردي من قبل مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية، وتطبق على المخاطر من أجل تحديد وزن للمخاطر وفقاً للجداول الرقابية.

ويتم ضبط المقاييس الحرفية الرقمية لكل وكالة على أوعية المخاطر كالتالي:

موديز	ستاندرد آند بورز	فيتش
Aaa	AAA	AAA
Aa1	AA+	AA+
Aa2	AA	AA
Aa3	AA-	AA-
A1	A+	A+
A2	A	A
A3	A-	A-
Baa1	BBB+	BBB+
Baa2	BBB	BBB
Baa3	BBB-	BBB-
Ba1	BB+	BB+
Ba2	BB	BB
Ba3	BB-	BB-
B1	B+	B+
B2	B	B
B3	B-	B-
Caa1	CCC+	CCC+
Caa2	CCC	CCC
Caa3	CCC-	CCC-
Ca	CC	CC
C	C	C
WR	D	D
	NR	NR

المطالبات ضد المؤسسات السيادية وبنوكها المركزية

التقييم الائتماني	AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BBB+ إلى BBB-	BB+ إلى B-	أقل من B-	غير مصنف
وزن المخاطر	0%	20%	50%	100%	150%	100%

المطالبات ضد البنوك وشركات الأوراق المالية (بموجب الخيار 2، وفقاً لما تحدده البنك المركزي السعودي)

التقييم الائتماني	AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BBB+ إلى BBB-	BB+ إلى B-	أقل من B-	غير مصنف
وزن المخاطر بموجب الخيار 2	20%	50%	50%	100%	150%	50%
وزن المخاطر للمطالبات قصيرة الأجل بموجب الخيار 2	20%	20%	20%	50%	150%	20%

المطالبات ضد مصارف التنمية المتعددة الأطراف

0% من وزن المخاطر لتأهيل مصارف التنمية متعددة الأطراف وفق ما تحدده البنك المركزي السعودي، وفي الغالب يجب تحديد أوزان المخاطر على أساس التصنيف الفردي لمصارف التنمية متعددة الأطراف كما للخيار 2 للبنوك.

المطالبات ضد الشركات

التقييم الائتماني	AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BBB+ إلى BB-	أقل من BB-	غير مصنف
وزن المخاطر	20%	50%	100%	150%	100%

يتم تصنيف جميع فئات المخاطر الأخرى كما هو محدد في دليل البنك المركزي السعودي.

CR4: الطريقة المعيارية – التعرض للمخاطر الائتمانية وآثار تخفيف المخاطر الائتمانية (بآلاف الريالات)

و	هـ	د	ج	ب	أ	
الأصول المرجحة بالمخاطر وكثافتها	الأصول المرجحة بالمخاطر	مبالغ خارج الميزانية العمومية	مبالغ داخل الميزانية العمومية	مبالغ خارج الميزانية العمومية	مبالغ داخل الميزانية العمومية	فئات المخاطر
0%	6,328	-	94,957,427	13,073	94,957,427	1 الدول السيادية وبنوكها المركزية
52%	3,864,346	1,933,903	5,471,053	10,453,301	5,471,053	2 هيئات القطاع العام الحكومية غير المركزية
0%	-	-	-	-	-	3 مصارف التنمية المتعددة الأطراف
45%	10,610,648	9,073,961	14,405,789	31,611,222	14,405,823	4 البنوك
0%	-	-	-	-	-	5 شركات الأوراق المالية
94%	166,849,524	43,480,970	133,129,622	160,885,563	134,875,138	6 الشركات
77%	18,202,302	15,824	23,520,919	1,078,544	23,760,083	7 محافظ التجزئة النظامية
50%	10,856,226	-	21,712,453	-	21,806,717	8 مؤمنة بالعقارات السكنية
0%	-	-	-	-	-	9 مضمونة بالعقارات التجارية
221%	2,296,723	-	1,037,233	-	1,037,233	10 حقوق الملكية
145%	13,142,057	638,642	8,400,291	1,855,550	11,497,699	11 القروض التي فات موعد استحقاقها
0%	-	-	-	-	-	12 الفئات ذات المخاطر العالية
100%	6,108,158	-	6,108,158	-	6,108,158	13 الأصول الأخرى
64%	231,936,312	55,143,300	308,742,944	205,897,253	313,919,331	14 الإجمالي

CR5: الطريقة المعيارية – الانكشاف حسب فئات الأصول وأوزان المخاطر (بآلاف الريالات)

ي	ط	ح	ز	و	هـ	د	ج	ب	أ	
إجمالي مبلغ المخاطر الائتمانية (ما بعد عناصر التحويل الائتماني وإدارة المخاطر الائتمانية)	أخرى	150%	100%	75%	50%	35%	20%	10%	0%	فئات الانكشاف/وزن المخاطر
94,957,427	-	-	-	-	-	-	31,642	-	94,925,785	1 الدول السيادية والبنوك المركزية
7,404,956	-	-	1,410,441	-	5,418,470	-	-	-	576,046	2 البنك المركزي السعودي والحكومة السعودية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3 مصارف التنمية المتعددة الأطراف
23,479,750	-	4,877	1,780,714	-	15,785,975	-	5,908,184	-	-	4 البنوك
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	5 شركات الأوراق المالية
176,610,593	3,811,895	1,169	155,702,210	-	14,791,405	-	2,303,914	-	-	6 الشركات
23,536,743	-	-	2,198,979	21,337,764	-	-	-	-	-	7 محافظ التجزئة التنظيمية
21,712,453	-	-	-	-	21,712,453	-	-	-	-	8 مؤمنة بالعقارات السكنية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	9 مضمونة بالعقارات التجارية
1,037,233	806,359	-	230,874	-	-	-	-	-	-	10 حقوق الملكية
9,038,933	-	8,412,424	420,321	-	206,187	-	-	-	-	11 القروض التي فات موعد استحقاقها
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	12 الفئات ذات المخاطر العالية
6,108,158	-	-	6,108,158	-	-	-	-	-	-	13 الأصول الأخرى
363,886,244	4,618,254	8,418,469	167,851,696	21,337,764	57,914,490	-	8,243,740	-	95,501,830	14 الإجمالي

CCRA: الإفصاح النوعي المتعلق بالمخاطر الائتمانية للأطراف المقابلة

(أ) أهداف وسياسات إدارة المخاطر المتعلقة بالمخاطر الائتمانية للطرف المقابل

تهدف إدارة المخاطر إلى تحديد وقياس وإدارة المخاطر الائتمانية للطرف المقابل لتحقيق الكفاءة في استخدام رأس مال ساب من خلال المراقبة الصارمة لميل الطرف المقابل للتخلف عن السداد.

(ب) الطرق المستخدمة لتحديد حدود الصلاحيات التشغيلية المحددة من حيث رأس المال الداخلي لمخاطر الطرف المقابل الائتمانية ومخاطر الطرف المقابل المركزية

يتم استخدام الطريقة المعيارية للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل من أجل حساب المخاطر عند الإخلال. ويتم تحويل المخاطر عند الإخلال إلى الأصول مرجحة المخاطر من خلال تطبيق نسب الأصول مرجحة المخاطر بناءً على التصنيفات الخارجية. تشتمل الأصول مرجحة المخاطر على عنصر تقييم التعديل الائتماني مضافاً لها.

(ج) السياسات المتعلقة بالضمانات وإجراءات تخفيف المخاطر الأخرى والتقييمات المتعلقة بمخاطر الطرف المقابل، بما في ذلك التعرض للمخاطر المركزية للطرف المقابل

يخضع الانكشاف للأطراف المقابلة للاتفاقيات الدولية للمبادلات والمشتقات جنباً إلى جنب مع ملحق الدعم الائتماني والاتفاقيات الدولية للمبادلات والمشتقات. وبعد أن أصبح تطبيق الهامش إلزامياً، فإننا نقوم بتوقيع ملحق الدعم الائتماني مع الاتفاقيات الدولية للمبادلات والمشتقات من أجل تغطية الأطراف المقابلة. لذا، فإن المقاصة، حيثما كانت قابلة للتطبيق، والضمانات من خلال الهامش هي عامل التخفيف الرئيسي للمخاطر الائتمانية. إن ضمانات الشركات أو الأنواع الأخرى من الضمانات مخصصة فقط للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل، ولكن يتم اشتراطها من أجل المخاطر الائتمانية بشكل عام (والتي تشمل المخاطر الائتمانية للطرف المقابل) إذا كانت محبذة من أجل تلك المخاطر الائتمانية العامة.

(د) السياسات المتعلقة بالتعرض لمخاطر الطرق الخاطئة:

يُراعى في العناية الواجبة للمنتجات والمراجعة الدورية المتعلقة بها مختلف مخاطر المنتجات، بما في ذلك مخاطر الطرق الخاطئة قبل طرح المنتج. بالإضافة إلى ذلك، حدد دليل التعليمات الوظيفية للأسواق في ساب مخاطر الطرق الخاطئة العامة والخاصة وجميع المخاطر ذات العلاقة التي تم رصدها على أساس منتظم.

(هـ) الأثر المتعلق بمبلغ الضمان الإضافي الذي قد يطلب من البنك تقديمه في حالة أي تخفيض في التصنيف الائتماني

يجب على ساب أن يقوم بتحديد هامش التغير على شكل نقد، لتغطية المراكز اليومية للقيمة حسب السوق (MTM) العكسية فيما يتعلق بالأطراف المقابلة المغطاة وفقاً لمتطلبات لوائح تحديد الهوامش. لا يعتمد وضع هذا الضمان الإضافي (الهامش) على درجات التقييم، ولذلك فبشكل عام لا يتطلب التخفيض في الدرجة الائتمانية زيادة في قيمة الضمانات المخصصة.

CCR1 تحليل المخاطر الائتمانية للطرف المقابل حسب الطريقة (بآلاف الريالات)

أ	ب	ج	د	هـ	و
تكلفة الاستبدال	المخاطر المستقبلية المحتملة	المخاطر الاجمالية المتوقعة	المعادلة المستخدمة لاحتساب قيمة المديونية عند التعثر	قيمة المديونية عند التعثر بعد تقييم لجنة إدارة المخاطر	الأصول المرجحة بالمخاطر
537,283	42,468,035		1.4	60,207,444	1,011,898
1	المخاطر الائتمانية للطرف المقابل (للمشتقات)				
2	طريقة المنهج الداخلي (للمشتقات و معاملات تمويل الأوراق المالية)				
3	المنهج البسيط لتخفيف المخاطر الائتمانية (لمعاملات تمويل الأوراق المالية)				
4	المنهج الشامل لتخفيف المخاطر الائتمانية (لمعاملات تمويل الأوراق المالية)				
5	القيمة المعرضة للمخاطر لمعاملات تمويل الأوراق المالية				
6	الإجمالي				
				60,207,444	1,011,898

CCR2 : تعديلات القيم الائتمانية – رأس المال (بآلاف الريالات)

أ	ب
إجمالي المحفظة التي تخضع للقيمة الائتمانية المعدلة لرأس المال	قيمة المديونية عند التعثر- بعد تقييم لجنة إدارة المخاطر
1	مكونات القيمة المعرضة للمخاطر (بما في ذلك ال 3 × مضاعفات)
2	مكونات القيمة المعرضة للمخاطر المتعثرة (بما في ذلك ال 3 × مضاعفات)
3	جميع المحافظ الخاضعة للطريقة المعيارية لتعديل القيمة الائتمانية لأعباء رأس المال
4	إجمالي المبالغ الخاضعة لتعديل القيمة الائتمانية لأعباء رأس المال
	60,207,444
	102

CCR3: الطريقة الموحدة، التعرض للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل حسب المحفظة النظامية وأوزان المخاطر (بآلاف الريالات)

المحفظة النظامية/وزن المخاطر	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط
	0%	10%	20%	50%	75%	100%	150%	أخرى	إجمالي عمليات التعرض الائتمانية
1 البلدان السيادية والبنوك المركزية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2 هيئات القطاع العام الحكومية غير المركزية	-	-	-	244	-	-	-	-	244
3 مصارف التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-	-	-
4 البنوك	-	-	6,861	218,729	-	48,422	-	-	274,013
5 شركات الأوراق المالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
6 الشركات	-	-	-	22,122	-	382,308	-	-	404,430
7 محافظ التجزئة النظامية	-	-	-	-	7,939	-	-	-	7,939
8 الأصول الأخرى	-	-	-	-	-	1,292	-	558,949	560,241
9 الإجمالي	-	-	6,861	241,095	7,939	432,022	-	558,949	1,246,867

CCR5 : مكونات الضمانات لمخاطر انتماء الأطراف المقابلة (بآلاف الريالات)

أ	ب	ج	د	هـ	و
الضمانات المستخدمة في معاملات المشتقات			الضمانات المستخدمة في معاملات تمويل الأوراق المالية		
القيمة العادلة للضمانات المستلمة		القيمة العادلة للضمانات المؤجلة		القيمة العادلة للضمانات المستلمة	القيمة العادلة للضمانات المؤجلة
مفصول	غير مفصول	مفصول	غير مفصول		
1	-	4,600	-	(660)	-
2	-	729,225	135,262	(203,925)	-
3	-	-	-	-	-
4	-	-	-	-	-
5	-	-	-	-	-
6	-	-	-	-	-
7	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-
9	-	733,825	135,262	(204,585)	-

CCR8 - الانكشاف للأطراف المقابلة المركزية (بآلاف الريالات)

ب	أ	
الأصول مرجحة المخاطر	التعرض في حالة التعثر (بعد تخفيف مخاطر الائتمان)	
11,179	558,949	1 عمليات التعرض تجاه الأطراف الوسيطة المركزية المؤهلة (المجموع)
11,179	558,949	2 التعرض لأخطار التداول لدى الأطراف الوسيطة المركزية المؤهلة (باستثناء الهامش الأولي ومساهمات صندوق التعثر) منها:
11,179	558,949	3 I. المشتقات المتداولة خارج البورصة.
		4 II. المشتقات المتداولة في البورصة.
		5 III. معاملات تمويل الأوراق المالية
		6 IV. مجموعات المعاوضة التي تم من خلالها الموافقة على المعاوضة عبر المنتجات
		7 الهامش الأولي المنفصل
		8 الهامش الأولي غير المنفصل
		9 مساهمات صندوق التعثر الممولة مسبقا
		10 مساهمات صندوق التعثر غير الممول
		11 عمليات التعرض تجاه الأطراف غير الوسيطة المركزية المؤهلة (المجموع)
		12 التعرض لأخطار التداول لدى الأطراف الوسيطة المركزية المؤهلة (باستثناء الهامش الأولي ومساهمات صندوق التعثر) منها:
		13 I. المشتقات المتداولة خارج البورصة
		14 II. المشتقات المتداولة في البورصة.
		15 III. معاملات تمويل الأوراق المالية
		16 IV. مجموعات المعاوضة التي تم من خلالها الموافقة على المعاوضة عبر المنتجات
		17 الهامش الأولي المنفصل
		18 الهامش الأولي غير المنفصل
		19 مساهمات صندوق التعثر الممولة مسبقا
		20 مساهمات صندوق التعثر غير الممول

MRA: متطلبات الإفصاح النوعي المتعلق بمخاطر السوق

(أ) استراتيجيات وعمليات البنك: يجب أن يشمل ذلك إيضاحاً للأهداف الاستراتيجية للإدارة من القيام بتنفيذ أنشطة التداول، بالإضافة إلى العمليات المطبقة لتحديد وقياس ومراقبة وإدارة مخاطر السوق التي تواجه البنك بما في ذلك سياسات مخاطر التحوط واستراتيجيات/عمليات مراقبة فعالية التحوط بشكل مستمر

يهدف ساب إلى الحفاظ على مكانته كأفضل مزود لحلول الخزينة لعملاء المملكة العربية السعودية. يتم القيام بأنشطة التداول بشكل أساسي لتغطية تدفقات العملاء مع مخاطر السوق المفتوحة المحدودة. يتم التحوط بشكل حذر من المخاطر الناشئة عن صفقات العملاء المعقدة. تستخدم خزينة ساب أحدث الأنظمة للقياس الشامل ومعالجة وإدارة مخاطر التداول. هناك عملية راسخة لتحديد وقياس ومراقبة التعرض لمخاطر السوق لكل من الأعمال المصرفية ودفاتر التداول. وضع البنك أيضاً إطاراً صارماً لمحاسبة التحوط يتضمن توثيقاً رسمياً، وتعيين كل علاقة محاسبة تحوط وفعالية التحوط، بحيث يكون مدعوماً بإجراء تقييم / قياسات دورية للتحوط.

(ب) هيكل وتنظيم قسم إدارة مخاطر السوق: وصف هيكل حوكمة مخاطر السوق المعتمد لتنفيذ استراتيجيات وعمليات البنك المذكورة في الصف (أ) أعلاه، ووصف للعلاقات وآليات التواصل بين مختلف الأطراف المشاركة في إدارة مخاطر السوق

إن إقسام إدارة مخاطر السوق مستقلة عن وحدة عمل الخزينة، وترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس إدارة مخاطر المؤسسات، ومن خلاله يتم تصعيدها إلى الرئيس التنفيذي للمخاطر والعضو المنتدب ولجنة إدارة المخاطر ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة.

تم اعتماد تقبل المخاطر وسلطة التداول على مستوى البنك من قبل اللجنة المنبثقة عن مجلس الإدارة لمخاطر السوق، وكذلك تم اعتماد مهمة رسمية مفصلة لمخاطر السوق من قبل لجنة إدارة المخاطر. يتم وضع هذه الحدود مع الإلمام بالأهداف الاستراتيجية للقيام بالأنشطة التجارية، ويتم طلبها رسمياً من قبل مكتب الخزينة الأمامي. تتم مراجعة الحدود من قبل إدارة المخاطر، قبل اعتمادها من قبل لجنة إدارة المخاطر. يتمتع الرئيس التنفيذي للمخاطر بحق الموافقة على التعديلات المؤقتة لهذه الحدود. ويتم الإبلاغ عن التعرض لمخاطر السوق إلى مكتب الخزينة الأمامي، وإدارة المخاطر العليا على أساس يومي، في حين يتم إطلاع لجنة إدارة المخاطر ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بالمستجدات على أساس شهري وربع سنوي على التوالي. يتم الإبلاغ عن التجاوزات (إن وجدت) إلى الإدارة العليا ولجنة إدارة المخاطر ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

(ج) نطاق وطبيعة الإبلاغ عن المخاطر و/أو أنظمة القياس:

يستخدم ساب نظام خزينة متقدم لمراقبة حدود مخاطر السوق ومخاطرها، مثل حركة القيمة الحالية لنقطة الأساس (PVB)، (DV01)، ووقف الخسارة في الصرف الأجنبي، وحدود القيمة حسب السوق (MTM) و (CS01) لكل من الخدمات المصرفية ودفاتر التداول. يقوم النظام بالإبلاغ عن التجاوزات في الوقت الحقيقي بالاتصال المباشر لمخاطر السوق. وقد نجح ساب في نقل دفتر الخدمات المصرفية ومحفظة التداول إلى شركة "الأول للاستثمار" في وقت سابق من هذا العام. يتم الإبلاغ عن القيمة المعرضة للمخاطر على أساس يومي، في حين يتم إجراء اختبار إجهاد لمخاطر السوق على أساس أسبوعي.

MR1 : مخاطر السوق بموجب الطريقة الموحدة (بآلاف الريالات)

أ	
الأصول المرجحة بالمخاطر	
	منتجات فورية
34,500	1 مخاطر أسعار الفائدة (العامة والخاصة)
2,677,447	2 مخاطر حقوق الملكية (العامة والخاصة)
4,379,238	3 مخاطر النقد الأجنبي
-	4 مخاطر السلع
-	الخيارات
-	5 الطريقة المبسطة
-	6 طريقة دلتا-بلس
-	7 طريقة السيناريوهات
-	8 التورق
7,091,185	9 الإجمالي

الإفصاح النوعي للمخاطر التشغيلية

(أ) بالإضافة إلى متطلبات الإفصاح النوعي العام (الفقرة 824)، يطبق البنك الطريقة (كما) هو الحال بالنسبة لتقييم رأس مال المخاطر التشغيلية التي يكون البنك مؤهلاً لها

المخاطر التشغيلية "هي تلك المخاطر التي تواجه البنك في سعيه لتطبيق استراتيجيته أو تحقيق أهدافه نتيجة عدم كفاءة العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة أو فشلها أو بسبب أحداث خارجية". ترتبط المخاطر التشغيلية بكل مجال من مجالات أعمالنا، حيث تشمل مجموعة واسعة من القضايا، وتحديدًا الشؤون القانونية والامتثال والأمن والاحتيايل. إن الخسائر الناتجة عن مخالفات اللوائح والقوانين والأنشطة غير المصرح بها والأخطاء أو حالات الإهمال أو انعدام الكفاءة أو عجز الأنظمة أو الأحداث الخارجية جميعها تقع ضمن تعريف المخاطر التشغيلية.

يتبع بنك ساب الطريقة المعيارية في حساب متطلبات رأس المال. وقد تم تقسيم القسم إلى شرائح تتطابق مع خطوط عمل بازل، وذلك من أجل تحديد عوامل المخاطر الصحيحة الواجب تطبيقها. وقد تم حساب متطلبات رأس المال من خلال تطبيق معامل بيتا المحدد من قبل البنك المركزي السعودي على إجمالي الدخل (على أساس متوسط 3 سنوات) لكل خط عمل.

يتمثل الهدف من إدارة مخاطرنا التشغيلية في إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية بطريقة فعالة من حيث التكلفة وضمن إمكانية تقبلنا للمخاطر. وتجتمع لجنة المخاطر التشغيلية والمرونة، التي تقدم تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر، 10 مرات في السنة لمناقشة قضايا المخاطر الرئيسية ومراجعة التنفيذ الفعال لإطار إدارة المخاطر التشغيلية.

تقع مسؤولية إدارة المخاطر التشغيلية على عاتق موظفي ساب، حيث يمثل إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية النهج الشامل الذي يتبناه بنك ساب لإدارة المخاطر التشغيلية، والغرض منه هو:

- تحديد وإدارة المخاطر التشغيلية بطريقة فعالة؛
- البقاء ضمن حدود تحمل البنك للمخاطر التشغيلية، مما يساعد المؤسسة على فهم مستوى المخاطر التي تستعد لقبولها؛ و
- التطلع لزيادة الوعي بالمخاطر وتعزيز تركيز الإدارة خلال العام.

(ب) وصف طرق القياس المتقدمة للمخاطر التشغيلية، في حالة استخدامها من قبل البنك، بما في ذلك مناقشة العوامل الداخلية والخارجية الموضحة في طريقة قياس البنك

لا يطبق البنك طريقة القياس المتقدمة للمخاطر التشغيلية، بل يتبع الطريقة المعيارية.

(ج) وصف استخدام التأمين لغرض تخفيف المخاطر التشغيلية بالنسبة للبنوك التي تستخدم طريقة القياس المتقدمة

لا يطبق البنك طريقة القياس المتقدمة للمخاطر التشغيلية، بل يتبع الطريقة المعيارية.

IRRBB - الإفصاح النوعي والكمي المرتبط بمخاطر نسبة الفائدة في المحفظة البنكية

(أ) متطلبات الإفصاح النوعي لمخاطر سعر الفائدة في المحفظة البنكية

تنشأ مخاطر سعر الفائدة في المحفظة البنكية بشكل أساسي من عدم التطابق بين العائد المستقبلي على الأصول وتكاليف تمويلها كنتيجة للتغير في سعر الفائدة. إن تحليل هذه المخاطر معقد بالنسبة للمنتجات، حيث لا تحدد الشروط التعاقدية الفترة الاقتصادية أو سعر الائتمان، وذلك بسبب اختيارات العملاء المدرجة كمثال على ذلك. وبالنسبة لهذه المنتجات، يتم اللجوء إلى الافتراضات ليتم تحليلها تحليلًا دقيقًا.

قد تكون الفرضيات وإدارة مخاطر سعر الفائدة في المحفظة البنكية مصدرًا مهمًا للغاية للربحية والقيمة للمساهمين في ساب. لذا، فإن الغرض منها هو حماية الميزانية العمومية والعائدات من الحركات المعاكسة الناشئة عن مختلف أنواع مخاطر سعر الفائدة.

يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على أنشطة مخاطر سعر الفائدة في المحفظة البنكية جنبًا إلى جنب مع لجنة إدارة المخاطر (BRC)، التي تقوم بالإشراف على لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO)، والتي تتولى كامل المسؤولية عن مراقبة مخاطر أسعار الفائدة وإدارتها من أجل تحسين أرباح البنك وقيم الأصول الصافية وتعيين حدود الصلاحيات.

يدير البنك مخاطر أسعار الفائدة على النحو التالي:

- يتضمن اختصاص إدارة المخاطر في ساب حدًا أدنى لمخاطر أسعار الفائدة، إلى جانب بيان واضح لتقبلنا للمخاطر، والذي يتم اعتماده من قبل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بشكل سنوي.
- يتم وضع حدود القيمة الحالية لنقاط الأساس لتشمل إجمالي المخاطر المصرفية، إلى جانب وضع حدود فرعية للمحفظة البنكية ومحاظ التداول. وتقوم إدارة مخاطر السوق بتتبع الحدود على أساس يومي مع الاستثناءات المَحالة إلى الإدارة العليا.
- تقييمات رأس المال الركن الثاني التي تستخدم القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية أساسًا لمتطلبات رأس المال بموجب الركن الثاني باعتبارها جزءًا من كفاية رأس مال البنك وعليها أن تقدم تقارير ربع سنوية على الأقل للجنة الموجودات والمطلوبات.
- يتم وضع سياسات تسعير التحويل الداخلي من قبل "الشؤون المالية" وتوافق عليها لجنة الموجودات والمطلوبات.
- إدخال بيانات سعر تحويل الأموال.
- يتم إجراء اختبار الجهد ورفع التقارير إلى لجنة الموجودات والمطلوبات على أساس ربع سنوي، ويشمل سيناريوهات بازل القياسية لمخاطر سعر الفائدة في المحفظة البنكية، فيما يخص القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية وحساسية صافي الدخل من الفوائد.
- يجري ساب اختبار الإجهاد لمخاطر سعر الفائدة في المحفظة البنكية وفقًا لسيناريوهات صدمة سعر الفائدة التنظيمية المقررة. بالإضافة إلى سيناريوهات صدمة أسعار الفائدة المنصوص عليها في اتفاقية بازل، يتضمن ساب أيضًا 6 سيناريوهات إجهاد داخلي تشتمل على صدمات غير متوازنة لتقدير التغيرات في القيم الاقتصادية لحقوق الملكية.
- تعريف واضح للاستثمارات المصرح بها والتحوط المسموح به واستراتيجيات اتخاذ المواقف لإدارة الخزينة المعينة جهة للتنفيذ.

إن إدارة الميزانية العمومية مسؤولة عن التنفيذ اليومي لاستراتيجية سعر الفائدة. ويمكن عند إدارة الميزانية العمومية استخدام المشتقات المالية باعتبارها جزءًا من اختصاصها لإدارة مخاطر أسعار الفائدة، حيث يتم نشاط المشتقات المالية في الغالب من خلال استخدام مبادلات أسعار الفائدة التي تعد جزءًا من تحوط التدفقات النقدية وعلاقات تحوط القيمة العادلة.

يمكن تصنيف الأنواع المختلفة لمخاطر سعر الفائدة في المحفظة البنكية والضوابط التي تستخدمها المجموعة لتحديد حالات تعرضها لهذه المخاطر على النحو التالي:

- المخاطر التي يتم تحويلها إلى إدارة الميزانية العمومية وتُدار من قبلها ضمن اختصاص محدد للمخاطر؛
- المخاطر التي لا تزال خارج إدارة الميزانية العمومية لأنه لا يمكن التحوط منها. وسيتم تسجيل هذه المخاطر من خلال حساسية صافي الدخل من الفوائد والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية مع الحدود المقابلة كجزء من بيان تقبلنا لمخاطر سعر الفائدة في المحفظة البنكية؛
- المخاطر الأساسية التي يتم تحويلها إلى إدارة الميزانية العمومية عند قابلية تحوطها. يتم الإبلاغ عن أي مخاطر أساسية متبقية مرتبطة بالأعمال إلى لجنة الموجودات والمطلوبات؛ و
- مخاطر النموذج التي لا يمكن تسجيلها من خلال صافي الدخل من الفوائد أو حساسية القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية، ولكن يتم التحكم بها من خلال إطار عمل اختبار الجهد الخاص بالبنك.

إن مكونات مخاطر سعر الفائدة في المحافظ المصرفية خارج إدارة الميزانية العمومية التي يمكن تحييدها اقتصاديًا هي سعر التحويل إلى إدارة الميزانية العمومية، وتتم إدارتها من قبل الميزانية العمومية. وتتبع مخاطر سعر الفائدة على المحافظ المصرفية التي يتم تحويلها إلى إدارة الميزانية العمومية في قياس القيمة الحالية لنقطة الأساس (DV01) والقيمة المعرضة للمخاطر غير التجارية للبنك، حيث تقوم إدارة الميزانية العمومية بتقييم المخاطر النسبية على أساس تطبيق منهجيات القيمة الحالية لنقطة الأساس والقيمة المعرضة للمخاطر وإدارة المخاطر الناتجة ضمن الحدود المعتمدة من قبل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن المجلس. تتم مراقبة نشاط إدارة الميزانية العمومية في هذا الصدد من قبل الأقسام المعنية بمراقبة مخاطر السوق والمنتجات.

يتم تحديد السعر الذي يتم من خلاله تحويل مخاطر سعر الفائدة إلى إدارة الميزانية العمومية من خلال منحى تسعير تحويل مخاطر سعر الفائدة السائد في البنك، والذي تحدده لجنة الموجودات والمطلوبات وفقًا لسياسات تسعير تحويل الأموال في البنك. ويهدف سعر التحويل إلى أن يعكس السعر الذي يمكن لإدارة الميزانية العمومية من خلاله تحييد المخاطر في السوق عند التحويل.

تحديد أنماط مخاطر أسعار الفائدة

بخلاف مخاطر السيولة، التي يجري تقييمها على أساس سيناريو للإجهاد المالي الشديد، يجري تقييم مخاطر أسعار الفائدة للدفاتر البنكية وإدارتها وفقًا لظروف العمل المعتاد. وفي كثير من الحالات، لا يعكس الشكل التعاقدي لأصول/خصوم المحفظة البنكية الناشئة عن الأصول الناتجة خارج إدارة الميزانية العمومية (BSM) السلوكيات الملحوظة.

وفي حالة الشك فيما يتعلق بوضع إعادة تسعير أسعار الفائدة، يجري استخدام آلية تحديد الأنماط من أجل تقييم مخاطر أسعار الفائدة المتعلقة بالسوق للموجودات/المطلوبات الخاصة بالمحفظة البنكية، ويجري تحويل تلك المخاطر المقيمة المتعلقة بالسوق إلى وحدة "إدارة الميزانيات العمومية" وفقًا للقواعد التي تحكم تحويل مخاطر أسعار الفائدة من الشركات العالمية إلى وحدة إدارة الميزانيات العمومية.

وعند تقييم مخاطر أسعار الفائدة للدفاتر البنكية خارج وحدة "إدارة الميزانيات العمومية"، تستخدم تقنيات تحديد أنماط إعادة تسعير أسعار الفائدة متى كان وضع إعادة تسعير أسعار الفائدة غير مؤكد. السلوك الحالي للمطلوبات والأصول المطلوبة بالريال السعودي والدولار الأمريكي هي كما يلي:

الأصول المطلوبة	حصة ثابتة	الودائع المطلوبة	حصة ثابتة	غير الحساس منها	تغطيات تنظيمية (أساسية / متوسطة)
السحب المفرط / بطاقات الائتمان للخدمات المصرفية الشخصية وإدارة الثروات	85%	الحساب الجاري والادخاري والحساب تحت الطلب للخدمات المصرفية الشخصية وإدارة الثروات	85% / 3 سنوات	100%	90% / 5 سنوات
السحب المفرط في استخدام الأعمال المصرفية الخاصة (PBU)	60%	الحساب الجاري والحساب تحت الطلب لاستخدام الأعمال الخاصة	60% / 3 أشهر	100%	90% / 5 سنوات
السحب المفرط في الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات (CIB)	50%	الحساب الجاري والحساب تحت الطلب والهامش في الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات	50% / سنتان	100%	50% / 4 سنوات

تجري مراجعة معايير تحليل السلوكيات المالية بصفة دورية لتكوين صورة عن السوق الحالية والسلوكيات الملحوظة للعملاء وتوافر التحولات، مع مراجعة أي تغييرات واعتمادها من خلال لجنة حوكمة الموجودات والمطلوبات (ALCO).

تتبن الحصة الأساسية أو الثابتة من الودائع على النحو التالي. تتوافق النسبة المئوية للحصة الأساسية مع المعايير التنظيمية. يتم تخصيص الحصة المتقلبة أو الحصة غير الأساسية من الودائع في أوعية O/N.

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بمراجعة واعتماد سياسات تحليل السلوكيات المالية لأسعار الفائدة مرة واحدة سنوياً على الأقل.

وتقاس مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية وترقب من خلال المقاييس التالية:

- القيمة الحالية لنقطة الأساس (DV01)؛
- القيمة المعرضة للمخاطر غير المتداولة؛
- حساسية صافي دخل الفوائد؛
- القيمة الاقتصادية للأسهم؛
- القيمة الاقتصادية (EV).

ترفع تقارير منتظمة عن تلك المقاييس إلى لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO).

يمثل نهج "نقطة أساس القيمة الحالية" (DV01) طريقة منقحة لفترات الاسترداد تأخذ في الاعتبار أيضاً منحني العوائد الحالي، وتتيح استخدام الحدود التشغيلية لنطاقات آجال الاستحقاق. و"نقطة أساس القيمة الحالية" هي التغير في القيمة الحالية لتغير معدل نقطة أساس واحدة في سعر الفائدة 1 نقطة أساس في سعر الفائدة المقابل.

أما القيمة المعرضة للمخاطر غير المتداولة فتستثني مخاطر أسعار الفائدة غير المتداولة التي لم تحول إلى وحدة "إدارة الميزانيات العمومية" ومخاطر أسعار الفائدة غير المتداولة لبنك ساب.

القيمة الاقتصادية للأسهم

يعتمد تقييم حساسية القيمة الاقتصادية للأسهم على مركز مخاطر الفجوة الصافية لتعرضات الدفاتر المصرفية. تعبر القيمة الاقتصادية للأسهم عن أسوأ قيمة مجمعة بموجب سيناريوهات الصدمات التنظيمية الستة. يعتمد حساب حساسية القيمة الاقتصادية للأسهم على التدفقات النقدية الرئيسية المستقبلية. يستثني نهج القيمة الاقتصادية للأسهم التدفقات النقدية لإعادة التسعير المفترضة لأسهم البنك. يتم تقسيم جميع التدفقات النقدية لإعادة التسعير الاسمي في فترات زمنية محددة. خلال فترة زمنية معينة، وعاء، يتم جمع جميع التدفقات النقدية لإعادة التسعير الافتراضية لتكوين مركز واحد طويل أو قصير. بالنسبة للمنتجات ذات الاختبارية السلوكية المضمنة حيث يمكن تشغيل توقيتات التدفقات النقدية مع تغييرات في سلوك العميل، يتم تخصيص التدفقات النقدية بناءً على نهج السلوك المعتمد من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات.

يتم احتساب الفجوة والتدفقات النقدية على مستوى البنك الموحد، ويتم عرضها بالعملة الرئيسية، مع معاملة جميع العملات الأخرى بالريال السعودي. تستخدم سيناريوهات بازل المعيارية لإعداد التقارير بخصوص "القيمة الاقتصادية للأسهم". وعند تقييم حساسية "القيمة الاقتصادية للأسهم" في مقابل تحركات أسعار الفائدة، من الممكن أن تختلف توقيتات التدفقات النقدية الرئيسية لكن يظل المبلغ ثابتاً.

يرصد البنك حساسية "القيمة الاقتصادية للأسهم" كنسبة مئوية من موارد رأس المال من المستوى 1 في إطار افتراض لانخفاض مُدار لتسوية المطالبات التأمينية.

القيمة الاقتصادية (EV)

يستخدم ساب القيمة الاقتصادية (أي بما يشمل التدفقات النقدية لإعادة التسعير المفترضة لأسهم البنك المجانية من أجل تقييم رأس المال الاقتصادي للركن 2 والمطلوب لدعم مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية ("مخاطر أسعار الفائدة ي دفتر الخدمات المصرفية").

- عندما تكون "القيمة الاقتصادية" الواقعة في إطار أي سيناريو أعلى من القيمة الدفترية الحالية للأسهم بالميزانية العمومية، فإن تدفق دخل المحفظة البنكية يكون موجباً (أي أن هناك ربحاً)، وبالتالي يكون مراكماً لرأس المال في إطار ذلك السيناريو، ولا يُطلب أي رأسمال اقتصادي لمخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية.
- عندما تكون "القيمة الاقتصادية" الواقعة في إطار أي سيناريو أقل من القيمة الدفترية الحالية للأسهم بالميزانية العمومية، فإن تدفق دخل المحفظة البنكية يكون سالباً (أي هناك خسارة)، وبالتالي يكون مُنقصاً لرأس المال في ظل ذلك السيناريو، ويتم استبقاء رأسمال اقتصادي لمخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية مقابل تلك الخسارة.

حساسية صافي دخل الفوائد

إنَّ جزءاً أساسياً من إدارة البنك لمخاطر السوق في المحافظ غير التجارية يتمثل في رصد حساسية صافي دخل الفوائد المتوقع في ظل سيناريوهات تغير أسعار الفائدة (نمذجة المحاكاة). وتتولى لجنة الموجودات والمطلوبات القيام بهذا الرصد.

تحدد حساسية "صافي دخل الفوائد" التأثير المتوقع للتغيرات التي تشهدها أسعار الفائدة على صافي دخل الفوائد الأساسي المتوقع. يتم توقع صافي دخل الفوائد في إطار سيناريوهات سعودية أو نزولية للتوازي.

والأرقام الممثلة لحساسية "صافي دخل الفوائد" المتوقع تمثل تأثير التحركات الشكالية في "صافي دخل الفوائد" بناءً على سيناريوهات منحنى العوائد المتوقعة ووضع مخاطر أسعار الفائدة الحالية

يستخدم بنك ساب مقايضات أسعار الفائدة ومقايضات أسعار الفائدة لمختلف العملات لكي يدير مخاطر أسعار الفائدة.

فيما يلي التصنيفات المحاسبية للمعايير الدولية للمحاسبة المستخدمة في التحوطات المحددة:

تحوطات القيمة العادلة:

- يجري إقرار تغييرات القيمة العادلة بشأن مشتقات التحوط في بيان الدخل
- في حالة البند المتحوط له، فإن المحاسبة الأصلية للموجودات/للخصوم المحددة ستتغير إلى محاسبة القيمة العادلة إلى حد الخطر المتحوط له.
- أي حالة من انعدام فعالية التحوط يتم تمريرها إلى "بيان الربح والخسارة" على أساس يومي.

تحوطات التدفقات النقدية:

- يجري إقرار تغييرات القيمة العادلة بشأن مشتقات التحوط في الاحتياطات الأخرى.
- في حالة البند المتحوط له، تظل المحاسبة الأصلية للموجودات/للخصوم المحددة ثابتة دون تغيير.
- تتم إعادة تصنيف أي تحوط غير فعال من الاحتياطات إلى الأرباح والخسائر على أساس شهري.

وقد طبق البنك إطار عمل بازل المعياري في احتساب حساسية القيمة الاقتصادية للأسهم وحساسية صافي دخل الفوائد كما هو موضح في الجدول (ب) أدناه.

ويرد تفصيل الافتراضات التي تستند إليها هاتان الحساستان في مبادئ بازل التوجيهية لمخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية ضمن المبدأ رقم 8.

جرى خصم التدفقات النقدية للقيمة الاقتصادية للأسهم باستخدام سعر فائدة خالٍ من المخاطر. يشمل المعدل الخالي من المخاطر الهامش التجاري. يستخدم "ساب" معدل التمويل الليلي المضمون (SOFR)، بالإضافة إلى الفروق الائتمانية للدولار الأمريكي والأسعار المعروضة بين البنوك في المملكة العربية السعودية (SAIBOR) للخصم الدفترى بالريال السعودي.

لم تُطبق أي افتراضات على معدلات الدفع المسبق أو الاختيارات السلوكية. ومع ذلك، فإن ساب بصدد تنفيذ تحليل الدفع المسبق في نظام SAS الحالي والذي سيتم استخدامه للإبلاغ عن مخاطر سعر الفائدة في المحفظة البنكية (IRRBB).

IRRBB1 - مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية (بآلاف الريالات)

صافي دخل الفوائد		القيمة الاقتصادية للأسهم		في تقرير العملة
T-1	T	T-1	T	المدة
1,789,631	1,582,706	(4,471,438)	(4,921,974)	موازية صعوداً
(1,789,631)	(1,582,706)	4,471,438	4,921,974	موازية هبوطاً
		(3,740,249)	(3,592,206)	ستيبيينر (Steepener)
		(2,068,833)	(1,903,546)	فلاتنير (Flattener)
		1,211,442	1,742,910	التغيرات المفاجئة صعوداً
		(904,085)	(1,650,879)	التغيرات المفاجئة هبوطاً
(1,789,631)	(1,582,706)	(4,471,438)	(4,921,974)	الحد الأقصى
T-1		T		المدة
44,117,150		45,236,926		رأس المال من المستوى 1

الجدول REMA: سياسة المكافآت

(أ) معلومات تتعلق بالإدارات التي تشرف على المكافآت

تخضع أنشطة مكافآت ساب بشكل رئيسي لإشراف مجلس إدارة ساب، وعلى الرغم من إنشاء لجنة الترشيحات والمكافآت (NRC)، فإن مجلس الإدارة مسؤول في نهاية المطاف عن تعزيز الحوكمة الفعالة وممارسات التعويض السليمة. وتعتبر اللجنة إحدى اللجان المفوضة من مجلس الإدارة، وترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة، وهي مستقلة في اتخاذ قراراتها، وتتشكل هذه اللجنة من 3 إلى 5 أعضاء مستقلين أو غير تنفيذيين من أعضاء المجلس أو من غير أعضاء المجلس بحيث تضم عضوين مستقلين، ويجب أن يكون رئيس اللجنة عضوًا مستقلًا يختاره مجلس الإدارة، وتخضع هذه التعيينات لعدم ممانعة البنك المركزي السعودي. وتضطلع اللجنة بالمهام الرئيسية التالية:

- تعمل لجنة الترشيحات والمكافآت طبقاً للقرارات الرسمية والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص من قبل الجهات الاشرافية أو التوجيهات التي يبلغها مجلس الإدارة إلى اللجنة.
- ستقوم اللجنة بجميع المهام الموكلة إليها بموجب هذه القواعد، وسياسة معايير اختيار وتعيين مديري ساب. يجوز لمجلس الإدارة أن يعهد إلى اللجنة بأية مهام أخرى على نحو ما يطلب مجلس الإدارة ووفقاً للمسؤوليات المترتبة عليه.
- ستتولى لجنة الترشيحات والمكافآت المسؤوليات التالية:
 1. إجراء مراجعة دورية لسياسة وإجراءات العضوية في مجلس الإدارة ولجانه، من أجل استعراضها والموافقة عليها من قبل المجلس، وتقديمها لاحقاً إلى الجمعية العامة للتصديق عليها؛
 2. تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن ترشيح و/أو إعادة ترشيح أعضائه وأعضاء لجان المجلس وفريق الإدارة التنفيذية، بما يتماشى مع السياسات والمعايير المعتمدة؛
 3. إعداد وصف للإمكانيات والمؤهلات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة ومناصب الإدارة التنفيذية، والمراجعة السنوية للمهارات والخبرات المطلوبة من أعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية لضمان الأداء الفعال لمسؤولياتهم؛
 4. تحديد المدة التي يخصصها أعضاء مجلس الإدارة لأنشطة المجلس ولجانه؛
 5. يجب أن تدعم اللجنة سكرتير الشركة لتطوير برنامج تدريب توجيهي لأعضاء مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة، وصياغة البرامج المناسبة لتطويرهم المهني المستمر؛
 6. مراجعة هيكل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وتقديم التوصيات بشأن التغييرات التي يمكن إجراؤها على هذا الهيكل؛
 7. التأكد سنوياً من استقلالية أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وعدم وجود أي تضارب في المصالح، ولا سيما، ولكن ليس حصراً، إذا كان أحد أعضاء مجلس الإدارة يعمل أيضاً كعضو في مجلس إدارة شركة أخرى؛
 8. وضع أوصاف وظيفية لمسؤوليات المديرين التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين والإدارة التنفيذية؛
 9. وضع الإجراءات الواجب اتباعها في حالة خلو منصب عضو مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية؛
 10. التنسيق مع مدير الموارد البشرية بالبنك لوضع سياسة تعاقب تشمل فريق الإدارة التنفيذية، والتأكد من امتثال الإدارة التنفيذية لهذه السياسة؛
 11. مراجعة فعالية مجلس الإدارة سنوياً، وفقاً للمبادئ والإجراءات المنصوص عليها في سياسة الاختيار الخاصة بالبنك، بالإضافة إلى جميع المتطلبات التنظيمية المعمول بها، إن وجدت؛
 12. تقييم مدى ملائمة أعضاء مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة سنوياً، وفقاً للمبادئ والإجراءات المنصوص عليها في سياسة الاختيار الخاصة بالبنك، بالإضافة إلى جميع المتطلبات التنظيمية المعمول بها، إن وجدت؛
 13. استعراض أسماء المرشحين المختارين لعضوية مجلس الإدارة و/أو أعضاء لجان مجلس الإدارة في مجالس إدارة محفظة ساب للشركات التابعة والفرعية والتصديق عليهم، وفقاً للمبادئ والإجراءات المنصوص عليها في "سياسة وإجراءات اختيار العضو المنتدب" للبنك، وكذلك مثل جميع المتطلبات التنظيمية المعمول بها، إن وجدت؛
 14. التوصية إلى مجلس الإدارة بالمرشحين المختارين لعضوية لجنة الشريعة، بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية المعمول بها، إن وجدت؛
 15. وضع سياسة وإجراءات لتقييم أداء أعضاء لجنة الشريعة على أساس الكفاءة والمعرفة والمساهمة والفعالية، وذلك لمراجعتها واعتمادها من قبل مجلس الإدارة؛

16. وضع سياسة وإجراءات ("سياسة المكافآت") ومراجعتها بشكل دوري، من أجل استعراضها أمام مجلس الإدارة والموافقة عليها، وتقديمها لاحقاً إلى الجمعية العامة من أجل التصديق عليها، لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة وأعضاء فريق الإدارة التنفيذية، بما يتماشى مع الأحكام المعمول بها المنصوص عليها من قبل السلطات الإشرافية، شريطة أن تتبع هذه السياسة المعايير التي تربط المكافآت بالأداء بشكل مناسب وحكيم؛
17. تحقيقاً لهذا الهدف، قد تعمل اللجنة عن كثب مع المستشارين الخارجيين و/أو لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن المجلس و/أو رئيس إدارة المخاطر بالبنك لتقييم التداعيات المحتملة للحوافز المعتمدة بموجب سياسة المكافآت التي يعتمدها؛
18. الإشراف على التنفيذ السليم لسياسة المكافآت؛
19. التأكد من استيفاء جميع متطلبات الإفصاح المتعلقة بسياسة المكافآت؛
20. توضيح العلاقة بين المكافآت المدفوعة والأحكام المنصوص عليها في سياسة المكافآت، مع تسليط الضوء على أي انحراف مادي عن تلك السياسة؛
21. المراجعة الدورية لسياسة المكافآت لتقييم مدى فعاليتها في تحقيق أهدافها؛
22. تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بإجمالي المكافآت المدفوعة لأعضائه وأعضاء لجنة مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية، والتأكد من أن هذه المكافآت تتماشى مع سياسة المكافآت المعتمدة؛
23. التأكد من أن المكافآت المدفوعة تتفق مع المعايير المحلية السائدة وأنظمة الرقابة وأنها مناسبة لتحقيق مصالح مساهمي البنك والأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل؛
24. المراجعة الدورية لسياسة المكافآت لتقييم مدى فعاليتها في تحقيق أهدافها. وتقديم توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن مكافآت أعضاء لجنة الشريعة، على أن تكون هذه المكافآت متناسبة مع واجبات ومسؤوليات هؤلاء الأعضاء ومتوافقة مع تعليمات البنك المركزي السعودي (ساما) ذات الصلة.

يجب على مجلس الإدارة من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت التأكد من إجراء مراجعة سنوية للمكافآت بشكل مستقل عن الإدارة وتقديمها إلى لجنة الترشيحات والمكافآت للمراجعة والتتبع. ويتم إجراء هذه المراجعة من قبل مستشارين خارجيين مستقلين، من خلال Deloitte لعام 2022، حيث تقوم هذه المراجعة بتقييم امتثال البنك لقواعد البنك المركزي السعودي بشأن ممارسات المكافآت ومبادئ ومعايير مجلس الاستقرار المالي. وبأخذ كل من مجلس الإدارة لجنة الترشيحات والمكافآت والإدارة في الاعتبار نتائج هذه المراجعة في تحديد المسائل المتعلقة بالترشيحات، وكذلك أن يفصح بملخص عن ذلك في التقرير السنوي للبنك إذا كان ذلك ملائماً.

يغطي نطاق سياسة المكافآت في ساب ما يلي:

- جميع الموظفين: العاملون الدائمون، والموظفون المتعاقدون بعقود ثابتة، والمنتدبون الدوليون، والموظفون العاملون في الشركات التابعة المملوكة بنسبة الأغلبية أو بالكامل للبنك، والموظفون المتعاقدون عبر وكالات خارجية.
- جميع عناصر المكافآت: الراتب الأساسي، والبدلات، وبرامج مزايا الموظفين، وبرامج العلاوات والحوافز (قصيرة الأجل وطويلة الأجل).
- المحددات الرئيسية للمكافآت: الفئات الوظيفية، والأداء الفردي، وأداء القسم والبنك ككل، وتقييم المخاطر، وظروف السوق والمكافآت، والمتطلبات التنظيمية.
- إجراءات الموافقة: إجراءات إنشاء وتعديلات السياسة، وإجمالي مراجعات الرواتب ودفعات الحوافز.
- إجراءات إعداد التقارير: إفصاحات التقارير السنوية، وإدارة معلومات التقارير، والتقارير التنظيمية، وإخطار الطرح الخاص لهيئة سوق المال.
- أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة ذوي الصلة: مجلس إدارة ساب، ولجنة الترشيحات والمكافآت، وإدارة الموارد البشرية، والبنك المركزي السعودي.

تعتبر بعض الأدوار في ساب أدواراً ذات مخاطر جوهرية. إذا تم تقييم الدور على أنه يحتوي على تأثير عالي المخاطر على البنك، فسيكون خاضعاً لتأجيل العلوة بناءً على نموذج قائم على أربعة مستويات. تتم مراجعة الأدوار من قبل إدارة المخاطر والمكافآت بالموارد البشرية على أساس سنوي.

موظفو الشريحة الأولى	الشخص المسؤول / أو المخاطر / المراقب للمخاطر الجوهرية العالية
موظفو الشريحة الثانية	المخاطر / مراقب المخاطر الجوهرية المهمة
موظفو الشريحة الثالثة	المخاطر / مراقب المخاطر الجوهرية المهمة
موظفو الشريحة الرابعة	لا يخطر / لا يراقب مخاطر جوهرية كبيرة

(ب) المعلومات المتعلقة بتصميم وهيكل عمليات تحديد المكافآت

أهداف سياسة المكافآت:

- موازنة ممارسات المكافآت مع إستراتيجية وقيم المصرف لدعم التنفيذ الناجح للاستراتيجية بطريقة واعية بالمخاطر.
- إضفاء الشفافية على مبادئ وعمليات المكافآت لجميع أصحاب المصلحة لدى ساب.
- ضمان العدالة الداخلية لتوزيع المكافآت.
- حلول مكافآت فعالة من حيث التكلفة.
- ضمان الثقة في إجراءات المكافآت.
- ضمان تقديم خدمات عالية الجودة للعملاء من خلال مراعاة أخلاقيات ساب في المنتجات التي توفرها.
- تقديم مكانة قيمة للموظف لجذب وتحفيز الموظفين الملتزمين والأداء وذلك لتحقيق استراتيجيتنا في أن نكون "البنك المفضل"، وذلك من خلال المساهمة في جعل ساب "أفضل بيئة عمل".
- ضمان الاستدامة المالية لبنك ساب.
- ضمان تحديد الأجر عبر الأداء الذي يعطي قيمة إضافية من جانب كل موظف على حدة.

تتم مراجعة سياسة المكافآت مرة واحدة في العام على الأقل من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت أو في أقرب وقت ممكن إذا لزم الأمر. تمت آخر مراجعة في 15 ديسمبر 2021 ولضمان تحديد أجور موظفي إدارات المخاطر والشؤون القانونية والامتثال والمراجعة الداخلية والشؤون المالية دون النظر إلى الأعمال التي يشرفون عليها، فإن الإجراءات المتعلقة بالمكافآت الداخلية وسياسات الأجور تنص على فصل عملية تخصيص الأجر المتغير لجميع الموظفين العاملين في وظائف المراقبة عن البنك بأكمله، وحجم هذه المجموعة لا يرتبط بأرباح البنك قصيرة الأجل.

(ج) وصف الطرق التي توضع من خلالها المخاطر الحالية والمستقبلية في الاعتبار في عمليات تحديد الأجور، بما في ذلك نظرة عامة على المخاطر الرئيسية، وقياسها، وكيفية تأثير هذه التدابير على الأجور

جميع الموظفين العاملين في المخاطر الجوهرية (المدرجة أدناه 1-1 - 18-1)، أو الموظفين المعهود لهم بالمسؤولية أو المسؤولون، أو كبار موظفي مراقبة المخاطر أو الشؤون المالية يخضعون لشروط الدفع المؤجل للمنح، على نحو ما هو مفصل فيما يلي:

المستوى	التأجيل	مستوى التأجيل	فترة التفويض	آلية التأجيل*	مستوى التفويض
مبني المخاطر	نعم	40%	3 سنوات	أسهم	33% في السنة الأولى 33% في السنة الثانية 34% في السنة الثالثة
	نعم	30%	3 سنوات	أسهم	33% في السنة الأولى 33% في السنة الثانية 34% في السنة الثالثة
	نعم	20%	3 سنوات	أسهم	33% في السنة الأولى 33% في السنة الثانية 34% في السنة الثالثة
	نعم	30%	3 سنوات	أسهم	33% في السنة الأولى 33% في السنة الثانية 34% في السنة الثالثة
	نعم	20%	3 سنوات	أسهم	33% في السنة الأولى 33% في السنة الثانية 34% في السنة الثالثة
	نعم	20%	3 سنوات	أسهم	33% في السنة الأولى 33% في السنة الثانية 34% في السنة الثالثة

الحد الأدنى للمبلغ مؤجل الدفع سقفه 30 ألفاً وأقل. وإذا امتلك الموظف مبلغاً مؤجل الدفع بقيمة أقل من 30 ألفاً، لا يتم تطبيق أي تأجيل للدفع ويتلقى الموظف مبلغ المنح الخاص به نقدًا ودون إبطاء. وقد يخضع الموظفون الذين ليسوا من الشريحة 1 أو 2 أو 3 الحاصلون على مكافأة بين 0.75 مليون و1.85 مليون إلى دفع مؤجل بنسبة 20%. كما يخضع الموظفون الحاصلون على مكافأة قدرها أكثر من 1.85 مليون إلى دفع مؤجل بنسبة 30%. سوف يتم تنفيذ مستوى التأجيل والفئة المنطبقة على الأسس التالية:

مستوى تأجيل المكافأة	النسبة المئوية للتأجيل
موظفو الشريحة الأولى	40%
موظفو الشريحة الثانية	30%
موظفو الشريحة الثالثة	20%

- شرط مالوس: إذا ثبت بشكل قاطع إهمال موظف في أداء واجباته أو عدم مراعاته القرارات/ الضوابط الصحيحة فيما يخص العمليات والائتمان وإدارة المخاطر والالتزام بمخاطر المعلومات أو بأي شكل آخر مما ينتج عنه خسائر و/ أو إضرار بسمعة البنك، فسوف يتم حجز الأسهم غير المستملكة ويحتفظ البنك بالحق في استرداد الأسهم المستملكة سابقاً.
- سيكون الاسترداد واجب التطبيق في الحالات التي تستوفي الشروط التالية:
 - 0 شارك فرد أو كان مسؤولاً عن سلوك نتج عنه خسائر كبيرة للبنك. ينطبق هذا الاسترداد عند انحراف هذا السلوك عن حدود المسار الطبيعي للفرد الذي يقوم بمسؤولياته في البنك.
 - 0 ويكون هناك دليل معقول لإظهار سوء السلوك أو الخطأ المادي الذي يبرر الإنهاء الموجز لعقد عمل الأفراد.
- شراء الأسهم: من أجل التأكد من أن سعر السهم واحد بالنسبة للشراء والتخصيص، فإن أسهم بنك ساب المستخدمة لتمويل برنامج الدفع المؤجل يجب شراؤها خلال فترة محددة لمتوسط 30 يوم تداول قبل موافقة لجنة المكافآت والترشيحات على صندوق المكافآت. ويجب التأكد من أن هذه الفترة المحددة لا تدخل ضمن فترة حظر شراء الأسهم وفقاً لإرشادات البنك المركزي السعودي.

استراتيجيات التحوط الشخصية: تحظر القواعد التي تقرها البنك المركزي السعودي حيال ممارسات المكافآت والأجور استخدام استراتيجيات تحوط شخصية أو تأمين شخصي متعلق بالمكافآت والخصوم بغية منع تأثيرات مواءمة المخاطر المتضمنة في ترتيبات المكافآت والأجور للموظفين.

فيما يلي قائمة بالمخاطر التي يتعهد بها الموظفون أو يديرونها نيابة عن البنك:

1-1 مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية نتيجة عجز العميل أو الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. تنشأ مخاطر الائتمان في الأساس من إقراض الشركات وإقراض الأفراد والتمويل التجاري وضمان اكتتاب الخزينة والقروض المشتركة. كما أنها تنشأ من المنتجات المدرجة خارج الميزانية العمومية، مثل الضمانات والمشتقات أو من حيازات البنك من سندات الدين.

2-1 مخاطر السوق

تُعرف مخاطر السوق بأنها المخاطر التي تؤدي إليها التحركات في عوامل مخاطر السوق، بما في ذلك أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع، وأسعار الفائدة، وفوارق الائتمان وأسعار الأسهم، والتي تؤدي إلى خفض دخل البنك أو قيمة محافظه.

3-1 مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية (IRRBB)

تعرف مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية على أنها تعرض منتجات البنك غير التجارية لمخاطر أسعار الفائدة. وتنشأ مخاطر سعر الفائدة في الأساس من عدم تطابق العائد المستقبلي على الأصول وتكاليف تمويلها نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة.

4-1 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم امتلاك البنك لموارد مالية كافية للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، أو أن يتوجب عليه القيام بذلك في حال الارتفاع الحاد للتكاليف. ويمكن أن تنشأ هذه المخاطر من عدم التطابق في توقيت التدفقات النقدية. وتنشأ مخاطر التمويل (وهي شكل معين من مخاطر السيولة) حينما لا يمكن الحصول على السيولة اللازمة لتمويل مراكز الأصول غير السائلة خلال الفترات المتوقعة وعند الحاجة.

5-1 مخاطر الاستثمار

مخاطر الاستثمار هي مخاطر التأثير السلبي على الأرباح والخسائر ورأس المال بسبب خسارة غير متوقعة في قيمة مركز الاستثمار الذي يمتلكه البنك على أساس طويل الأجل (أسس غير تجارية). ويمكن أن ينشأ ذلك من محافظ البنك الاستثمارية ومحافظ الأسهم الخاصة أو الاستثمار في الأسهم.

6-1 المخاطر التشغيلية والمرونة

يتم تعريف المخاطر التشغيلية على أنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة، أو الناتجة عن الأحداث الخارجية، وسيشمل ذلك المخاطر القانونية التي تغطي، على سبيل المثال لا الحصر، التعرض للغرامات أو العقوبات أو الأضرار العقابية الناتجة عن الإجراءات الرقابية، وكذلك عمليات التسوية الخاصة.

مخاطر المرونة هي المخاطر المعنية بعدم قدرتنا على تقديم خدمات مهمة لعملائنا والشركات التابعة لنا والأطراف المقابلة، أثناء الاضطراب التشغيلي المستمر والكبير.

7-1 المخاطر الاستراتيجية

المخاطر الاستراتيجية هي المخاطر التي تعجز وحدات العمل عن تحديدها والتعامل مع الفرص و/أو التهديدات الناشئة عن التغيرات في السوق بشكل مناسب، والتي قد ينشأ بعض منها على مدى عدة سنوات، مثل تغير الظروف الاقتصادية والسياسية، ومتطلبات العملاء، والاتجاهات الديموغرافية والتطورات التنظيمية، أو الإجراءات المتخذة من قبل المنافسين. ويمكن التخفيف من المخاطر بالنظر في الفرص والتحديات المحتملة من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي.

8-1 مخاطر السمعة

مخاطر السمعة هو تأثير سلبي محتمل، ولكن لا يمكن تحديد حجمه وتأثيره الحالي والمستقبلي على الأرباح ورأس المال، وقد ينشأ ذلك من تصور مختلف وسلبي لسمعة البنك بين أصحاب المصلحة المتعددين في مختلف جوانب عملياته.

9-1 مخاطر الامتثال

مخاطر الامتثال هي المخاطر التي تؤدي إلى عقوبات نظامية وقانونية وخسائر مالية جوهرية أو إضرار بسمعة البنك تطبق نتيجة لعدم الامتثال لكافة القوانين والقواعد واللوائح المعمول بها. ويتمثل الهدف من الامتثال في حماية سمعة ومصداقية البنك، وحماية مصالح المساهمين والمودعين، وحماية المؤسسة من التبعات القانونية.

10-1 مخاطر التسوية

تشير مخاطر تسوية الطرف المقابل إلى خطر استمرار فشل المعاملة أثناء التسوية النهائية أو معالجة المدفوعات أو تبادل الأصول. ويتم تقييمها جنباً إلى جنب مع التسهيلات الأخرى المقدمة للطرف المقابل. وتتضح المجالات الرئيسية التي يمكن أن تبرز فيها مخاطر التسوية أثناء التعرض النقدي في "حدود التسوية اليومية" وحدود الدفع الخاصة بخدمة المدفوعات الفورية "سريع".

11-1 مخاطر الاحتيال

يتم تعريف مخاطر الاحتيال على أنها مخاطر احتيال داخلية وخارجية تتعرض لها أنظمة البنك وسياساته وأفراده.

12-1 المخاطر القانونية

تشير إلى مخاطر الخسارة المالية و/أو العقوبات و/أو الإضرار بالسمعة الناتج عن المخاطر التعاقدية (مخاطر اختلال حقوق و/أو التزامات البنك في إطار علاقة تعاقدية)؛ ومخاطر النزاع (المخاطر التي تظهر عند التورط في النزاعات المحتملة أو الفعلية أو إدارتها)؛ والمخاطر التشريعية (مخاطر عجز البنك عن الالتزام بقوانين السلطة القضائية في البلد الذي يعمل فيه)؛ ومخاطر الحقوق غير التعاقدية (مخاطر عدم امتلاك البنك لأصوله بشكل صحيح أو التعدي عليها من قبل آخرين لها أو التعدي من قبل البنك على حقوق طرف آخر).

13-1 مخاطر أمن المعلومات

الخطر المتمثل في أن خرق السرية أو النزاهة أو التوافر ينتج عن فقدان المعلومات السرية أو استغلالها لأغراض إجرامية أو استخدامها بطريقة من شأنها أن تسبب ضرراً لسمعة البنك و/أو تسبب له خسارة مالية.

14-1 المخاطر المحاسبية

تشمل مخاطر إدخال بيانات مالية بشكل غير صحيح أو الخطأ في حسابها أو حذفها أو الخطأ في إبلاغها للمستخدمين الخارجيين، مثل المستثمرين والجهات التنظيمية أو كمعلومات إدارية داخلية.

15-1 مخاطر الموظفين

تشمل مخاطر اختلال ممارسات التوظيف وفقدان أو عدم القدرة على جذب الموظفين الأساسيين أو الموظفين غير المدربين بشكل كافٍ، وكذلك التدريب الذي لا يعكس قيم البنك، واختلال القوى العاملة، والمخاطر المتعلقة بقانون العمل، أو عدم كفاية النواحي الصحية والسلامة في مكان العمل.

16-1 المخاطر المادية

المخاطر التي يتعرض لها الموظفون أو الممتلكات أو البنية التحتية الحيوية للمصرف من الاضطرابات المدنية أو الإرهاب أو المستويات المرتفعة بشكل منهجي من جرائم العنف (بما في ذلك الاختطاف) والأحداث المناخية القاسية.

17-1 مخاطر الأنظمة

تشمل مخاطر التعطل أو أي قصور آخر في المنصات الآلية التي تدعم تنفيذ الإجراءات اليومية للبنك (أنظمة التطبيقات) والبنية التحتية للنظم التي تنشأ عليها (مراكز البيانات والشبكات وأجهزة الحاسب الآلي الموزعة).

شروط إسقاط الحق وعدم إسقاط الحق

1. شروط إسقاط الحق

- الاستقالة: إذا ترك الموظف بطوعه الخدمة لدى ساب، فإنه يفقد جميع الأسهم غير المستملكة.
- إنهاء الخدمات: إذا تم إنهاء خدمات الموظف لدى ساب بسبب الأداء أو على أساس تأديبي، فسوف يفقد جميع الأسهم غير المستملكة.

شرط مالوس: إذا ثبت بشكل قاطع إهمال موظف في أداء واجباته أو عدم مراعاته القرارات / الضوابط الصحيحة فيما يخص العمليات والائتمان وإدارة المخاطر والالتزام بمخاطر المعلومات أو بأي شكل آخر مما ينتج عنه خسائر و/ أو إضرار بسمعة البنك فسوف يتم حجز الأسهم غير المستملكة ويحتفظ البنك بالحق في استرداد الأسهم و/أو المكافآت المستملكة سابقاً. لا يمكن تطبيق الاسترداد إلا لفرد مشارك أو كان مسؤولاً عن سلوك أدى إلى خسائر كبيرة للبنك. ينطبق هذا الاسترداد عند انحراف هذا السلوك عن حدود المسار الطبيعي للفرد الذي يقوم بمسؤولياته في البنك، ويكون هناك دليل معقول لإظهار سوء السلوك أو الخطأ المادي الذي يبرر الإنهاء الموجز لعقد عمل الأفراد.

- ولا يمكن تطبيق شرط الاسترداد إلا على مدة 5 سنوات سابقة بالإضافة إلى سنة الأداء الحالية. وبناء على تقييم الخسارة/الضرر للحادثة يمكن استرداد مكافأة الموظف إما لسنة واحدة محددة أو أكثر حتى خمس سنوات.

2- شروط عدم إسقاط الحق

- التقاعد العادي عند بلوغ سن التقاعد القانوني، سيتبع منح الأسهم جدول الاستحقاق العادي.
- التقاعد على أساس اعتلال الصحة أو الإصابة أو العجز، في أي من هذه الحالات، قد يُطلب التحقق من السجلات الطبية المعتمدة. سيتبع استحقاق أسهم التقاعد في حالة اعتلال الصحة أو الإصابة أو العجز الجزئي جدول الاستحقاق العادي وستستحق الإعاقة الدائمة بالكامل.
- إذا تم بيع الكيان صاحب العمل ولم يعد جزءاً من استحقاق أسهم مجموعة ساب، فسيتم اتباع جدول الاستحقاق العادي.
- الاستغناء عن الموظفي بسبب عدم الحاجة: (سيتبع استحقاق الأسهم جدول الاستحقاق العادي)
- إذا كان دور الموظف يحتاج إلى مهارة كبرى، ولا يفي الموظف بمتطلبات الدور المتغير.
- إذا لم تكن هناك وظيفة مناسبة للموظف العائد من مهمة دولية.
- عندما يرى ساب أن مغادرة الموظف المتفق عليها بينهما ستكون في مصلحة البنك.
- عندما لا يعتبر ساب أن الموظف يمتلك المهارات المطلوبة لتحقيق أهداف العمل بعد إعادة التنظيم الإداري ولا يمكن إيجاد دور بديل مناسب.
- في حالة الوفاة أثناء الخدمة، يتم اكتساب الأسهم بالكامل.
- عندما ينتهي عقد الموظف محدد المدة مع البنك وعدم تجديده من قبل البنك أو الموظف، وسيتم اكتساب الأسهم بالكامل.
- التعيين بموجب مرسوم ملكي، سيتبع منح الأسهم جدول الاستحقاق العادي.

(د) وصف الطرق التي يسعى البنك من خلالها أثناء فترة قياس الأداء إلى ربط الأداء بمستويات الأجور

يتم تقييم أداء جميع الموظفين في مراجعات نهاية السنة. ويتلقى جميع الموظفين ملاحظات بناءة حول الأداء في "نقطة فحص" الأداء في منتصف العام. وترتبط تقييمات الأداء لجميع الموظفين بالأهداف والمقاييس المحددة والموضحة في "بطاقة سجل الأداء" المسجلة مباشرة عبر نظام ساب لإدارة الأداء.

يتم تقييم الأداء باستخدام منهجية "بطاقة النتائج" (سكور كارد)، حيث يوافق كل موظف على أهداف معينة، ويتم تقييم التقدم في تحقيق هذه الأهداف خلال السنة. كذلك يتم تقييم الموظفين مقارنة بنظرائهم من خلال عملية معايرة الأداء، حيث يتم تطبيقها لضمان العدالة والإنصاف في تقييم الأداء.

يجري تقييم الموظفين باستخدام تقييم "على المسار الصحيح/خارج المسار الصحيح" من ساب خلال مرحلة منتصف العام. وذلك التقييم يمثل معياراً مشتركاً لتقييم الأداء ومقارنته، ويستخدم هذا التقييم في الدفع نحو إجراء تقييم عادل ومتسق للأداء. وفيما يلي تعريف تقييم "على المسار الصحيح/خارج المسار الصحيح":

- على المسار الصحيح:
- يفي أو يتجاوز توقعات الأداء والسلوكيات المبنية على القيم في النصف الأول.
- يرجح حصوله على درجة "أداء جيد" أو "أداء قوي" أو "أداء عالٍ" كتقييم لأداء نهاية العام.
- يرجح حصوله على درجة "سلوكيات قدوة" أو "سلوكيات قوية" كتقييم للسلوك في نهاية العام.
- خارج المسار الصحيح:
- لا يفي بتوقعات الأداء والسلوكيات المبنية على القيم في النصف الأول.
- يتطلب التحسين للحصول على درجة "جيد" أو "قوي" كتقييم للأداء لنهاية العام.

يتم تقييم أداء الموظفين باستخدام المقياس الوصفي المكون من 4 نقاط خلال نهاية السنة. وقد تم تعريف المقياس كالآتي:

- أفضل أداء: دائماً يفوق توقعات الأداء
- أداء قوي: كثيراً ما يفوق توقعات الأداء
- أداء جيد: يحقق أو غالباً ما يحقق توقعات الأداء
- أداء ضعيف: لا يفي بالتوقعات

يتم تقييم أداء الموظفين باستخدام مقياس ساب الوصفي المكون من 4 نقاط خلال نهاية السنة. وقد تم تعريف المقياس كالآتي:

- قدوة حسنة: يبدي سلوكيات استثنائية، ويفوق التوقعات بكثير، ويصل بتحسين الأداء إلى مستويات تفوق المستويات المستهدفة، ويخلف تأثيراً إيجابياً دائماً في ساب وجميع الأطراف المعنيين.
 - قوي: يبدي سلوكيات مستدامة قوية تفي دائماً بالتوقعات وأحياناً ما تفوقها، بما يحسن الأداء المستدام للأعمال لبنك ساب وجميع الأطراف المعنيين.
 - مقبول: يبدي سلوكيات مرضية لكنها قد تتطلب المزيد من التطوير من أجل تحسين المساهمة وخلق تأثير أكثر إيجابية في الأطراف المعنيين.
 - ضعيف: يبدي سلوكيات قد تضر بالأطراف المعنيين لدينا وبسمعتنا، ويثير المخاطر و/أو يعيق أداء الأعمال.
- تُسبَقُ تقييمات أداء جميع الموظفين في المحفوظات لمدة 5 سنوات، وتستخدم لتحديد اتجاهات الأداء على مدى فترة أطول من الوقت لكبار الموظفين.

تركز طريقة إدارة الأداء المعتمدة لدى ساب على المفاضلة بين الأداء الفردي للموظفين ووضع استراتيجية مكافآت متغيرة لتشجيع الأداء العالي.

ولضمان الموضوعية الكاملة واستقلالية دور المراجعة الداخلية، فإن أداء مدير عام المراجعة الداخلية سوف يتم تقييمه بواسطة لجنة المراجعة وفقاً لقواعد المكافآت الصادرة من البنك المركزي السعودي.

يستخدم البنك فلسفة استرشادية تقديرية لتحديد الأجور المتغيرة؛ فما أن تظهر النتائج المالية للبنك، تقدم الإدارة إلى "لجنة الترشيحات والمكافآت" مجموعة مقترحة من الأجور المتغيرة الكلية تختلف وفقاً للأداء المالي الكلي للبنك. وما أن تحظى تلك المجموعة بالموافقة، يتم تقسيم هذه المجموعة إلى 3 مجموعات رئيسية، هي مجموعات: "الأعمال" و"المراقبة" و"البنية التحتية" ("مكتب الدعم الإداري"). وفي إطار أضييق، يجري تعديل هذه المجموعات بناءً على نتائج كل إدارة، ثم في إطار أضييق، يوضع نطاق لكل موظف على أساس الأداء الفردي. بعد ذلك، يبدأ المديرون المباشرون عملية التخصيص في إطار النطاقات الاسترشادية، بما يضمن التمييز بين التوصيات الصادرة بشأن الموظفين حسب مستوى الأداء الفردي. إن فلسفة ساب الكلية للأجور عمادها "الدفع مقابل الأداء"، وبالتالي، فمن خلال التعريف الحالي لمستويات الأداء الموضحة أعلاه، لا تعتمد سياسة البنك إلى مكافأة "الأداء غير المتسق". علاوة على ذلك، استحدث بنك ساب،

في 2017، سياسة لإدارة العواقب تهدف إلى ضمان وجود إطار عمل تأديبي شامل. لذلك، فمن الممكن، في حالات محددة من سوء السلوك، أن تقتضي هذه السياسة خفض الأجور المتغيرة، وقد أثرت هذه السياسة على بعض الموظفين في 2017 وما تلاها.

وعلى صعيد الأجور الثابتة، يهدف بنك ساب إلى تحقيق التمييز في الأجور الثابتة بناءً على توجه أداء الأفراد، إذ يستهدف بنك ساب وضع الموظفين ذوي الأداء العالي قرب شريحة الأجور العليا في السوق مع الإبقاء على المستويات الإجمالية للأجور مساويةً للمتوسط السائد في السوق أو أعلى منه. فكل عام، يشارك بنك ساب في استقصاءات للأجور داخل السوق هي الأفضل في فئتها، إذ يقدمها أفضل مقدمي الخدمات في المنطقة (مكلاغان ومجموعة هاي) لتوفير هذه البيانات المرجعية لتلك المراجعات السنوية للأجور.

(هـ) وصف الطرق التي يسعى البنك من خلالها إلى تعديل الأجور لمراعاة الأداء الأطول أجلاً:

موضحة في القسم (ج).

(و) وصف النماذج المختلفة للأجور المتغيرة التي يستخدمها البنك والأساس المنطقي لاستخدام تلك النماذج المختلفة

يقدم بنك ساب شكلين رئيسيين للأجور المتغيرة (النقد وأسهم ساب). فحسبما تقتضي الضرورة، يخضع الموظفون ذوو الأجر المتغير للدفع المؤجل على مدى ثلاث سنوات؛ إذ يشتري بنك ساب أسهم خزينة بمبالغ مؤجلة ويتم الاحتفاظ بها ضمن محفظة إجمالية للبنك تديرها شركة "إتش إس بي سي العربية السعودية" وشركة "الأول للاستثمار". وبناءً على المبلغ المؤجل وسعر السهم، يُخصص عدد من الأسهم لكل موظف، وتنتقل ملكيتها للموظف خلال فترة مدتها 3 سنوات من سنوات الأداء المقبلة. ويُحدد سعر السهم على أساس السعر الفعلي وقت الشراء، ويمكن تعديله في وقت انتقال الملكية حسب سعر السوق الفعلي لسهم بنك ساب في وقت انتقال الملكية، وهو ما يحول دون قيام البنك بأي محاولة للربح أو الخسارة من خلال تغير أسعار الأسهم. ويقرن كل موظف على حدة، بوصفه مستفيداً، بالفوائد طويلة الأجل للأداء الكلي للبنك الذي يؤثر على سعر السهم. وفي وقت انتقال الملكية، تُحول الأسهم المخصصة من محفظة البنك إلى محفظة الموظف التي يحق للموظف فيها بيع الأسهم أو الاحتفاظ بها حسبما يفضل.

كذلك، يطبق بنك ساب برنامجين لحوافز للموظفين العاملين في مبيعات "التجزئة المصرفية" ووظيفة "تحصيلات التجزئة المصرفية". ويعتمد هذان البرنامجين إلى التركيز على صغار الموظفين فقط، ويخضعان للمراجعة والإقرار بصفة سنوية من قبل إدارة الموارد البشرية والأعمال والمخاطر والمراجعة والامتثال، وتوافق عليهما "لجنة الترشيحات والمكافآت".

إنَّ بنك ساب يضع عين الاعتبار طبيعة الأعمال ومستوى الموظفين إضافةً إلى عوامل التعويض الكلية حال تحديد مزيج الأجور لفردى لموظفين. ويتم إقرار ذلك المزيج وتحديد بناءً على معايير السوق وغيرها من العناصر من مثل الأداء الفردي وأداء الأعمال. ومزيج الأجور في بنك ساب يتراوح بين "20/80" ثابت إلى متغير لوظائف مكتب الدعم الإداري والمراقبة، وبين "30/70" ثابت إلى متغير لوظائف الأعمال.

REM1: المكافآت الممنوحة خلال السنة المالية (بآلاف الريالات)

ب	أ	مبلغ المكافأة	
مسئولي المخاطر الجوهرية الآخرين	الإدارة العليا		
166	14	عدد الموظفين	1
157,393	24,288	مجموع المكافأة الثابتة (7+5+3)	2
157,393	24,288	منها : على أساس نقدي	3
-	-	منها : مؤجلة	4
-	-	منها : أسهم أو أدوات أخرى مرتبطة بالأسهم	5
-	-	منها : مؤجلة	6
-	-	منها : أنماط أخرى	7
-	-	منها : مؤجلة	8
166	14	عدد الموظفين	9
69,006	19,610	مجموع المكافأة الثابتة (15+13+11)*	10
57,592	10,328	منها : على أساس نقدي	11
800,000	4,800	منها : مؤجلة	12
11,414	9,282	منها : أسهم أو أدوات أخرى مرتبطة بالأسهم	13
11,414	9,282	منها : مؤجلة	14
-	-	منها : أنماط أخرى	15
-	-	منها : مؤجلة	16
226,400	43,898	المجموع (10+2)	17

• إجمالي المكافأة المتغيرة – يمثل VP الممنوح أثناء هذا العام، ليس المستحق من السنوات السابقة

REM2 : مدفوعات خاصة (بآلاف الريالات)

مدفوعات خاصة		مكافآت مضمونة		مكافآت لمرة واحدة		مكافآت نهاية الخدمة	
عدد الموظفين	إجمالي المبلغ	عدد الموظفين	إجمالي المبلغ	عدد الموظفين	إجمالي المبلغ	عدد الموظفين	إجمالي المبلغ
-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-

REM3 : مكافآت مؤجلة (بآلاف الريالات)

أ	ب	ج	د	هـ
إجمالي مبلغ المكافآت المستحقة المؤجلة* اعتباراً من بداية السنة	المبلغ الإجمالي للمكافآت المؤجلة والمحتفظ بها الخاضعة لتعديلات لاحقة صريحة و/أو ضمنية	إجمالي مبلغ التعديلات خلال السنة نتيجة تعديلات لاحقة صريحة	إجمالي مبلغ التعديلات خلال السنة نتيجة تعديلات لاحقة ضمنية	إجمالي مبلغ المكافآت المؤجلة المدفوعة خلال السنة المالية
134,495	134,495	-	-	12,439,277
5,286	5,286	-	-	10,427,200
129,209	129,209	-	-	2,012,077
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
1,092,286	1,092,286	-	-	66,640
1,374	1,374	-	-	48,011
1,090,912	1,090,912	-	-	18,630
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
1,226,781	1,226,781	-	-	12,505,917

• يتضمن جميع المبالغ المؤجلة المستحقة من السنوات السابقة